الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التـــعليم العـــالي والـــبحث الـــعلـــمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل .

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الإقتصاد الوطني

– دراسة حالة الشراكة الجزائرية القطرية للحديد والصلب–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب: **إشراف الدكتور:**

حسام خلاص **العيد قريشي**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: عبد السلام هلال	**جامعة جيجل**	**رئيسا**
الدكتور: العيد قريشي	**جامعة جيجل**	**مشرفا ومقررا**
الأستاذ: إلياس حناش	**جامعة جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2016 ـ 2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التـــعليم العـــالي والـــبحث الـــعلـــمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل .

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الإقتصاد الوطني

– دراسة حالة الشراكة الجزائرية القطرية للحديد والصلب–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب: **إشراف الدكتور:**

حسام خلاص **العيد قريشي**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: عبد السلام هلال	**جامعة جيجل**	**رئيسا**
الدكتور: العيد قريشي	**جامعة جيجل**	**مشرفا ومقررا**
الأستاذ: إلياس حناش	**جامعة جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2016 ـ 2017

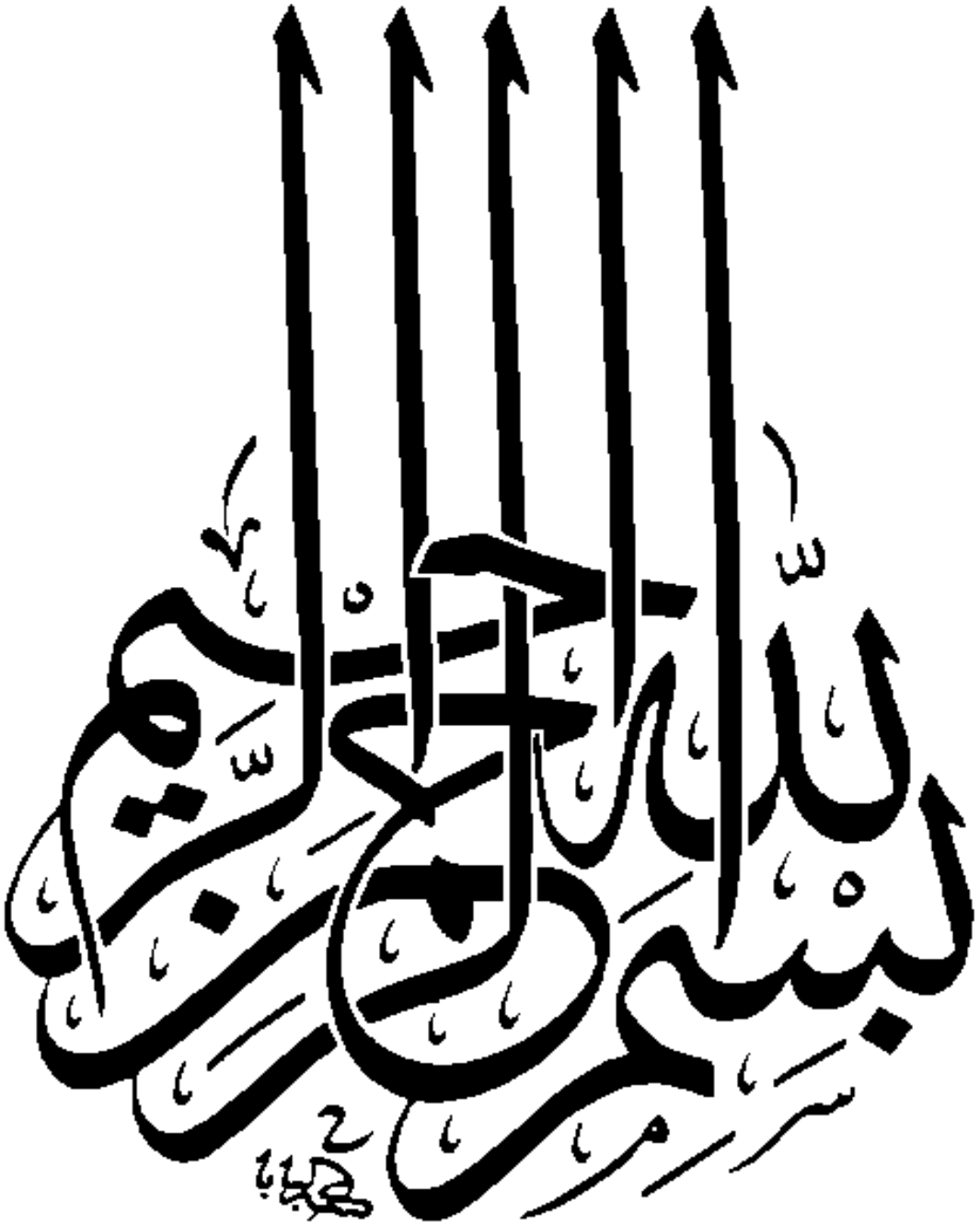
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أشكر الله رب العالمين الذي خلق وهدى وسدد الخطى، الذي بفضله وعونه وتوفيقه على إنجاز هذا العمل حمدا يلق بجلاله وعظمته.

انطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل" فإنني أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل لكل من مد يد العون، والمساعدة، وفي مقدمتهم الدكتور العيد قرشي الذي كانت ملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة وأخلاقه الطيبة، ومعاملته الكريمة الأثر الكبير في الوصول البحث إلى هذه الصورة فله عظيم شكري وتقديري وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للجنة المناقشة التي منحتني من وقتها وإهتمامها في مناقشة هذا العمل المتواضع .

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

بعد شكر الله على ما وهبنا من عقل وحسن تدبير، أهدي ثمرة نجاحي إلى من لم تدخر نفسا في تربيتي- أمي الحنون- إلى من تشققت يداه في سبيل رعايتي- أبي الصبور- وكان لدعائهما المبارك أعظم الأثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسوا في احسن صورة، إلى كل أخوتي وأخص بالذكر: فؤاد وزوجته وفاء وابنتهما فلذة كبدتنا الصغيرة سندس، فاتح وزوجته يمينة، وأختي الغالية الرائعة ابتسام وزوجها نصرالدين، ورابح وخطيبته مريم، وإلى جدي وجدتي، وأبناء العمومة: ياسين، عادل، أحسن، مختار، خيرالدين، خالد فرماس وأخوته صهيب ومعاذ واخته خولة وعماتي صباح، فاطمة، زهية، وإلى شيخي وأستاذي الذي علمني القرآن كمال شيكر، ومعلمي في الفنون القتالية، وابن خالتي محمد وأولاده أحمد وحمزة.

إلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة: ياسر طبشيش، سفيان عراش، عادل نيبوشة، أحلام زغواني، مريم جامع، مريم رايس، وخاصة نور الهدى بن زايد، وإلى كل الزملاء والأصدقاء على غرار بلال حميمد وغيره.

حسام خلاص

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
قائمة الجداول والأشكال.....	I
المقدمة عامة.....	**أ–ت**
الفصل الأول: الأسس النظرية للإستثمار الأجنبي	
التمهيد	**5**
المبحث الأول: مفهوم الإستثمار ومصادره	**6**
المطلب الأول: : تعريف الإستثمار	**6**
الفرع الأول: التعريف الإقتصادي للإستثمار	**6**
الفرع الثاني: التعريف القانوني للإستثمار	**6**
الفرع الثالث: تعريف الإستثمار في التشريع الجزائري	**7**
المطلب الثاني: أنواع الإستثمار وأهدافه	**7**
الفرع الأول: أنواع الإستثمار	**7**
الفرع الثاني: أهداف الإستثمار	**10**
المطلب الثالث: : أدوات الإستثمار	**11**
الفرع الأول: الأدوات المادية للإستثمار	**11**
الفرع الثاني:الأدوات المالية للإستثمار	**12**
المبحث الثاني: ماهية الإستثمار الأجنبي	**14**
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي	**14**
الفرع الأول: التعريف الإقتصادي للإستثمار الأجنبي المباشر	**14**
الفرع الثاني: التعريف القانوني للإستثمار	**15**
المطلب الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي	**17**
الفرع الأول: محددات الإستثمار بشكل عام	**17**
الفرع الثاني: المحددات الإقتصادية للإستثمار الخاص في الدول النامية	**19**
الفرع الثالث: مناخ الإستثمار	**20**

المطلب الثالث : أشكال الإستثمار الأجنبي	21
الفرع الأول: الإستثمار الأجنبي الغير مباشر	21
الفرع الثاني :الإستثمار الأجنبي المباشر	25
المبحث الثالث: نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر	31
المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق	31
الفرع الأول:نظرية دورة حياة المنتج	31
الفرع الثاني:نظرية عدم كمال السوق	33
الفرع الثالث:نظرية تدويل الأسواق الوسيطية	34
الفرع الرابع: دوافع (أسباب) سلوك المنشآت لإستراتيجية الشراكة	36
المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة والحماية	38
الفرع الأول:نظرية المنظمة	38
الفرع الثاني: نظرية الحماية	39
المطلب الثالث: النظريات التجميعية والتركيبية	40
الفرع الأول:نظرية الموقع (التوطن)	40
الفرع الثاني:نظرية الموقع المعدلة	41
الفرع الثالث:النظرية الإنتقائية	42
الخلاصة	44
الفصل الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
تمهيد	46
المبحث الأول: تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	47
المطلب الأول: : الإطار القانوني للإستثمار في الجزائر	47
الفرع الأول: قوانين فترة الستينات	47
الفرع الثاني:قوانين فترة الثمانينات	49
الفرع الثالث: قوانين التسعينات	50

الفرع الرابع: قوانين الفترة الممتدة من 2000إلى يومنا	52
المطلب الثاني: حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	55
الفرع الأول: حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	55
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	57
الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	58
المبحث الثاني: تحليل مناخ الإستثمار في الجزائر	60
المطلب الأول: تحليل مكونات المناخ الإقتصادي لمناخ الإستثمار	60
الفرع الأول: المؤشرات الإقتصادية الكلية	60
الفرع الثاني: البيئة التحتية للمواصلات والإتصالات	62
المطلب الثاني: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	63
الفرع الأول: مؤشر الحرية الإقتصادية	63
الفرع الثاني: مؤشر الشفافية	64
المبحث الثالث: عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	68
المطلب الأول: المعوقات الإقتصادية	68
الفرع الأول: الإستقرار السياسي	68
الفرع الثاني: عدم وجود سوق منافسة	69
الفرع الثالث:عائق العقار	70
المطلب الثاني: المعوقات القانونية والإدارية	71
الفرع الأول:الفساد الإداري	71
الفرع الثاني:عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية	72
الخلاصة	75

الفصل الثالث: الإستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التعدينية بالجزائر- الشراكة الجزائرية القطرية للحديد والصلب-	
تمهيد	77
المبحث الأول: : تطور هيكل الإقتصاد الجزائري	78
المطلب الأول: الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال	78
الفرع الأول: مرحلة ما بعد الإستقلال (1962- 1966	78
الفرع الثاني: مرحلة الإقتصاد الإداري المخطط في فترة(1967-1987):	80
الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات الإقتصادية والإنتقال نحو إقتصاد السوق منذ سنة 1980	81
المطلب الثاني: الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري	88
المطلب الثالث:الإقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار المحروقات	90
الفرع الأول : تداعيات إنخفاض سعر النفط على الإقتصاد الجزائري	90
الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة من السلطات الجزائرية لمواجهة الصدمة	91
المبحث الثاني: متطلبات تنويع الإقتصاد الجزائري	92
المطلب الأول: التنويع الإقتصادي	92
الفرع الأول: مفهوم التنويع الإقتصادي وأهدافه	92
الفرع الثاني: أنواع التنويع الإقتصادي	93
الفرع الثالث : محددات التنويع الإقتصادي في الجزائر وواقع حتمية تحقيقه	93
المطلب الثاني: متطلبات الإقلاع الإقتصادي	94
الفرع الأول: مفهوم الإقلاع الإقتصادي ومميزاته	95
الفرع الثاني: آليات الإقلاع الإقتصادي	96
المطلب الثالث: الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة	98
الفرع الأول:ماهية المناطق الحرة	99
الفرع الثاني: دور المناطق الحرة في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية	101

المبحث الثالث:تجربة الجزائر في إنشاء المناطق الحرة – حالة منطقة بلارة-	102
المطلب الأول: التعريف بالمنطقة محل الدراسة	102
الفرع الأول : الموقع الجغرافي	103
الفرع الثاني: إمكانية الوصول	103
الفرع الثالث:المساحة	104
الفرع الرابع: المناخ	104
الفرع الخامس: الشبكة النفعية	104
الفرع السادس: الإمكانيات الصناعية في المنطقة	104
المطلب الثاني: التسهيلات والامتيازات والآثار المتوقعة من إنشاء المنطقة	105
الفرع الأول: التسهيلات والإمتيازات	105
الفرع الثاني: الآثار المتوقعة من إنشاء المنطقة " بلارة"	105
المطلب الثالث: نماذج على المشاريع المقترحة في المنطقة	106
الفرع الأول: مشروع الإمارات العربية المتحدة	107
الفرع الثاني: المشروع الإيطالي	107
الفرع الثالث: مركب الحديد والصلب " الشركة الجزائرية القطرية "	107
الخلاصة	112
الخاتمة العامة	114
قائمة المراجع	117
الملخص	

قائمة الجداول والأشكال

◄قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للإستثمارات الأجنبية.	41
2	نمو تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.	55
3	توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب المنطقة الأصل خلال الفترة الممتدة من (2002-2012)	57
4	التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها في الجزائر خلال الفترة (2000-2013).	59
5	سيتم توضيح أكثر حول تطور بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال سنتي (2000-2004).	61
6	وضعية الجزائر ضمن بعض المؤشرات الدولية بين سنتي 2005و2010.	65

◄قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	أنواع الإستثمارات الأجنبية الغير المباشرة	24

مقدمة عامة

يمثل الإستثمار النشاط الإقتصادي الأساسي، ومفتاح التنمية الإقتصادية لدول العالم المختلفة، فقد تعاظم دور الإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، وخاصة في الدول النامية والتي يفتقر العديد منها إلى رأس المال بسبب ضعف مدخراتها الوطنية الناتجة عن ضعف الناتج الوطني، والناتج عن ضعف أجهزتها الإنتاجية إعتمادا أغلبها على واردات صادرات البترول وأخرى على السياحة، والجزائر لا تختلف عن هذه الدول فإقتصادها مرتبط بالإيرادات البترولية، وهذا ما يعرضها إلى الصدمات الخارجية، وعليه كان على الدولة الجزائرية أن تتبنى مجموعة من السياسات والإجراءات والتي تصب في رفع من حجم الإستثمارات الأجنبية، حيث أصدرت العديد من القوانين والتشريعات، ومنحت الكثير من الإعفاءات والتحفيزات محاولة منها تكوين مناخ الإستثمار الملائم من أجل جذب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب.

في السنوات الأخيرة لاقت المناطق الحرة إهتماما كبيرا من قبل الدولة الجزائرية، والمشروع المسلط عليه الضوء في الوقت الحاضر مشروع بلارة مصنع الحديد للصلب الشراكة الجزائرية القطرية، والمنتظر من هذا المشروع هو إضافة مدخول جديد لمداخيل الناتج الوطني الخام، وفتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب لمعرفة مناخ الإستثمار في الجزائر، حيث أن على الجزائر أن تستفيد من هذا المشروع لتنمية الإقتصاد الجزائري وتنويع الإقتصاد.

أولا: إشكالية البحث:

من خلال ما سبق تبرز لنا معالم إشكالية البحث كالتالي:

كيف يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الإقتصاد الجزائري؟

وللإجابة عن السؤال الرئيسي، نستعين بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تتمتع الجزائر بمناخ إستثماري ملائم ؟
2. هل التشريعات والقوانين التي سنتها الجزائر ساهمت في رفع مستوى الإستثمار الأجنبي المباشر؟
3. ماذا ستضيف الشراكة الجزائرية القطرية في مجال الصناعة التعدينية في تنويع الإقتصاد الجزائري؟

ثانيا: فرضيات البحث:

كإجابة أولية لهذه الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها تتطلب هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

1. إن المناخ الإستثماري في الجزائر ملائم لجذب المستثمرين الأجانب؛
2. ساهمت القوانين والتشريعات التي سنتها الجزائر في رفع مستوى الإستثمار الأجنبي المباشر؛
3. ستضيف الشراكة الجزائرية القطرية الكثير للإقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في تقديم قيمة مضافة للناتج الوطني الخام.

ثالثا: أهداف الدراسة:

1. الإلمام بالجوانب النظرية الخاصة بموضوع الإستثمار الأجنبي وإلقاء الضوء على هذه الظاهرة في الجزائر؛
2. توضيح أهم القوانين والتشريعات التي سنتها الجزائر، فيما يخص الإستثمار الأجنبي المباشر؛
3. تقييم مناخ الحالي للإستثمار في الجزائر؛
4. معرفة آفاق الشراكة الجزائرية القطرية.

رابعا: منهج البحث وأدواته:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التاريخي في الإطار النظري للدراسة أما الجانب التطبيقي من الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

أما فيما يخص أدوات جمع المعلومات تتمثل في ما يلي:

- المراجع(الكتب، رسالات دكتوراه والماجستير، مقالات، مجلات، ملتقيات...)؛
- المواقع الإلكترونية؛
- الدراسة الميدانية.

خامسا: أهمية موضوع الدراسة:

- يكتسب موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في تنمية البلدان المضيفة له منها الدول النامية، والجزائر التي تنظر إليه على أنه فرصة للنمو والتطور وأداة لنقل الكفاءات والخبرات والتكنولوجيا.

سادسا: أسباب اختيار البحث:

وفرة المراجع والدراسات والأبحاث وتنوعها في هذا الموضوع ولأنه من المواضيع التي تحضى بإهتمام كبير من طرف الباحثين والخبراء الإقتصاديين، ونظرا لأهمية هذا الموضوع في الوقت الحاضر في ظل الأوضاع الراهنة التي تعانيها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار البترول، كما إن هذا الموضوع يندرج ضمن تخصصنا، بالإضافة إلى رغبتي في دراسة هذا الموضوع المهم وخاصة بعد دعم الأستاذ المشرف.

سابعا: حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** تناولت الدراسة مجال زمني واسع إمتد منذ إستقلال الجزائر لتوضيح تطور مناخ الإستثمار؛
- **الحدود المكانية:** إشتملت الدراسة على دراسة حالة مصنع الحديد والصلب ببلارة بجيجل.

ثامنا: هيكل البحث:

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية ارتأينا أن نقسم دراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول:

فمن خلال هذا الفصل الذي جاء بعنوان الأسس النظرية للإستثمار الأجنبي، تم تحديد تعريف للإستثمار بصفة عامة مع إبراز أهم أنواعه وأدواته، وبعدها نتطرق إلى ماهية الإستثمار الأجنبي وذلك بتحديد مفهومه مع إبراز أهم محدداته، كما نتطرق إلى المناخ الإستثماري وتحديد مفهومه وأهم محدداته، بعدها نتطرق إلى أهم أشكال الإستثمار الأجنبي، كما سنتعرف على أهم النظريات الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: وجاء تحت عنوان الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما سنتطرق إلى تحليل للمناخ الإستثماري في الجزائر، وسنعرج على أهم المعوقات التي تقف أمام الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الثالث: حيث جاء بعنوان الإستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التعدينية بالجزائر– الشراكة الجزائرية القطرية للحديد والصلب–، من خلال ذكر أهم مراحل تطور هيكل الإقتصاد الوطني كما سنتطرق إلى متطلبات التنويع الإقتصادي، مع إبراز مفهومه وأهم انواعه ومحدداته، ثم ننتقل إلى مستقبل المناطق الحرة والدور التي تلعبه في إستقطاب الإستثماري الأجنبي والمثال من مصنع بلارة للحديد والصلب للشراكة الجزائرية القطرية.

تاسعا: صعوبات البحث:

إن الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث تخص الجانب التطبيقي وذلك لصعوبة الحصول على المعلومات الكافية على موضوع محل الدراسة، بحيث يعتبر المشروع في بدايته، وتعتبر دراستنا دراسة إستشرافية.

الفصل الأول: الأسس النظرية للإستثمار الأجنبي

- **المبحث الأول:** مفهوم الإستثمار ومصادره
- **المبحث الثاني:** ماهية الإستثمار الأجنبي
- **المبحث الثالث:** نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

يعد الاستثمار أساس عملية التنمية الإقتصادية ويلعب دورا حساسا وأداة فعالة للنهوض بالإقتصاد والمجالات الأخرى، فأصبح يحتل مكانة هامة وأساسية ضمن أولويات الدراسات الإقتصادية والمالية والقانونية وغيرها، ووفقا لهذا فإن أساليب تحقيقه تختلف من دولة لأخرى فضلا على أن السعي لتطبيقه قد توسع حيزه اليوم، حيث أعتبر الإستثمار الأجنبي من الأولويات الرئيسية لتعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني، كما أن له دور كبير في توفير التكنولوجيات الحديثة وتشجيع الإنتاج وتنويعه والاستفادة منه وذلك من أجل إحداث طفرة صناعية، وهذا ما يتطلب من الدولة العمل على تحسين بيئة الأعمال وإيجاد مناخ ملائم للإستثمار، وذلك من خلال تقليص التدابير الإدارية المتبعة وكذا معالجة ملفات الإستثمار، وتسهيل منح الأراضي ومنح الإعفاءات الضريبية لفائدة المستثمرين وغيرها

وعلى هذا يمكن التساؤل حول مفهوم الاستثمار ومصادره وكذلك إبراز أو التطرق لمفهوم الإستثمار الأجنبي وكذلك نظريات الإستثمار وذلك وفقا للخطة التالية :

المبحث الأول: مفهوم الإستثمار ومصادره؛

المبحث الثاني: ماهية الإستثمار الأجنبي؛

المبحث الثالث: نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفهوم الإستثمار ومصادره

الإستثمار بشكل عام يعتبر جزء هام من الإقتصاد، فقد كان له دور في تقدم المجتمعات المتطورة أما المجتمعات النامية فالسبيل أمامها مازال قائم للإهتمام به والتوسع في مجالاته للحاق بركب التقدم ومن خلال هذا المبحث الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مطالب بحيث سنتناول تعريف للإستثمار وأنواعه وأهدافه وكذلك الآليات المستعملة في تمويل الإستثمارات .....

المطلب الأول: تعريف الإستثمار

سنتناول من خلال هذا المطلب عدة تعريفات للإستثمار سواء من الناحية الاقتصادية كما سنعرج أيضا على تعريفه من الناحية القانونية وكذلك سنتطرق لتعريفه حسب المشرع الجزائري ....

الفرع الأول: التعريف الإقتصادي للإستثمار

لقد اخذ تعريف الإستثمار عدة تعاريف من عدد كبير من الإقتصاديين وفيما يلي سندر أهم التعاريف بحيث عرف الإستثمار على أنه:

عملية شراء أوراق مالية كإحتياطي وقائي ثانوي للسيولة أو متطلبات التشغيل الأموال المتاحة في أصول سهلة التحويل نسبيا إلى نقدية وهذه الأوراق قد تكون حكومية أو مضمونة من الحكومة أو أسهم شركات ناجحة حيث أن الأصل الممكن بيعه بسهولة يصبح سائلا مثل الأصل الذي يتحول بالتصفية النقدية [1].

كما عرف أيضا على أنه تخصيص لرأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية[2].

الفرع الثاني: التعريف القانوني للإستثمار

في هذا الصدد وردت العديد من التعريفات بحيث عرف الإستثمار على أنه:

إنتقال لرؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح المستثمر الأجنبي بما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدولة المضيفة [3].

الفرع الثالث: تعريف الإستثمار في التشريع الجزائري

لقد أصدر المشرع الجزائري منذ الإستقلال إلى غاية سنة 2000م عدة قوانين تخص الإستثمارات، بحيث أنه لم يتعرض في واحدة منها إلى تعريف الإستثمار.

---

[1]: أشرف السيد حامد قبال، "**الإستثمار الأجنبي المباشر**"، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر 2013، ص: 18.

[2]: محمد بشير حلبة، "**القاموس الإقتصادي**"،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،ص:32.

[3]: محمد سارة، " **الإستثمار الأجنبي في الجزائر**"، مذكرة ماجيستير تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة منتوري ، قسنطينة الجزائر 2009: 2010، ص:07.

لكن في الأمر 01- 03 الصادر سنة 2001م والمتعلق بتطوير الإستثمار تناول هذا المصطلح في مادته التالية كالتالي [1]:

1. إقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛
2. المساهمة في رأس المال المؤسس في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
3. إستعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

مما تقدم يمكن القول أن الإستثمار هو قيام شخص سواء كان طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده، وذلك بإستخدام خبرته أو جهده أو ماله في مشاريع إقتصادية سواءا كانت هذه المشاريع بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي سواء محليا أو أجنبيا أو مع الدولة وكذلك مع مواطنيها وذلك من أجل إنشاء مشروع أو عدة مشاريع مشتركة.

المطلب الثاني:أنواع الإستثمار وأهدافه

سنتناول من خلال هذا المطلب على أهم أنواع الإستثمار كما سنتطرق إلى أهداف الإستثمار

الفرع الأول: أنواع الإستثمار

تتعدد الاستثمارات حسب المعيار المستخدم في تصنيفها من حيث طبيعة أدواتها أو نوعية ملكيتها أو المكان الجغرافي وكذلك الجنسية القائم بها وفي ما يلي نذكر بعض التصنيفات:

أولا: حسب نوعية الإستثمار

يمكننا التمييز من خلا هذا النوع أربع أنواع للإستثمار وهي كالآتي[2]:

1. **إستثمارات إقتصادية:** وتهدف مباشرة لإنتاج السلع والخدمات تخصص للإستهلاك أو الإستثمار كالمشروعات الصناعية، والزراعية، والخدمية ...الخ.
2. **إستثمارات إجتماعية:** تهدف إلى زيادة الرفاهية الإجتماعية للفرد وكذلك الموجهة للأنشطة الرياضية، والثقافية، والصحية، الترفيهية ....الخ.
3. **إستثمارات إدارية:** تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تصون المجتمع أو تنظم أداءه وذلك كمرفق الجيش، والأمن، والمصالح الحكومية.

---

[3]: "**الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية**"، العدد 47، الصادر بتاريخ 22-08-2001، ص: 05.

[2]: منى محمود إدلبي، "**سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الإستثمارات في الدول النامية**"، رسالة دكتورة(غير منشورة) كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص ص: 86-87

4. **إستثمارات في الموارد البشرية:** تقوم على التنمية البشرية وتتجلى في برامج تدريب المواطنين والمدارس الرسمية، وأنواع أخرى من التعليم، فهذا الإستثمار يركز على الثروة البشرية .

ثانيا: حسب أداة الإستثمار:

وتصنف الإستثمارات حسب هذا المعيار إلى عدة أنواع، وهي إستثمارات حقيقية، أواستثمارات مالية ومعنوية وهي كالآتي[1]:

1. **الإستثمارات الحقيقة أو المادية:** وتسمى كذلك بإستثمارات الأعمال أو إستثمارات المشروعة، أو الإستثمارات في غير الأوراق المالية، ويعتبر الإستثمار حقيقيا متى توفر للمستثمر الحق في حيازة الأصل حقيقي كالعقار والسلع والذهب ..، ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة إقتصادية في حد ذاته ويترتب على إستخدامه منفعة إقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو شكل خدمة .
2. **الإستثمارات المالية:** وهي شراء تكوين رأسمال موجود، وهذا يعني شراء حصة في رأسمال سهم أو حصة في قرض (سند، أو شهادة إيداع، أو أذن الخزينة) تعطي مالكها الحق المطالبة بالأرباح، أو الفوائد، أو بالحقوق الأخرى التي تضمها القوانين ذات العلاقة .
3. **الإستثمارات المعنوية:** تتعلق بإمتلاك أو كسب المعارف والأصول الفكرية، كشراء التراخيص أو إنجاز أعمال بحثية علمية .

ثالثا: حسب معيار التعدد وعدم التعدد:

ويكون تقسيم هذا المعيار للإستثمار إلى نوعين هما كالآتي [2]:

1. **إستثمار متعدد:** ويسمى أيضا بإستثمار المحفظة، حيث يقوم المستثمر في عدة أنواع مختلفة من أدوات الإستثمار المادية أو المالية في نفس الوقت .
2. **إستثمار غير متعدد (وحيد):** وهو القيام بعمل إستثمار واحد فقط، كأن يقوم الشخص (الطبيعي أو الإعتباري) بشراء أصل مادي أو شراء أصل مالي .

---

[1]: زياد رمضان، "**مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان 1998ص ص: 37_38

[2]: سعيد توفيق عبيد، "**الإستثمار في الأوراق المالية**"، مكتبة عين الشمس، القاهرة ص: 26.

رابعا: حسب الطبيعة القانونية:

ويمكن تصنيف الإستثمار من خلال هذا المعيار إلى ثلاث أنواع وهي كالآتي [1]:

1. **إستثمارات عمومية:** وهي إستثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة مثل: الإستثمارت المخصصة لحماية البيئة .
2. **الإستثمارات الخاصة** : ويتميز هذا النوع من الإستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابه من وراء عملية الإستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة .
3. **الإستثمارت المختلطة:** وتتحقق هذه الإستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في إنتعاش الإقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية لأنها لاتستطيع تحقيق هذه المشاريع برأس مالها الخاص.

خامسا: حسب المعيار الجغرافي:

وتنقسم الإستثمارات وفق هذا المعيار إلى إستثمارات داخلية وخارجية وإستثمارات في المناطق الحرة وهي كالآتي[2]:

1. **الإستثمارت الداخلية:** هي جميع الإستثمارت المنجزة داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني بإستثناء المناطق الحرة بغض النظر عن أداة الإستثمار المستعملة مالية أو حقيقية، وعن جنسية المستثمر وطني مقيم أو أجنبي .
2. **الإستثمارات الخارجية:** وهي جميع الإستثمارت التي تتم خارج الحدود الجغرافية لبلد ما من طرف مواطنيه، سواءا كانوا أفراد، أو مؤسسات، أو إستثمارات الأجانب داخل بلد ما، ويصطلح على النوع الأول بالإستثمار الأجنبي الصادر وعلى النوع الثاني بالإستثمار الأجنبي الوارد وفق معيار الجنسية الآتية دراسته
3. **الإستثمار في المناطق الحرة:** وهو الإستثمار القائم في قطعة أرض تابعة للدولة ولها حدود جغرافية واضحة، وتقع في نطاق جيد في ميناء بري أو بحري أو جوي أو بالقريب منه، ويتم عزله جمركيا عن الدولة، بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المنطقة من الدولة ذاتها معاملة الصادرات ومعاملة البضائع الخارجية منها لهذه الدولة معاملة الواردات، ومع أنها

[1]: منصوري الزين، "**تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية**"،الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، 2012،ص: 21.

[2]: منى محمود إدلبي، مرجع سابق، ص: 88.

تخضع لسيادة الدولة وتطبق عليها نفس القوانين، إلا أنها تتمتع بنظام قانوني خاص م حيث نظام العمل، ومنح تراخيص شغل الأراضي والعقارات ودخول وخروج البضائع منها وإليها .

سادسا: حسب معيار الجنسية:

وتعرف كذلك من حيث الموطن وتنقسم إلى قسمين وهما كالآتي[1]:

1. **الإستثمارات الأجنبية:** وتتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل إسهام مباشرة في رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للإقتصاد المضيف (الإستثمارت الأجنبية المباشرة، أو كافة صور القروض الإئتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصادي المضيف لها والإقتصاد المقرض (الإستثمار الأجنبي غير مباشر)، فالإستثمارات الأجنبية المباشرة تختلف عن غير المباشرة كونها تتضمن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية أو نقدية، وتخضع للرقابة عند إنتاج الوحدات وتوزيعها عكس الغير مباشرة لا تخضع للرقابة
2. **الإستثمارات الوطنية (المحلية):** وتتمثل في كل أشكال الإستثمار المذكورة سابقا (المادية والمالية)، التي يقوم بها المواطنون (المقيمون داخل وخارج الحدود الجغرافية لوطنهم الأصلي)، ولكن ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي .

الفرع الثاني: أهداف الإستثمار

تتجلى أهداف الإستثمار في عدة أهداف وهي كالآتي[2]:

1. من بين الأهداف التي يسعى المستثمر إلى تحقيقها الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل إستخدامها في صناعاته؛
2. الإستفادة من القوانين المشجعة للإستثمار والإعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية لها؛
3. إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها؛
4. الإستفادة من ميزة هامة في الدول النامية وأغلب الدول المستثمرة فيها حيث أن أجرة الأيدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة؛

---

[1]: منصوري الزين، **مرجع سابق**، ص ص: 23_25

[2]: حاتم فارس الطعان، **الإستثمار وأهدافه ودوافعه**، جامعة بغداد، العراق، أنظر الموقع **www.iasj.net.iasj**،الإطلاع عليه يوم 14-02-2017.

5. سهولة قيام الشركات الأجنبية المستثمرة تحقيق الربح في الدول المضيفة؛

6. إستفادة الشركات الأجنبية من إستثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر، إذ أنه كلما إنتشرت وتوزعت الإستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قلت مخاطر الإستثمارات.

المطلب الثالث: أدوات الإستثمار

وتختلف تقسيمات الإستثمار بإختلاف وجهة النظر إليها،فمن المنظور الجغرافي يتم تقسيمها إلى أدوات داخلية للإستثمار وأدوات خارجية للإستثمار، ومن منظور الجنسية يمكن تقسيمها إلى أدوات وطنية لإستثمار وأخرى أجنبية، ومن منظور الملكية يمكن التمييز بين أدوات خاصة للإستثمار وأدوات عمومية لإستثمار، ومن حيث النوع يمكن التمييز أيضا بين أدوات المادية (الحقيقية)،للإستثمار والأدوات المالية له.

وهذا هو المنظور الذي سيتم عرضه فيما يلي :

الفرع الأول: الأدوات المادية للإستثمار

وهي عديدة ومتنوعة وسيتم التطرق إلى أهمها[1]:

أولا: المشروعات الإقتصادية:وهي أكثر أدوات الإستثمار المادي إنتشارا، وتتنوع مجالات نشاطاتها بين فلاحية وتجارية وصناعية وخدمية.

ثانيا: العقارات:تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الإستثمار،بعد الأوراق المالية ويتم الإستثمار فيها بشكلين:

ثالثا: مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي

رابعا: غير مباشر:عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة في العقارات.

خامسا: السلع:تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للإستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات)،على غرار بورصات الأوراق المالية .

ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة بإسم المستقبليات أوالتعهدات المستقبلية.

الفرع الثاني:الأدوات المالية للإستثمار

وهي أيضا متنوعة نذكر منها ما يلي[2]:

---

[1]: عبد الكريم بعداش،"**الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة(1996 : 2005)**"،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008،ص ص:40- 41.

[2]: المرجع نفسه، ص :41

أولا: الأسهم: السهم هو وثيقة تسلم لشخص يمتلك حصة من رأسمال شركة تخوله الحقوق المعطاة لكل شريك.ونميز نوعين من الأسهم العادية والممتازة.

1. **الأسهم العادية:** يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة إسمية،وقيمة دفترية،وقيمة سوقية.

وتتمثل القيمة الإسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم، وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس، أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة، بل تتضمن فقط الإحتياطات والأرباح المحتجزة، وعلاوة الإصدار فضلا عن القيمة الإسمية للسهم، مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة، وأخيرا تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال، وقد تكون هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الدفترية.

ويستفيد مالك السهم العادي من حصته في الأرباح التي تقرر المؤسسة توزيعها، وله حق التصويت في الجمعية العامة للمؤسسة، ولا يمكن مطالبة المؤسسة التي أصدرته بإسترجاع قيمته وإنما يمكن بيعه في السوق الثانوي بقيمته السوقية.

2. **الأسهم الممتازة:** السهم الممتاز يمنح لصاحبه حقوقا خاصة، كالأولوية في الحصول على الأرباح والزيادة في الربح الناتج عن التصفية.وله ثلاث قيم مثل السهم العادي هي:

القيمة الإسمية والقيمة السوقية والقيمة الدفترية، غير أن هذه الأخيرة تحسب بقسمة مجموع القيم الإسمية وعلاوات الإصدار للأسهم الممتازة على عدد الأسهم المصدرة، أي أن القيمة الدفترية للسهم الممتاز لا تتضمن الإحتياطات و الأرباح المحتجزة التي قد تظهر في ميزانية المؤسسة المصدرة لهذه الأسهم.

ثانيا: السندات: السند هو وثيقة تثبت تمتع صاحبها بحق معين سواء في ملكية شيء أو في إمكانية تمتعه بخدمات معينة أو يعرف أيضا بأنه :مستند مديونية طويل الأجل، يعطي لحامله الحق في الحصول على عائد فترات دورية أو في تاريخ الإستحقاق، إضافة إلى حق حامل السند في الحصول على أصل المبلغ الذي أقرضه،وذلك عندما يحل تاريخ إستحقاقه.

والسندات أنواع منها سندات لحاملها والسندات الإسمية والسندات الأذنية السندات الحكومية وسندات الرهن ..إلخ، ويمكن تصنيفها من حيث الجهة التي أصدرتها إلى صنفين هما[1]:

1. **السندات التي تصدرها الحكومة:** وتسمى بالسندات الحكومية وتمثل صكوك المديونية متوسطة وطويلة الأجل التي تصدرها الحكومة بهدف الحصول على موارد إضافية لتغطية العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة التضخم.

[1]: المرجع نفسه، ص:42.

2. **السندات التي تصدرها المؤسسات الإقتصادية:** تعد السندات التي تصدرها منشآت الأعمال بمثابة عقد أو إتفاق بين المنشأة(المقترض)والمستثمر (المقرض).وبمقتضى هذا الإتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغا إلى الطرف الأول، الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ وفوائد متفق عليها في تواريخ محددة، وقد ينطوي العقد على شروط أخرى لصالح المقرض مثل رهن بعض الأصول الثابتة ضمانا للسداد، أو وضع قيود على إصدار أخرى في تاريخ لاحق، كما قد يتضمن العقد شروطا لصالح المقترض مثل حق إستدعاء السندات قبل تاريخ الإستحقاق.

إن مكونات الإستثمار السابق ذكرها تكون ملائمة لأغراض التحليل الإقتصادي الجزئي، أما لأغراض التحليل الإقتصادي الكلي، فهناك ثلاثة مكونات أساسية للإستثمار يمكن التمييز بينها:

- تكوين رأس المال الثابت ويمثل الإنفاق الإستثماري ولشركات قطاع الأعمال بغرض تشييد مصانع و شراء السلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات؛
- التغير في المخزون ويمثل الطلب على مخزون منتجات تلك الشركات؛
- الإستثمار العقاري ويمثل الإنفاق الإستثماري على تشييد المباني السكنية.

المبحث الثاني: ماهية الإستثمار الأجنبي

نتناول من خلال هذا المبحث مفهوم الإستثمار الأجنبي بصفة عامة ثم سنقوم بذكر محدداته وأشكاله بصفة خاصة للإستثمار الأجنبي الغير مباشر والمباشر

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي

سنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء بعض التعاريف حول الإستثمار الأجنبي سواء من الناحية الإقتصادية أو من الناحية القانونية.

الفرع الأول: التعريف الإقتصادي للإستثمار الأجنبي

سنقوم ببلورة بعض التعاريف الإقتصادية للإستثمار الأجنبي، فهو يعرف :

" على أنه كل إستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الإقتصادية والمالية والسياسية سوآءا لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الأجل "[1].

كما يعرف على أنه:

" الإستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات إستثمارية في إقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في إقتصاد أخر "[1].

[1]: فريد النجار، "**الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص: 23.

فمن خلال هذا التعريف يمكن القول أن الإستثمار الأجنبي هو الذي يقوم بإعطاء وجلب المهارات وكذلك التطورات التكنولوجية في بلد ما إلى بلد آخر، كما يمكننا من جهة أخرى أن نقول على أنه أداة للسيطرة كونه المكلف بالتسيير المباشر للإدارة .

كما يعرف الإستثمار الأجنبي أيضا على أنه :

" كل إستخدام يجري في الخارج لموارد مالية عامة أو خاصة يملكها بلد ما سواءا في صورة نقد أو تكنولوجيا أو شكل من أشكال رأس المال، ويكون هذا الإستخدام مقترنا بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي المصدر لرأس المال على جزء أو كل المشروع تمكنه من إتخاذ القرارات، ويمكن للمشروع على هذا النحو أن يحوز على الشخصية الحقيقة كالوكالات والفروع "[2].

بالرجوع للتعاريف السالفة الذكر يمكننا أن صياغة تعريف عام للإستثمار الأجنبي من الناحية الإقتصادية نقول على أنه توظيف للأموال لأي أجل وأي أصل أو ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها من أجل الحفاظ على الأموال أو العمل من أجل تنميتها وذلك سواءا كانت من أجل الحصول على أرباح أو الحصول على زيادات في الأموال في نهاية المدة .

الفرع الثاني: التعريف القانوني للإستثمار

إن الإختلافات والتفاوتات الموجودة في القوانين الداخلية للدول واختلاف المعاهدات الدولية في تعريف الإستثمار، أسباب كلها تعود إلى أن الإستثمار ليس بالواقعة الإقتصادية أو القانونية المحددة، ونظرا لتردد الفقهاء في تحديد تعريف محدد للإستثمار لكل دولة حسب ظروفها وذلك من خلال فحص الإتفاقيات الجماعية والثنائية من أجل تحديد مفهوم واحد وميسر للإستثمار الأجنبي وفيما يلي سنقوم بصياغة هذه التعاريف وذلك على النحو التالي[3]:

أولا: تعريف الإستثمار الأجنبي في القانون الدولي

سنقوم بتعريفه من خلال التطرق لتعريفات الإستثمار الأجنبي بين واقع الإتفاقيات الدولية والثنائية والجماعية وأحكام قانون الدولي العام العرفي:

1. **تعريف الإستثمار الأجنبي في الإتفاقيات الولية والجماعية:** هناك من الإتفاقيات التي عمدت على إغفال تعريف للإستثمار الأجنبي رغم كونه موضوعا لها، كإتفاقية واشنطن 1965والمتعلقة

---

[1]: زغيب شهرزاد، "**الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق**"،مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر العدد08 بسكرة 2005، ص: 72.

[2]: محمد بلقاسم بهلول، "**الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)**"،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990ص: 04.

[3]: عزرين عبد الرزاق، "**النظام القانوني للإستثمارات الأجنبية في الجزائر واقع وافاق**"، مذكرة ماجيستر تخصص إدارة الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة خميس مليانة عين الدفلى، الجزائر، 2014، ص:07.

بتسوية منازعات الإستثمار بين الدولة ورعايا الدول الأخرى، ومناه ما تبنى مفهوما واسعا للإستثمار كما هو الحال بالنسبة للإتفاقية المنشئة للوكالات الدولية لضمان الإستثمار لسنة AMGI1985 حيث يمكن للوكالة إضافة أنواع أخرى للإستثمار المادة 12، وكذلك الحال بالنسبة للإتفاقية المنشئة للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار لسنة 1971والتي تميل كذلك للمفهوم الموسع للإستثمار، وكذلك المنشأة بالنسبة لإتفاقية تشجيع وضمان الإستثمار بين الدول أعضاء المؤتمر الإسلامي المبرمة في 10-12-1998م .

2. **تعريف الإستثمار الأجنبي في الإتفاقيات الثنائية:** هناك من هذه الإتفاقيات من تعرف الإستثمار من ناحية موضوعية بإعتباره مجموع الحقوق المالية سواءا كانت أموالا أو حقوقا أو أرباحا وإن تكتفي بأن تعطي أمثلة لما يعتبر إستثمارا وتميل إلى قانون الدولة المضيفة لتحديد ذلك وهناك من الإتفاقيات من تأخذ بالنظام التعدادي (تعداد الأموال المكونة للإستثمار وسبب اللجوء إليها هو تجنب أي خلاف بين الدولتين المتعاقدتين حول التكييف وتطبيق أحكام الإتفاقية، وهذا الوضع الغالب في الإتفاقيات الثنائية

وهناك نوع آخر وهو الإحالة إلى قانون الدولة المستقبلة حيث يتم وفق هذا الأسلوب تحديد فكرة الإستثمار وما يعطيه قانون الدولة المضيفة لهذه الصفة أو الإحالة هنا للقانون العام وليس الخاص وفي هذه الحالة فإن فكرة الإستثمار تكون ذاتها التعريف التي تأخذ به هذه الدولة.

3. **تعريف الإستثمار الأجنبي في القانون الدولي العام العرفي:** إن أحكام القانون الدولي العام العرفي تخلوا هي الأخرى من تعريف فكرة الإستثمار، ولا يتضمن إلا بعض القواعد العرفية الدولية الخاصة بحماية الأموال المملوكة وسنستعين ببعض التعريفات لبعض الجمعيات والهيئات الدولية المتخصصة بحي هي كالآتي:

- **تعريف معهد القانون الدولي:** هو توريد الأموال أو ربما خدمات وذلك بهدف تحقيق الربح، ويمكن أن يكون الإستثمار من أموال معنوية
- **تعريف جمعية القانون الدولي:** وهو حركة رؤوس الأموال من دولة مستثمرة إلى دولة مستفيدة دون تنظيم فوري، وهو إصطلاح يقترب من مفاهيم القانون الدولي الخاص لدولة مصدرة لرؤوس الأموال ودولة مستوردة لرؤوس الأموال .

ثانيا: تعريف الإستثمار الأجنبي في القانون الجزائري

قبل صدور الأمر رقم 03/01 المعدل والمتمم لم يرد في التشريع الجزائري تعريف للإستثمار وبخلاف الإتفاقيات الثنائية التي تتضمن تفاصيل حول عملية الإستثمار سواءا من حيث المفهوم أو مجالاتها بحيث عرفته كما يلي:

"فمن خلال الإتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع الدول الصديقة في مجالات الحماية والتشجيع للإستثمارات، إذ أنها إعتمدت أسلوب التعداد والتبيان التفصيلي في شأن تعريف الإستثمار وذلك من أجل تجنب النزاعات والخلافات التي قد تقع بين الدولتين المتعاقدتين التي قد تنجر من خلال الإتفاقيات والتطبيق للأحكام، كما تقوم المعاهدات والإتفاقيات على الإلمام الواسع والشامل لمفهوم الإستثمار وذلك مرورا بعناصره وأشكاله، وتتفق الإتفاقيات الثنائية على أن الإستثمار تعني أي أصل ينفد كإستثمار وذلك طبقا للوائح والقوانين المتفق عليها مع الطرف المتعاقد معه [1].

من خلال ما سبق ذكره من تعريفات للإستثمار الأجنبي يمكننا أن نقوم بصياغة تعريف عام للإستثمار الأجنبي، بحيث نقول على أنه مجموعة من الموارد المالية والإستخدامات التي تقام تحديدا خارج البلد والتي من شأنها تقوم بحركات دولية لروس الأموال، وذلك من أجل تحقيق أهداف منها سياسية وأخرى إقتصادية ومالية، بحيث تتخذ هذه الحركات أشكالا متعددة.

المطلب الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي

من خلال التعريفات السابقة الذكر يتضح لنا أن للإستثمار الأجنبي ركيزة أساسية ومهمة لتحقيق التراكم المالي ولتقدم أي إقتصاد، وهو ما جعل الإهتمام الأكبر ينصب على الإستثمار لأنه يلعب دورا هاما في الإقتصاد، وفيما يلي سنتكلم على أهم محددات الإستثمار الأجنبي، بحيث سنتكلم على محددات الاستثمار الأجنبي بشكل عام وكذلك سنعرج على محدداته الخاصة بالدول النامية كما سنتكلم على مناخ الإستثمار وذلك على النحو التالي[2]:

الفرع الأول: محددات الإستثمار بشكل عام

يعتبر الإستثمار عنصرا حساسا للكثير من العوامل المؤثرة لذلك كان الإستثمار كثير التقلبات وغير مستقرة، وهناك العديد من العوامل الإحتمالية المسببة لهذه التقلبات نذكر منها:

---

[1]: عزرين عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص ص: 8-11.

[2]: منصوري الزين، **مرجع سابق**، ص ص: 25-33.

أولا: الإستثمار وسعر الفائدة

يتوقع أن يكون سعر الفائدة مؤثرا قويا على مستوى الإستثمار، ولكنه لايعتبر العامل الوحيد المؤثر على قرار الإستثمار بل ان هناك عوامل أخرى تلعب دورا أكثر أهمية في تشكيل توقعات رجال الأعمال حول كيفية ممارسة نشاطهم الإستثماري بصورة مربحة، فأسعار خدمات رأس المال تعتمد على أسعار السلع الرأسمالية وسعر الفائدة والمعاملة الضريبية، وبالتالي تأثر رصيد رأس المال المرغوب فيه والإستثمار نتيجة تغير في الناتج وفي أسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج، فيزيد رصيد رأس المال المرغوب فيه بإنخفاض سعر الفائدة ويصبح صافي الإستثمار موجبا .

وطبقا للنظرية النيوكلاسيكية توجد هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة السوقي والإستثمار، وتتغير العلاقة بين سعر الفائدة ورصيد رأس المال المرغوب فيه بزيادة الناتج أي أن الإستثمار دالة في الناتج وسعر الفائدة ورأس المال الفعلي وهذا معناه أن السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة تؤثر في رأس المال المرغوب فيه وبالتالي في الإستثمار .

ثانيا: الإستثمار والتوقعات

الواقع ان رجل الأعمال الناجح يبذل قصارى جهده للتنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل، وتصرفه هذا إنما يتم عن الثقة في المستقبل المبنية على دراسات وتوقعات علمية ومدروسة قصد تفادي الخطأ في التقدير والتوقع والعمل على التوسع في السوق لكن هناك عوامل من شأنها تؤثر في عملية التوسع في السوق والمتمثلة فيما يلي:

- التغير في السياسة الضريبية؛
- التغير في سياسة الإنفاق الحكومي؛
- وجود منتجات بديلة ومنافسة؛
- ظهور مجالات جديدة ومنافسة أكثر ربحية.

وهذا ما يعود على رجال الأعمال بحالة نفسية تشاؤمية حول المستقبل، اي كان الأمر فمن المتفق عليه بين المحليين الإقتصاديين أن التوقعات تلعب دور هاما في إتجاهات السلوك الإستثماري.

ثالثا: الإستثمار ومستوى الأرباح

يتجلى تأثير الأرباح على الإستثمار بالخصوص في حالة مؤسسات الأعمال تكون غير قادرة على إقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الإستثماري، أو إذا لم تكن راغبة في إقراضها، فإنها تستخدم التمويل الذاتي، وذلك إعتمادا على الأرباح المحتجزة والغير موزعة وتخصيصها كليا أو جزئيا لتمويل مشاريع الإستثمارية، وهذا يعني أن هذا المصدر لأموال الإستثمار يتطلب بطبيعة الحال على أن تحقق المؤسسة

ارباحا ومن هنا تقدم الأرباح المحتجزة مصدرا هاما للأموال القابلة للإستثمار مما يجعل الإستثمار دالة للأرباح .

رابعا: الإستثمار ومعدل التغير في الدخل

يقرر مبدأ المعجل أن الإستثمار دالة في حجم الإنتاج، ويعتبر المحدد الأساسي للناتج، لذلك تتزامن التغيرات في الإستثمار الكلي مع التغيرات في الناتج، أي انه لايتأثر الإستثمار بمستوى الدخل القومي بقدر مايتأثر بمعدل التغير في الدخل القومي، حيث عندما يرتفع مستوى الدخل القومي فمن الضروري الإستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج ومعنى هذا كله ن إرتفاع مستوى الدخل القومي يفضي إلى إرتفاع مستوى الإستثمار .

خامسا: الطلب على الإستثمار

لقد كان الإقتصادي جون مينار كينز في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية رائدا في إبراز أثر كل المتغيرات على حجم الإستثمار إذ جمع بين عنصر التوقعات وعنصر الأرباح في مفهوم إقتصادي واحد وهو الكفاءة الحدية لرأس المال، وبمقارنته مع سعر الفائدة يتحدد مستوى الإستثمار ..، ويبدأ كينز تحليله بأن دراسة الكفاءة الحدية لرأس المال إنما تعني بيان القوة الإقتصادية المختلفة التي تؤثر في حجم الطلب على الإستثمار وبالتالي في حجم الطلب الكلي الفعال .

الفرع الثاني: المحددات الإقتصادية للإستثمار الخاص في الدول النامية

تختلف محددات الإستثمار بين الدول المتقدمة والدول النامية وذلك لإختلاف الهياكل الإقتصادية والمؤسسية للدول النامية مقارنة بالمتقدمة

أولا: السياسة النقدية (طبيعة الأسواق المالية ودرجة تطورها)

- تلعب السياسة النقدية دورا مهما وخاصة في سعر الفائدة في إدارة الطلب في الأجل القصير وتخفيض معدل التضخم، وتحدد الإستثمار لتأثيرها في عرض وطلب الموارد الرأسمالية وقرارات الإستثمار والإستهلاك ن مما يؤثر في معدلات الإستثمار في الأجلين القصير والطويل ؛
- تمارس سياسة سعر الفائدة تأثيرها على معدل النمو الإقتصادي من خلال تأثيرها على حجم الإستثمار وإنتاجيته، بحيث يتحدد معدل الإستثمار ومعدل النمو الإقتصادي بحجم الموارد المتاحة للإقتراض والتي تتحدد بسعر الفائدة الحقيقي؛

- تأثير زيادة سعر الفائدة على قرارات الإستثمار الخاص في الدول النامية من خلال زيادة التكلفة الحقيقية للإقتراض من البنوك وزيادة عائد الفرص البديلة للإحتفاظ بالأرباح المحتجزة لمشروعات بدلا من إستثمارها في توسيع القاعدة الإنتاجية.

تأثير زيادة تكلفة إستخدام رأس المال سلبا على حجم ومستوى الإستثمار الخاص بها.

ثانيا: العلاقة بين الإستثمار الخاص والعام

- هنالك علاقة عكسية بينهما من خلال إفتراض أن الإستثمار العام يمارس أثرا تزاحميا على الإستثمار الخاص نتيجة لإستئثاره بجزء كبير من الموارد المحلية، ومايترتب على ذلك من إرتفاع لأسعار الفائدة بالنسبة للإستثمار الخاص؛
- التكامل بين الإستثمار الخاص والعام، فإن توسع إستثمار هذا الأخير يؤذي إلى وزيادة معدل العائد على الإستثمار الخاص؛
- ممارسة الإستثمار العام في مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق، والموانئ، والمرافق العامة، أثرا تكامليا مع الإستثمار الخاص، لذلك يلزم المزج بينهما لزيادة القدرات الإنتاجية الكلية للإقتصاد الكلي ككل.

ثالثا: سياسات سعر الصرف

تستهدف سياسات الإصلاح الإقتصادي تخفيض الإنفاق من جانب وإعادة تخصيص الموارد من جانب آخر، ولذلك يعتبر تخفيض سعر الصرف أحد المكونات الأساسية لسياسات الإصلاح الإقتصادي، كما يؤثر تخفيض سعر الصرف على جانب العرض والطلب المحليين، وبالتالي على الإستثمار الخاص أما من جانب الطلب يؤثر تخفيض سعر الصرف على الإستثمار الخاص من خلال تأثيره السلبي على حجم الطلب المحلي .

الفرع الثالث: مناخ الإستثمار

أولا: تعريفه

"مناخ الإستثمار هو مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية، وبالتالي على حركة وإتجاهات العلى حركة وإتجاهات الإستثمارات وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية ن كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"[1].

[1]: حسين عبد المطلب الاسرج، "**سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**"، رسائل بنك الكويت الصناعي العدد83، ديسمر، 2005، ص: 29.

من خلال هذا التعريف نخلص إلى أن مناخ الإستثمار هو مجموعة الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة المحددة للإستثمار

ثانيا: محدداته

تتمثل محددات مناخ الإستثمار في محددات اقتصادية وسياسية وقانونية وهي كالآتي:

1. **المحددات السياسية:** يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد العوامل المشكلة للبيئة السياسية حيث أن للإستقرار السياسي في أي بلد تأثير كبير على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والغير المباشرة، فالمستثمر الأجنبي هنا يتخذ قرار إما بقبول أو رفض المشروع، وذلك ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الإستقرار للنظام السياسي في البلد، فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة، أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغير [1].
2. **المحددات الإقتصادية:** إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للإستغلال، وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الإستثمار حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لإستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلى ان إستغلالها مرتبط بضرورة توفر عمال ذو كفاءة عالية وكدربة وبتكلفة منخفضة، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بنية إقتصادية سليمة فلابد أن يصاحب هذه الموارد توفر الحوافز مثل : مستوى التنمية الإقتصادية معبر عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ومعدل الدخل الفردي [2].
3. **المحددات القانونية والتشريعية:** هناك إطار تشريعي وتنظيمي والذي يعتبر من العوامل المؤثرة على إتجاهات الإستتثمارات الأجنبية ن وذلك من خلال توافر عدة مقومات وهي كالتالي:

- ضرورة توفر قانون موحد للإستثمار تتميز بالوضوح والإستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الإرتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر؛
- ضرورة توفر ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من الأخطار كالتأميم والمصادرة، بما يكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج؛

---

[1]: إلياس حناش، "**أثر تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الإقتصادية في البلدان العربية**"، مذكرة ماجيستر تخصص تحليل قطاعي كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة الجزائر 2010: 2011، ص: 59

[2]: كريمة قويدري، "**الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجيستر**، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان الجزائر، 2011، ص: 10.

- ضرورة توفر نظام قضائي يكون قادرا على تنفيد القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية [1].

المطلب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي

سنقوم من خلال هذا المطلب التعرف على أشكال الإستثمار الأجنبي بحيث سنتطرق للإستثمار الأجنبي الغير مباشر والإستثمار الأجنبي المباشر الذي هو محل دراستنا ..

الفرع الأول: الإستثمار الأجنبي الغير مباشر

سنتناول من خلال هذا الفرع تعرف الإستثمار الغير المباشر كما سنعرج على أهم أنواعه.

أولا: تعريف الإستثمار الأجنبي الغير مباشر

سنأخذ بعض التعاريف لبعض المفكرين الإقتصاديين حيث تم تعريفه كما يلي:

لقد عرفه أبو قحف عبد السلام بأنه يوجد إختلاف كبير حول هذا النوع من الإستثمارات النوعية ويقصد به الإستثمار المحفظي أو الإستثمار في الأوراق المالية، وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة بأسهم الحصص أو سندات الدين أو السندات الدولية من الأوراق المالية، أي هو تملك الأفراد والهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الإستثماري، كما أن هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن مع الإستثمار الأجنبي المباشر .[2]

كما عرفته أميرة حسب الله محمد على أنه الإستثمار الذي يتعلق بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية، سواءا كانت حقوق ملكية (أسهم) أو حقوق دين (سندات)، بحيث يقوم المستثمر بنفس العملية الإستثمارية وذلك من خلال التعامل عن طريق بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل على الأدوات من خلال المؤسسات المالية المتخصصة مثل صناديق الإستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها، وقد يتم التعامل في الأوراق المالية مع الأجانب[3].

من خلال ما تم عرضه من التعريفات عن الإستثمار الأجنبي الغير مباشر يتضح لنا أن للمستثمر مهمة ودور واحد والتي تتجلى في منح وإعطاء رأس المال للجهة المخولة لها بالإستثمار، مع عدم توفر الحق في الرقابة وحتى المشاركة في القرارات أو التنظيم وإدارة المشروع الإستثماري

---

[1]: الياس حناش، **مرجع سابق** ، ص: 60.

[2]: أبو قحف عبد السلام، "**نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية**"مؤسسة شباب جامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 13.

[3]: أميرة حسب الله محمد، "**محددات الإستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الإقتصادية العربية**"، الدار الجامعية، مصر، 2005ص ص: 43-44.

ثانيا: أنواع الإستثمارات الأجنبية الغير المباشرة

فمن خلال الشكل أدناه يمكننا توضيح لأهم أنواع الإستثمارات الغير مباشرة بحيث تنقسم إلى نوعين وهما [1]:

1. **الإستثمارات في مجال الإنتاج** : والتي تتم من خلال:

- **التراخيص:** هي عبارة عن إتفاق أو عقد تقوم بمقتضاه الشركة بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر بإستخدام براءة الإختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية ...، في مقابل عائد مادي معين، وتمكن التراخيص للشركات من نقل إنتاجها من نطاق محلي بالدولة المضيفة إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى إتفاق إستثماري .
- **إتفاقيات المشروع أو عمليات تسليم المفاتيح:** هو عبارة عن عقد يتم بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يقوم فيه الطرف الأول بإقامة المشروع الإستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه للطرف الثاني
- **عقود الإدارة وعقود التصنيع..**
- **عقود إمتياز الإنتاج الدولي من الباطن:** هو عبارة عن إتفاق بين إنتاجيتين يقوم أحد الأطراف بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الآخر الذي يقوم بإستخدامها في إنتاج السلع بصورتها النهائية وبعلامة تجارية ن وقد تنطوي الإتفاقية على أن، يقوم الطرف الثاني بتزويد الطرف الأول بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة التي يقوم بتدويرها له.

2. **التصدير والبيع والتسويق:**

والتي تتم من خلال:

- **تراخيص إستخدام العلامة التجارية والخبرات التسويقية:** وهو عقد يمنح بموجبه المتعامل الأجنبي للطرف المحلي الحصول على العلامة التجارية أ، بالإمتياز بالبيع محليا أو المساعدة في التسيير، مقابل مبلغ جزافي أو علاوة .
- **الوكلاء أو عقود إتفاقيات الوكالة:**هو عبارة عن إتفاقية بين طرفين، يتم بموجبها قيام أحد الأطراف بتوظيف الطرف الثاني لبيع سلع أو منتجات الطرف الأول لطرف ثالث(المستهلك)
- **الموزعين:** هو عبارة عن عميل يقوم بالشراء مباشرة من المصدر أو الشركة متعددة الجنسيات بغرض إعادة البيع لحسابه الخاص.

---

[1]: عبد السلام ابو قحف، "**السياسات والأشكال المختلفة للإستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989ص ص:15 – 27.

- **المعارض الدولية:** هي عبارة عن وسيلة أو طريقة محددة المدة مسبقا للتعرف على منتجات الشركة الأجنبية.

ونلخص في الشكل الموالي أهم أنواع الإستثمارات الأجنبية الغير مباشرة:

شكل رقم (1) : أنواع الإستثمارات الأجنبية الغير المباشرة

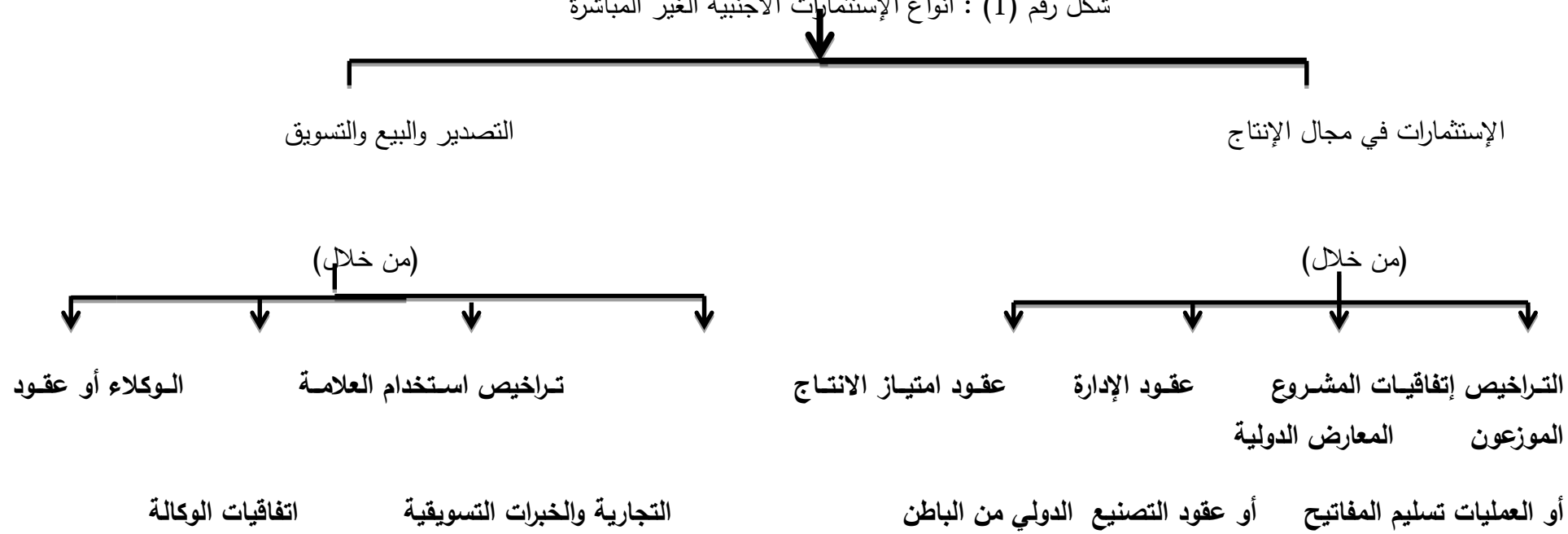

المصدر : عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003،ص :26.

الفرع الثاني :الإستثمار الأجنبي المباشر

كما هو معلوم أن الإستثمار الأجنبي المباشر عرف في العقديين الأخيرين تدفقات متزايدة وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى إنخفاض وتراجع مصادر التمويل الخارجي على غرار كل من القروض والإعانات، وبعد ما قمنا بإستعراض في المباحث والمطالب السالفة الذكر، سنتناول من خلال هذا الفرع على تعريفات للإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأشكاله.

أولا: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد أختلف في تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر من قبل الباحثين وكذا المفكرين والهيئات الدولية وفيما يلي لأهم هذه التعريفات:

1. **تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات المالية الدولية:** عرف الصندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي المباشر كما يلي :

وفقا لمعاير الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الإستثمار مباشرا حين يملك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس المال لإحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة [1].

2. **تعريف الإستثمار الأجنبي من طرف منظمة التعاون والتنمية الإقتصاديةOCDE:** لقد تبنت هذه المنظمة تعريفي للإستثمار الأجنبي المباشر حيث عرفته:

- هو تلك العملية التي يتم من خلالها تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية بحيث أنه ذلك الإستثمار الذي من خلاله يتم تحقيق علاقات بموجبها تعطي إمكانية تطبيق فعلي بواسطة إنشاء أو توسع مؤسسة أو المساهمة في مؤسسة جديدة؛
- هو كل شخص طبيعي، أو كل مؤسسة عمومية كانت أو خاصة، أو كل حكومة، أو كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة تربطهم ببعض أو كل مجموعة من المؤسسات التي لديها شخصية معنوية ومرتبطة فيما بينها تعتبر مستثمرا أجنبيا، إذا كان لديها مؤسسة الإستثمار المباشر، ويعني ذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات إستثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي[2].

---

[1]: أميرة حسب الله محمد، **مرجع سبق**، ص: 19.

[2]: عمار زودة، "**محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر**"، مذكرة ماجيستر تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 31.

من خلال هذه التعريفات يمكننا إستخلاص فكرة هي أن المنظمة إعتبرت الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه تلك الحصة التي تعطى للمستثمر والتي لا تقل على 10% من إجمالي رأس المال وكذلك القوة في التصويت واتخاذ القرار.

2-تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض المفكرين الإقتصاديين:

يرى عبد السلام أبو قحف أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الإستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك، أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[1].

ويرى علي عبد الفتاح أبو شرار على أن الإستثمار الأجنبي المباشر يأخذ شكل إقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواءا كان نشاطها إنتاجيا أو تسويقيا أو بيعيا، أو خدميا ..إلخ وموزع على عدد من الدول الأجنبية، ويميز الإستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الإستثمارات الأجنبية الأخرى بسيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال وتقنيات الإنتاج، والإدارة، والمهارات الأخرى، وتختلف نسبة الملكية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي في الشركات الأجنبية في الخارج والتي تؤهله لأن يكون مستثمرا مباشرا من بلد لآخر[2].

من خلال التعريفات السابقة الذكر يمكننا أن نستخلص تعريفا للإستثمار الأجنبي المباشر بحيث نقول بأنه عبارة عن إستثمار تقوم به شركة ما أو كيان ما في شركة أخرى قائمة في دولة أخرى، هذا الإستثمار قد يأخذ عدة أشكال نذكر منها:

- إنشاء شركة تابعة في دولة ما؛
- الإستحواذ على الحصص في الشركة الأجنبية؛
- الدخول في شراكة ما؛
- الإندماج.

ولكي يكون الإستثمار الأجنبي مباشر على الشركة الإستحواذ على حصة 10%في الشركة الأجنبية ما يمنحها وزنا ما في عملية إتخاذ القرارات في هذه الشركة، وهذا يعني أن الإستثمار أقل من 10% في أسهم الشركة الأجنبية لا يعد إستثمارا أجنبيا مباشرا، كما يمكن القول ان الإستثمار الأجنبي المباشر يعد

[1]: عبد السلام أبو قحف، **مرجع سبق** ، ص: 13.

[2]: علي عبد الفتاح أبو شرار، "**الإقتصاد الدولي**"، الطبعة الأولى، دار السيرة، الأردن، 2007، ص ص: 232-233

إستثمارا طويل الأجل، كما يجب التنويه على أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو عكس الإستثمار الأجنبي الغير مباشر، كون هذا الأخير يتمثل في تملك الأفراد أو الهيئات للأوراق المالية مع عدم المشاركة والرقابة في إدارة المشروع الإستثماري كما يعتبر استثمارا قصير الأجل .

ثانيا: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر:

للإستثمار الأجنبي المباشر دور فعال ومهم في تحقيق التنمية الإقتصادية وذلك من خلال [1]:

1. إمدادها بجملة من الأصول المختلفة في طبقتها، والنادرة، وبشروط مميزة مثل: التكنولوجيا، المهارات، المعدات، والآلات، والمعرفة الفنية والإدارية...، مما يتيح للشركات الوطنية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية، وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية؛
2. توفير العملة الأجنبية من خلال الموارد المالية المستثمرة في الدول المضيفة والتي تساعدها على إستيراد مختلف متطلبات التنمية، وهذه الأهمية أصبحت أقل حدة في الوقت الحالي خاصة بعد نجاح بعض الدول النامية في تكوين إحتياطي من العملات الأجنبية ؛
3. تدريب العمالة المحلية التي تتيح لها الفرص للعمل في الشركات الأجنبية وإكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة بإستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل وإستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات المحلية عندما يلتحقون للعمل فيها؛
4. دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة ، فقد تكون الآثار الأولية أو المباشرة للإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات بالدول المضيفة إيجابا نظرا لزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية بحكم إتصالاتها الدولية، وخبرتها في الأسواق المالية، وكذلك سمعتها الدولية المرتبطة بإسمها، ومعاملاتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانية أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها؛
5. زيادة المنافسة، فقيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية يدفع بهذه الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية، وتطويعها، وتطويرها مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية.

ثالثا: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

فيما يلي سنقوم بسرد أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر، والتي تختلف بإختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الإستثمارات:

[1]: إلياس حناش، **مرجع سابق**، ص: 43.

1. من حيث الغرض (الهدف):

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الهدف، وذلك إستنادا للدوافع والتحفيزات التي تؤذي لحدوث الإستثمار وفيما يلي سنقوم بعرض هذه التصنيفات:

- **الإستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:** تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام، التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى.
- **الإستثمار الباحث عن الأسواق:** إن وجود هذا النوع من الإستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسباب أخرى للقيام بهذا النوع من الإستثمار منها إرتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة مما يجعل الإستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الإستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات، وإنما له آثار إيجابية على الإستهلاك آثار على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات، وإنما له آثار إيجابية على الإستهلاك آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة حيث انه يساهم في إيجابية غير مباشرة على التجارة حيث انه يساهم في إرتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للإستثمار عن طريق زيادة رأس المال فيها .
- **الإستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:** يتم هذا النوع من الإستثمار عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة، بهدف زيادة الربحية، فقد دفع إرتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الإستثمار في العديد من الدول النامية، ويتميز هذا النوع من الإستثمارات في آثاره التوسعية على الدولة المضيفة، كما يؤذي إلى تنويع صادراتها فضلا على آثاره التوسعية على الإستهلاك عن طريق إستيراد كبير من مدخلات الإنتاج[1].
- **الإستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية:** يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك، أو شراكة، أو الإندماج، والشراء عبر الحدود في مختلف الصناعات والأنشطة الإستراتيجية، وذلك لخدمة أهدافها الإستراتيجية، كما تقوم هذه الشركات بالإستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية[2].

---

[1]: حسين عبد المطلب الأسرج، **مرجع سابق**، ص: 11.

[2]: أشرف السيد حامد قبال، **مرجع سابق**، ص: 26.

2. **من حيث الملكية:**

يمكن تقسيم الإستثمار الأجنبي المباشر وفق هذا المعيار إلى:

- **الإستثمار المشترك:** يعتبر الإستثمار المشترك أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هذه لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءات الإختراع والعلامة التجارية، كما أنه في حالة إشراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة، أو تنمية السوق، أو أي نشاط إنتاجي، أو خدماتي، سواءا كانت المشاركة في رأس المال، أو بالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر إستثمارا مشترك[1]، يحقق الإستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا للدول المضيفة والمتمثلة فيما يلي [2]:
  - أن صيغة المشاركة تضمن للدولة المضيفة عدم إنفراد المستثمر الأجنبي بإتخاذ القرار؛ سواءا في الإدارة، أو في التشغيل، لأنها ستعطي الحق للعنصر الوطني في الإشتراك في الغدارة وإتخاذ القرارات والإطلاع عليها؛
  - إتاحة إكتساب الخبرات المتعددة (الفنية والإدارية) من خلال ممارستهم للنشاط الإستثماري؛
  - تقديم خدمة كبيرة لإقتصاد الدولة المضيفة بحيث يعطي ضمان للدولة المضيفة فرصة من اجل إستخدام لمواردها المحلية إستخداما أمثل وذلك بتعبئة مواردها المحلية المشاركة بها مع المستثمر الأجنبي تعبئة سليمة تعطي إنطباعا إيجابيا تغري من خلاله المستثمر الأجنبي في التوسع في مشروعاته الإستثمارية .

أما عيوبه تتثمل فيما يلي:

- في حالة إصرار المستثمر الأجنبي على عدم المشاركة فهذا سينعكس بالسلب على الدول المضيفة بحيث أنها ستحرم من المزايا السابقة الذكر؛
- إحتمال إنخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني مما يؤذي إلى صغر المشروع، وبالتالي إنخفاض إسهامات المشروع في تحقيق أهداف الدولة.

- **الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** المقصود بالإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي هو إحتفاظ المستثمر الأجنبي بملكية المشروع الإستثماري بالكامل، وكذا في

[1]: عبد السلام أبو قحف، " **إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي**"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص:481-482.

[2]: نزيه عبد المقصود مبروك، "**الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص: 34.

إتخاذ القرارات، والتحكم في الإدارة وكل العمليات، بحيث الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي الأكثر تفضيلا لدى الشركات الأجنبية، وهذا ما يجعل الدول المضيفة تسرد بالتصريح لهذه الشركات بالملكية الكاملة للمشروعات وذلك خوفا من أي إنعكاسات سلبية، أهمها التبعية الإقتصادية، وكذلك تفشي ظاهرة الاحتكار على أسواق الدول المضيفة من طرف شركة متعددة الجنسيات، لكن مع إرتفاع نسبة المنافسة بين الدول النامية والدول المتقدمة لجذب الإستثمارات قامت بعض الدول المضيفة بالتصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل للمشروعات ن وهنالك بعض المزايا والعيوب تعتري هذا النوع وفيما يلي نذكر أهم المزايا والعيوب.

فمزايا الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي تتمثل في ما يلي:

- إرتفاع التدفقات النقدية من رأس المال الأجنبي للدول المضيفة؛
- إشباع حاجيات المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة؛
- المساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق واسع؛
- خلق الفرص للعمالة المباشرة والغير المباشر.

أما العيوب فهي نفس عيوب الإستثمار المشترك

- **مشروعات أوعمليات التجميع:** تأخذ هذه المشروعات شكل إتفاقية مابين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، حيث يقوم الطرف الأجنبي بإعطاء وتزويد الطرف المحلي (الوطني) بمكونات منتج معين من أجل القيام بتجميعها حتى تصبح منتجا نهائيا، كما يقوم بتقديم الخبرة، والمعرفة الخاصة سواءا بالتصميم الداخلي للمصنع أو التدفق العمليات مقابل عائد مادي يحصل عليه وذلك على حسب الإتفاق بينهما.
- **الإستثمار في المناطق الحرة:** يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، لذلك تسعة الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جذابة للإستثمار بمنح المشاريع الإستثمارية فيها العديد من الحوافز، والمزايا، والإعفاءات، ويكون الإستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له، تنظم إنشاء المشروعات الإستثمارية في المناطق الحرة [1].

[1]: عبد الحميد عبد المطلب،"**العولمة الإقتصادية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 185.

المبحث الثالث: نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر

نظرا لأهمية الإستثمار الأجنبي فقد قام الكثير من الإقتصاديين بدراسته وتحليله، مما أدى إلى وضع نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر التي إختلفت عبر الزمن وتقسم هذه المجموعات إلى ثلاث مجموعات هي:

- النظريات القائمة على هيكل السوق؛
- النظريات القائمة على المنظمة والحماية؛
- النظريات التجميعية والتركيبية.

المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق

ومن النظريات التي تناولت الإستثمار الأجنبي المباشر من ناحية هيكل السوق نجد نظرية دورة حياة المنتوج ونظرية السوق غير الكامل، نظرية تدويل الأسواق الوسيطية.

الفرع الأول: نظرية دورة حياة المنتج

ربطت بعض النظريات الإستثمار الأجنبي المباشر القيام به بمرحلة معينة من مراحل نمو الشركات الإستثمارية، ونظرية دورة حياة المنتج كما وضعها فيرلون (1966):"وهي بكل بساطة عبارة عن مناقشة للمتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن، فدورة حياة المنتج تقوم على إفتراض أساسي وهو أنه مثل الإنسان، فإن المنتجات يتم تصورها تبدأ بفكرة (حمل)،ثم تنتج(ميلاد) ثم تنضج ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالإنحدار ثم أخيرا يموت"[1].

ومنه فحياة المنتج تعرف ثلاث مراحل هي[2]:

أولا: مرحلة المنتج الجديد: وهي المرحلة التي يبتكر فيها المنتوج ويعرض للبيع لأول مرة،وتتم عملية إبتكار المنتجات الجديدة في الدول المتقدمة بسبب تطور البحث العلمي فيها ووفرة اليد العاملة الماهرة وإنفاق الشركات مبالغ ضخمة على البحوث الإبتكار والتطوير.

كما ينتج ويسوق المنتوج في هذه المرحلة في نفس البلد الإبتكار لعدة أسباب أهمها[3]:

- عدم إستقرار الوضع النهائي للمنتوج الجديد (إحتمال تغيره أو إدخال تغيرات عليه)؛

---

[1]: رضا عبد السلام، "**محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**"،: دراسة مقارنة لتجارب كل من الشرق وجنوب آسيا مع تطبيق على مصر، 2007،ص: 48.

[2]: أميرة حسب الله محمد، **مرجع سابق**،ص: 29.

[3]: عصام عبد العزيز مصطفى،"**الأثار الإقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**"،أطروحة دكتوراه،جامعة حلوان، مصر،1998،ص:25.

- إرتفاع تكاليف الإنتاج في هذه المرحلة؛
- نظرا لحداثة المنتوج وضعف الطلب عليه وتميز سوقه بإحتكار القلة القائم على الإبتكارات وإنعدام أو قلة وجود بدائل له.

وحسب هذه النظرية، لا يوجد إستثمار أجنبي مباشر في هذه المرحلة من مراحل حياة المنتوج .

ثانيا: مرحلة المنتج الناضج: في هذه المرحلة يكون الشكل النهائي للمنتوج قد إستقر وتنخفض تكاليف البحوث والتطوير الخاصة به مما يسهم في إنخفاض سعره، كما قد تظهر بدائل له، مما يزيل حالة إحتكار القلة القائم على الإبتكار، هذا مع تزايد الطلب عليه، مما يعطي الفرصة للإنتاج على المستوى الإقتصادي الكبير، كما تزداد المنافسة بين المنتجين مما يدفعهم بالقيام بالإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج في نفس أسواق التصدير. وهذا عندما تكون التكلفة المتوسطة لإنتاج في البلد الأصلي (المبتكر)بما فيها أعباء النقل والشحن لأسواق الخارجية من أكبر من تكلفة المتوسطة لإنتاج نفس المنتوج في البلد المستورد، وبهذا ينشأ الإستثمار الأجنبي المباشر وفقا لهذه النظرية عندما يصل المنتوج إلى المرحلة الثانية – المنتج الناضج من حياته–

ثالثا: مرحلة المنتج النمطي: في هذه المرحلة يصبح المنتوج معياري وغير مميز، وفي هذا المستوى تتركز المنافسة بين المؤسسات على السعر، ويتم توظيف الإستثمارات الأجنبية في البلدان النامية ذات مستوى الأجر المنخفض، إن سعر يصبح العنصر القائد (الموجه)ويمكنه إحداث آثار إرتدادية أي إحداث صادرات من البلد المضيف إلى البد الأصلي ولهذا ينتقل توطين الإنتاج من البلد المبتكر إلى البلدان التي تتميز بضعف التكاليف الإنتاج، ويصبح البلد المبتكر مستوردا للمنتج الذي إبتكره لأسباب تكاليفية محضة.

ومن خلال هذه النظرية فالإستثمار الأجنبي المباشر لا يحدث إلى بعد مرور المرحلة الأولى من حياة المنتوج .

أهم الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية[1]:

- ركزت النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع بالأخص السلع ذات تقنية فنية عالية؛
- ليست بالضرورة أن تمر كل السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة أو المنتج، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة؛

[1]: عبد القادر السيد المتولي، "**الإقتصاد الدولي**"، **النظرية والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، ص:204–207.

- هذه النظرية لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالإستثمار الأجنبي المباشر بدلا من عقود تراخيص في الدول المضيفة؛
- كما أن هذه النظرية تقدم تفسيرا فقط لسلوك الإحتكاري للشركة،وإتجاهها إلى الإنتاج في الدول الأجنبية لإستفادة والتمتع بفروق التكاليف الإنتاج أو إستغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة.

الفرع الثاني: نظرية عدم كمال السوق:

ويعود الفضل في صياغتها لإقتصادي "هايمر" عام 1960 حيث يرى إن الدافع الرئيسي لإستثمار في الخارج يكمن أساسا في تمتع الشركات المستثمرة بمجموعة من المزايا الإحتكارية أو الشبه الإحتكارية،وذلك بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة بحيث تكون هذه المزايا عوضا لها عن المخاطر التي تواجهها نتيجة إستثمارها في الخارج،وبحيث تفوق المنافع الناجمة عن ممارستها لإنتاج في الخارج أية وسائل أخرى قد تلجأ إليها في نشاطها الخارجي سواء في التصدير أو منح التراخيص[1].

الخصائص الإحتكارية التي تتمتع بالشركات المتعددة الجنسيات والتي ترتبط بشكل أو بآخر بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة يمكن تصنيفها إلى أربعة مجموعات رئيسية كما يلي[2]:

أولا: الخصائص التمويلية: وتتضمن الإستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية والآلات، وتوافر الأموال اللازمة للإستثمارات الإضافية وإجراء البحوث وتوفر التسهيلات الإنتاجية والتسويقية اللازمة وتنويع الإستثمارات من أجل القدرة على تحمل ومواجهة المخاطر التجارية.

ثانيا: الخصائص التنظيمية والإدارية: وتشمل الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في كافة المجالات بالإضافة إلى إمكانية الشركات المتعددة الجنسيات في نقل المعرفة والخبرات إلى الدول المضيفة أو عقد برامج التدريب اللازمة لتنمية الموارد البشرية.

ثالثا: الخصائص التكنولوجية: وتتمثل في قدرة شركات متعددة الجنسيات على إبتكار أنواع جديدة من المنتجات وتنويعها وإدخال بعض التعديلات على المنتجات الحالية أو القديمة من حيث لشكل والتغليف ...إلخ، كما تخصص هذه الشركات مبالغ ضخمة للبحث والتطوير في مختلف الأنشطة الإنتاجية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية بالإضافة إلى المعرفة والخبرات الإدارية وكثافة الأساليب الإدارة الحديثة.

رابعا: الخصائص التكاملية في مجالات الأنشطة الوظيفية للشركات بصفة عامة :مثل التكامل أمامي (نحو السوق)،والتكامل الرأسي الخلفي (نحو المواد الخام)،التكامل الأفقي، وهنا تستطيع هذه الشركات

---

[1]: أميرة حسب الله محمد، **مرجع سابق**، ص :28

[2]: عبد السلام أبو قحف، "**مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**"،الطبعة الرابعة، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر،1998،ص:39-42.

الحصول على الموارد الخام وخاصة من مجال الصناعات الإستخراجية كالبترول مثلا وذلك نظرا للإمكانيات البحثية والإستكشافية الفنية البشرية المتوفرة لها.

أهم الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية[1]:

- تربط هذه النظرية إنتهاج سياسة الإستثمار الأجنبي المباشر بالشركات دولية النشاط ذات الحجم الكبير،طالما أن معظم صور المزايا الإحتكارية ترتبط بالحجم أو تنشأ عنه،وبالرغم من ذلك فإن الوقع العملي يشير إلى تواجد الكثير من الشركات صغيرة الحجم التي تباشر سياسة الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- تفترض هذه النظرية أن الدافع الأول للإستثمار الأجنبي هو الهروب من المنافسة الكاملة في الأسواق المحلية،وهو إفتراض غير واقعي يتناقض مع حالة الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتقاطعة أو المتشابكة في نفس الصناعة، أي وجود مستثمرين من الدولة (أ)في الدولة(ب)ومستثمرين من الدولة(ب) في الدولة (أ) في نفس النشاط؛
- إن إشتراط توافر الميزات الإحتكارية لأسباب الإستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة وإلى الدول النامية غير ضروري،إذ غالبا مالا توجد منافسة محلية قوية في هذه الأسواق وهذه الأخيرة تستدعي إمتلاك المستثمر الأجنبي ميزات تمكنه من مواجهة منافسيه في البلد المضيف.

الفرع الثالث: نظرية تدويل الأسواق الوسيطية:

وضعت هذه النظرية من طرف" P.J.Buckey وM.casson"،وتحاول تفسير سبب تحول الشركات إلى شركات متعددة جنسيات (multinationales).

حيث يرى "باكلي"و"كاسون" أن الباعث على إستغلال الميزة الإحتكارية الخاصة ذاتيا يعتمد على العلاقة بين أربع مجموعات من العوامل الخاصة وهي[2]:

- العوامل الخاصة على مستوى المشروع والمتعلقة بقدرته على تنظيم السوق الداخلي؛
- العوامل الخاصة على مستوى الصناعة والمتمثلة في طبيعة المنتجات وهيكل السوق؛
- العوامل الخاصة على مستوى الإقليم ممثلة في الخصائص الإقتصادية والإجتماعية والجغرافية للإقليم؛

[1]: عصام عبد العزيز مصطفى، **مرجع سابق**، ص:16.

[2]: عصام عبد العزيز مصطفى، **مرجع سابق**، ص ص:17-18.

- العوامل الخاصة على مستوى الدول ممثلة في العلاقات السياسية والمالية القائمة بينها ومن أجل المحافظة على الميزة التنافسية، يستوجب على المؤسسة أن تبقى مالكة للمعارف الجديدة وحافظة للرأسمال البشري، الحامل لهذه المعارف، في ميدان البحث والتسيير والتسويق والتكنولوجيا وغيرها.

و يوضح هذا أكثر A.Rugman بقوله: المعلومة (L'information)هي المنتوج الوسيط وليس هناك سوق لبيع المعلومة التي خلفتها المؤسسة المتعددة الجنسيات، وعليه لا يوجد سعر للمعلومة، فالمؤسسة المتعددة الجنسيات تتجه نحو السوق الداخلي للتخفيف من غياب سوق خارجي، إن السوق الداخلي للمؤسسات المتعددة الجنسيات هو إستجابة فعلية للقصور الخارجي للسوق في تحديد سعر المعلومة، والإنتاج من طرف الفروع يفضل على بيع التراخيص والإمتيازات لأن هذه الأخيرة لا يمكنها الإستفادة من السوق الداخلي للمؤسسة المتعددة الجنسيات.

ومنه فإمكانية المؤسسة على التدويل لا ترجع إلى إمكانية واحدة فقط وهي التكنولوجيا ولكن تعود إلى مجموعة من الإمكانيات المختلفة التي يجب أن تتوافر لديها منها مختلف المعارف، القدرة التكنولوجية الموجودة ضمن الرخصة، رأسمال البشري ...إلخ، ومن ثم فالميزات التي تتمتع بها هذه المؤسسة هي التي تجعل منها قادرة على إتخاذ قرار التدويل[1].

أهم الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية: وتنطوي على مجموعة من النقائص المتمثلة في[2]:

- التركيز على عامل المعرفة أكثر من غيره، وأولت إهتماما محدودا بجوانب التكلفة والعائد، المرتبطة بالمجموعات الثلاثة الأخرى كالتكلفة السياسية والمصاحبة لقرار إستغلال الميزة الإحتكارية الخاصة ذاتيا والتي قد تصل في مرحلة معينة إلى الحد الحيلولة دون قيام الإستثمار المباشر فيما لو طبقت حكومات الدول المضيفة سياسات تمييزية ضد الشركات دولية النشاط.
- أهملت هذه النظرية العوامل الجاذبة التي تتميز بها بعض الدول المضيفة لإستثمار (عوامل التوطن)،علاوة على مجموعة من العوامل الأربعة التي جاءت بها النظرية، والتي تدفع بالشركات إلى تدويل بعض أو كل نشاطاتها، الشيء الذي يفسر الإستثمارات في الصناعات الإستخراجية معدن، نحاس،الحديد والتصدير والبترول...إلخ،إذا كان الإستثمار الأجنبي المباشر يسمح بالتكامل العمودي الذي يضمن ويؤمن العرض.

---

[1]: فارس فوضيل،"**أهمية الإستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2004،ص:76.

[2]: عصام عبد العزيز مصطفى، **مرجع سابق**، ص:20.

- مما يعاب كذلك على هذه النظرية أنها إعتمدت عن تفسيراتها للتدويل النشاط الإقتصادي على شركات المتعددة الجنسيات دون الشركات التي لا تتصف بتعدد الجنسيات، إلى جانب عدم قيامها بتفسير الكيفية التي عن طريقها تصبح الشركات بمثابة شركات متعددة الجنسيات في قطاع الخدمات، الأمر الذي يجعل هذه النظرية لا تهتم بتدويل نشاط قطاع الخدمات [1].

الفرع الرابع: دوافع (أسباب) سلوك المنشآت لإستراتيجية الشراكة:

أضحت الشراكة بين المنشآت الإقتصادية ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، إضافة لذلك تتجلى الدوافع والأسباب الحقيقية لإختيار هذا البديل الإستراتيجي في العناصر التالية:

أولا : دولية السوق(internationalisation des marches)[2]:

شهدت تكاليف النقل والاتصال هدت تكاليف النقل والاتصال إنخفاضا وتقلصا بارزا نتيجة وسائل الإعلام الآلي وأجهزة المواصلات خاصة مع ظهور شبكة الإنترنيت والتي تعد قفزة في عالم الإتصال ووسيلة لتسهيل مهام المبادلات التجارية والتقنية بين الدول في إطار التعامل الدولي.

إن نظام دولية الأسواق في ظل هذا التطور اللامحدود للتكنولوجيا يفرض على المؤسسة من جهة الإهتمام الدائم بهذا التطور ومحاولة التجاوب معه، ومن جهة ثانية إنفتاحا أكبر على جميع الأسواق بغرض تسويق منتجاتها.

إن مشكلة دولية الأسواق المعاصرة تؤثر بدون أدنى شك على الأولويات الإستراتيجية للمنشآت الإقتصادية، لذلك فمن الواجب إيجاد وسيلة فعالة للمراقبة الدقيقة للتكاليف الخاصة بالإنتاج، وهذا يخلق محيطا مشجعا ودافعا للإستثمار على المدى الطويل لذلك فإن الشراكة تعد وسيلة للرد على هذه المتطلبات المتطورة لهذا المحيط المعقد والتنافسي، وهذا كله يرجع للمؤسسة الإقتصادية التي تبادر بسرعة لإبرام عقود الشراكة ضمانا لنجاحها .

ثانيا: المشاركة في المخاطر[3]:

يستخدم هذا الأسلوب لتقليل مخاطر المنافسة أو على الأقل السيطرة النسبية والمحدودة على الآثار السلبية أو التهديدات المرتبطة بهذه المخاطر، ومن الأمثلة الشائعة في هذا الصدد هو تطوير شركة

---

[1]: فارس فوضيل، **مرجع سابق**، ص:77.

[2]: العيد قريشي،"**واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية 2017 ص: 112.

[3]: المرجع نفسه، ص: 113.

"Boeing" شراكة إستراتيجية دولية مع عدد من الشركات اليابانية لتقليل المخاطر المالية الخاصة بعملية تطوير وإنتاج جيل جديد من طائراتها 777،لأن مشروع بهذا الحجم يحتاج إلى بلايين الدولارات.

ثالثا: البحث على أثر التعاضد (Synergie)[1]:

أعتبر M.Porter أن التعاضد هو الدافع الرئيسي من وراء عمليات النمو الخارجي بإعتباره نتيجة لتبادل المعارف والموارد بين المنشآت المطبقة للنمو الخارجي، وبط ذلك بالبحث عن الميزة التنافسية والتي تعتبر حسبه أهم وسيلة لبقاء المؤسسة وتطورها.

رابعا: التعلم والإنتقال التكنولوجي:

إهتم أصحاب نظرة " التعلم التنظيمي" بمسألة التعلم في المشاريع المشتركة، وحسب رأسهم تعتبر المؤسسة المشتركة أحسن وسيلة للحصول على المعارف الضمنية، وقد يتحول هيكل المؤسسة المشتركة إلى وعاء لإستقبال التأثيرات المتبادلة من الطرفين عن طريق الإحتكاك المباشر بين كل من الباعث والمستقبل، ونشير إلى أن هذا النوع من المعارف يوصف بأنه صعب المشتركة إلى وعاء لإستقبال التأثيرات المتبادلة من الطرفين عن طريق الإحتكاك المباشر بين كل من الباعث والمستقبل، ونشير إلى أن هذا النوع من المعارف يوصف بأنه صعب الإنتقال عن طريق الوسائل الرسمية الكلاسيكية (كالتكوين، البحث والتطوير ...إلخ)، لذا إعتبرت هذه الإستراتيجية أحسن وسيلة لنقل هذه المعارف وهذا ما يعرف بالتعلم (L'apprentissage).

خامسا: التقليل من حدة المنافسة[2]:

تسمح إتفاقيات الشراكة بتوسيع إنتقال المعارف التكنولوجية والتجارية وغيرها، وبالتالي تضمن نوع من الثقة المتبادلة، مما يرفع من كفاءة وفعالية هذه العلاقة التي تقود الكثير من المنشآت إلى تحسين وضعياتها التنافسية في السوق، هذا النوع من العلاقة كثيرا ما يؤثر على العلاقات مع المنافسين المباشرين ويؤدي إلى الهروب أو التقليل من المنافسة، كما أنه لا يقتصر الأمر على تحديد وحصر المنشآت التنافسية المتواجدة في السوق الواحد، ومن ثم العمل على تخفيض حدة المنافسة بينها، بل من يمكن لهذه المنشآت أن تجلب طاقات وإمكانات جديدة من خلال علاقات الشراكة لتضيفها لنشاطاتها الرئيسية مما يسمح لها بخلق فرص إستثمار إضافية في قطاعات ومجالات مكملة للنشاط الرئيسي، بالإضافة إلى ماسبق هناك دوافع أخرى أدت إلى لجوء إلى هذا الخيار الإستراتيجي، أولها مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات، وثانيها ضمان توفير

[1]: المرجع نفسه، ص: 114.

[2]: المرجع نفسه، ص: 115.

الإحتياجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لإختراق الأسواق الجديدة، وثالثها تحقيق رافعة تمويلية جديدة وبتكلفة محدودة .

المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة والحماية

ومن النظريات التي تفسر الإستثمار الأجنبي المباشر على أساس المنظمة والحماية ما يلي:

الفرع الأول: نظرية المنظمة:

وهناك منظورين لهذه النظرية منظور للمديرين وإستراتيجية المؤسسة، حيث يبرز دور المديرين في قرار توطين الإستثمار في الخارج من حيث رغبتهم أو إعراضهم على تدويل نشاط المؤسسات التي يديرونها،إذ أن نمو المؤسسة يتحقق بإستغلال منتجات جديدة وغزو أسواق خارجية،وينظر إلى التوسع في بلد أجنبي من خلال التملك الكلي لإستثمار أو خلق مؤسسات جديدة،ويبرز دور المديرين في التأثير على الإستثمار الأجنبي المباشر من ناحيتين هما[1]:

الناحية الأولى: وتتمثل في قدراتهم على إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر في جميع مراحله بدءا من إتخاذ قرار الإستثمار وصولا إلى مرحلة تنمية الفروع الخارجية،كما أن إختيار التكنولوجيا ومستويات الأداء التكنولوجي تعتبر من أهم مهام المديرين وهو يتوقف على مدى إمكانية تقديرهم للمخاطرة ونمو الأسواق الخارجية،براعتهم في إيجاد الحلول المناسبة.

الناحية الثانية: وتكمن في الميول النفسي والخيارات الذاتية لهؤلاء المديرين ومدى رغبتهم في تدويل نشاط المؤسسات التي يسيرونها من خلال فتح فروع لها في الخارج أو إكتفائهم بالسوق المحلي فقط.

حيث هذه النظرية أرجعت قرار الإستثمار الأجنبي إلى أسباب شخصية تتمثل في توجهات المديرين ومدى قدرتهم على المخاطرة.

وهناك منظور آخر حيث يتم إتخاذ قرار الإستثمار الأجنبي المباشر بناءًا على إستراتيجية المؤسسة وهناك سلسلتين من الدوافع التي تفسر الإستثمار الأجنبي المباشر هما[2]:

دوافع خارجية: تخوف من فقدان سوق ما، منافسة أجنبية ...إلخ.

دوافع داخلية: رغبة بعض المسييرين في التوطن الأجنبي وهنا من الضروري أن تأخذ المديرية العامة البعد الدولي وتبدي رغبتها في التحول إلى مؤسسة متعددة الجنسية.

لهذا تتبنى المؤسسات الإستراتيجية الدفاعية أو الإستراتيجية الهجومية حيث تختار الإستراتيجية الأولى بهدف المحافظة على حصتها في السوق والإستفادة من المزايا التكاليف والتكنولوجيا وإقتصاديات الحجم

---

[1]: عبد الكريم بعداش، **مرجع سابق**، ص:91.

[2]: المرجع نفسه، ص:91.

ويقع لإختيار على الإستراتيجية الهجومية بالنسبة للمؤسسة التي تملك مهارات عالية، حيث تتوطن في الخارج بعدما تستقر جيدا في بلدها الأصلي.

أهم الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية: رغم إضافتها عنصرين جديدين في تفسير الإستثمار الأجنبي المباشر وهما رغبة المسيرين من جهة والإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة من جهة أخرى، غير أنها لم تنجوا من بعض الإنتقادات منه [1]:

- لا تقدم تفسيرات لقرارات التوسع المتخذة من طرف فروع الشركات في الخارج،و إنما تكتفي بتبني المؤسسة الأم الإستراتيجية الهجومية أو الدفاعية،لكن الواقع يفصح عن تصرفات بعض الفروع لشركات المتعددة الجنسية مشابهة لتصرفات الشركات الأم، وهو الأمر الذي لم تتناوله هذه النظرية؛
- أغفلت هذه النظرية بعض المزايا الإحتكارية التي تحوزها الشركات المتعددة الجنسية والتي لا تسمح بإستخذامها لدواعي متنوعة،إلا عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: نظرية الحماية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة لوجود خلل في الإفتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال الأسواق،حيث تقوم هذه النظرية على أساس أن الشركات الأجنبية تستطيع تعظيم عوائدها،إذا إستطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل البحوث والتطوير والإبتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية، ومن جهة أخرى فإن نجاح هذه الشركات يتوقف على مدى ممارسة الدولة المضيفة للرقابة والقوانين،وما تفرضه من شروط تؤثر على حرية التجارة والإستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها[2].

أهم الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية[3]:

- أغفلت هذه النظرية أهمية مزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الإقتصادية للدول المضيفة للإستثمار،والتي بإمكانها التأثير سلبا أو إيجابا على حركة الإستثمار الأجنبي بين الدول؛
- لم تتمكن هذه النظرية من إعطاء وتفسير لقيام الإستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات،كالصناعات الإستخراجية وعمليات الإستكشاف والتنقيب عن البترول..إلخ، إذ لا

[1]: المرجع نفسه،ص:92.

[2] عبد السلام أبو قحف، **مرجع سابق**، ص:61.

[3] عبد الكريم بعداش، **مرجع سابق**، ص:93.

يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة لإستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية، على مثل هذه النشاطات؛

- يفهم من هذه النظرية أن الإستثمار الأجنبي نشأ نتيجة عدم تسرب الإبتكارات الحديثة إلى غير المبتكر،وكأن الإستثمار الأجنبي المباشر لا يقع إلا فيما يبتكر حديثا فقط، غير أن الواقع لا يوافق هذا،إذ هناك إستثمارات أجنبية مباشرة في مجالات لا تعتمد بالضرورة على الإبتكارات حديثة مثل مجال السياحة والبنوك والتأمين والنقل..إلخ؛
- لا تعطي هذه النظرية تفسيرا واضحا لعدم إنتقال المستثمرين والأجانب من الدول المتقدمة إلى بعض الدول النامية، رغم ترحيب هذه الأخيرة بالإستثمار الأجنبي المباشر وتقديمها حوافز متنوعة تسمح للمستثمر الأجنبي بحماية مبتكراته كما تنص عليها هذه النظرية؛
- تركز هذه النظرية على دوافع حماية الشركات الدولية النشاط ولا تعطي إهتماما مناسبا للسياسات الحكومية والضوابط إلى تقليل جدوى الإجراءات الوقائية التي تمارسها شركات الإستثمار لتحقق أهدافها.

المطلب الثالث: النظريات التجميعية والتركيبية

سميت هذه النظريات بالتجميعية أو التركيبية لأنها تجمع وتركب العديد من العناصر ذات الصلة لمباشرة وغير المباشرة بقيام الإستثمار الأجنبي المباشر وهي النظريات تبدوا أكثر شمولية من سابقتها خصوصا النظرية الإنتقائية

الفرع الأول: نظرية الموقع (التوطن)

ركزت هذه النظرية على العوامل الموقعية أو المكانية التي تؤثر على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بالإستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة وهي كالتالي[1]:

- **عوامل مرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق ومدى إتساعها في الدول المضيفة.
- **عوامل تسويقية:** مثل درجة المنافسة ومدى توفر منافذ التوزيع، وكلات الإعلان.
- **عوامل مرتبطة بتكاليف:** مثل مدى إنخفاض تكاليف النقل وتكاليف المواد الخام ومدى توفر الأيدي العاملة وإنخفاض تكاليفها.
- **ضوابط التجارة الخارجية:** مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص والقيود الأخرى المفروضة على الإستيراد والتصدير.

[1]: فيصل حبيب حافظ، "**دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية إقتصاد المملكة العربية السعودية**"،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005،ص:31.

- **عوامل مرتبطة بمناخ الإستثمار:** مثل مدى قبول الإستثمار الأجنبي، والإستقرار السياسي والإقتصادي بالإضافة إلى الإجراءات الحمائية والحوافز والإمتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

الفرع الثاني: نظرية الموقع المعدلة

يعود الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الإقتصاديين"Robockو Simmonds"،حيث أضاف عددا من المحددات التي تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر، وقام بتقسيم هذه المحددات إلى مجموعة من المتغيرات الحاكمة وتتمثل في الخصائص التنظيمية للدولة المضيفة والعوامل الدولية[1].

الجدول التالي يوضح هذه العوامل:

الجدول رقم01: العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للإستثمارات الأجنبية:

العوامل الشرطية	أمثلة
خصائص المنتج/السلعة	نوع السلعة،إستخدامات السلعة،درجة حداثة السلعة،متطلبات الإنتاج السلعة(الفنية والمالية والبشرية)،خصائص العملية الإنتاجية
الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي،نمط توزيع الدخل ومدى نوافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الإقتصادية..إلخ.
العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والإتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى،الإتفاقيات الإقتصادية والسياسية التي تؤثر على حركة أو إنتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد والتجارة الدولية..إلخ.
العوامل الدافعة	**أمثلة**
الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو تكنولوجية وحجم الشركة.
المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية..إلخ
العوامل الحاكمة	**أمثلة**
الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية والتعيين وسياسات الإستثمار،الحوافز الخاصة بالإستثمارات الأجنبية...إلخ
الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية، المنافسة، إرتفاع التكاليف إنتاج
العوامل الدولية	الإتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم، المواثيق الدولية المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية بصفة عامة

[1]: عمر صقر، "**العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة**"، دار الجامعية، قطر،2003،ص:50.

المصدر:عبد السلام أبوقحف ،"**نظريات التمويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية**"، مرجع سبق ذكره،ص ص:69-70.

هناك مجموعة من الإنتقادات موجهة إلى نظرية الموقع ونظرية الموقع المعدلة[1]:

- لا تأخذ في الإعتبار المزايا الإحتكارية التي تحوزها الشركات دولية النشاط وبالأخص المزايا المعرفية؛
- أغفلت رغبة الشركات العملاقة في السيطرة على الأسواق الدولية،والتحكم فيها ومن ثم توجيهها وفق مصالحها؛
- الشركات المتعددة الجنسية المتواجدة في عدة مناطق من العالم ولها نشاطات متنوعة تستطيع الإستثمار في مواقع لا تتجمع بالضرورة كل العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للإستثمار الأجنبي، وذلك لإستطاعت هذه الشركات على تحمل مخاطر مقابل مردود عال متوقع.

الفرع الثالث: النظرية الإنتقائية

تعتبر النظرية الإنتقائية لجون دينـنج "DUNING" نظرية تجمع بين العناصر الأساسية للتغيرات المختلفة للقيام الإستثمار الأجنبي المباشر،بحيث تعتبر تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة، وإفترض ضرورة توافر ثلاثة شروط في إتخاد قرار الإستثمار الأجنبي المباشر[2]:

- مزايا الملكية التي تحوزها الشركة الأجنبية المستثمرة مقارنة بالشركات المحلية في الدول المضيفة من خلال تملكها لأصول غير منظورة مثل التسويق،التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتطورة إضافة إلى مزايا الحجم كالقدرة على تنويع المنتجات، إقتصاديات الحجم، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج؛
- الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر،وهو أفضل من الإستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع والتأجير أو الترخيص كوسيلة للتغلب على التدخل الحكومي وتخفيض تكلفة العمليات؛
- مزايا الموقع للدول المضيفة والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم،مثل إنخفاض تكلفة العمالة،إتساع السوق، بنية أساسية مناسبة، إستقرار سياسي .

---

[1]: عصام عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص:24.

[2]: إبراهيم متولي حسن مغربي، **دور حوافز الإستثمار في تحصيل النمو الإقتصادي**،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2011،ص: 152.

وأهم النقائص التي تعاني منها النظرية[1]:

صعوبة وضعها حيز التطبيق لأنها حاولت تعميم أفكارها على كافة أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر إلى أن العوامل المؤثرة على قرار الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة يفترض أن تختلف عن العوامل المؤثرة عليه في قطاع الخدمات أو البترول أو الإلكترونيات.

[1]: رضا عبد السلام **مرجع سبق ذكره**،ص: 64.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي العام لهذه الدراسة، حيث قمنا في البداية بتعريف لمفهوم الإستثمار بصفة عامة والذي يعتبر من المفاهيم المهمة التي وجب تحديدها بدقة فهذه الدراسة بحيث قمنا بتوضيح المعنى الإقتصادي والقانوني له وكذا مفهومه حسب المشرع الجزائري، ثم قمنا بذكر أهم أنواع الإستثمارات لنصل إلى أهداف الإستثمار والتي تتناسب مع طبيعة البحث

وأهتم المبحث الثاني بالإستثمار الأجنبي بصفة عامة ثم عرجنا على أنواعه بحيث ذكرنا الإستثمار الأجنبي الغير المباشر والإستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر من أهم أنواع الإستثمارات التي تسعى السياسات الإستثمارية للحكومات العمل على جلبه، بحيث قمنا بعرض مجموعة من التعاريف التي قدمها مجموعة من الباحثين الإقتصاديين والمنظمات وهذا الهيئات الدولية، ثم قمنا بذكر أهم أشكاله .

وخصصنا المبحث الثالث للتحدث عن النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر الذي هو محور دراستنا بحيث إستخلصنا أن هذا الأخير يعتبر ظاهرة إقتصادية من خلالها يتم السماح لرؤوس الأموال بالإنتقال من دولة لأخرى، بحيث تعطي الحق في التملك والإدارة للمشروع الإستثماري، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات التي بموجبها يعطى شرح دقيق لأسباب هذه الظاهرة، وهذا ما جعل العديد من الدول تفتح أبوابها أمامه من أجل إستقطابه، وخاصة منها الدول النامية التي تعاني ولازالت من مشكل عديدة أهمها المديونية والعجز في تمويل استثماراتها حيث وضعته كبديل من أجل إنعاش إقتصادها والنهوض به، لكن لكي تتحقق هذه الغاية لابد على الدول وبصفة خاصة الدول النامية،إن تراجع المناخ الإستثماري الذي يتوفر فيها لأنه يعتبر أهم وسيلة من أجل إستقطاب وجذب هذه الإستثمارات.

الفصل الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- **المبحث الأول:** تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- **المبحث الثاني:** تحليل مناخ الإستثمار في الجزائر
- **المبحث الثالث:** عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد

منذ الإستقلال وإلى غاية الثمانينات يعد الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على أنه نوع من أنواع التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، والمساس بالسيادة الوطنية، إلا أن عقد الثمانينات قام بتغيير تلك النظرة تماما بعد التحول للذي عرفه الإقتصاد، وهذا ما شجع على ظهور تشريعات جديدة من شأنها التحفيز والتشجيع للإستثمار الأجنبي المباشر

ثم منذ التسعينات وإلى غاية اليوم ثم القيام بعدت محاولات من شأنها العمل على إصلاح المنظومة الإقتصادية الجزائرية، وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 والذي بدوره أعاد النظر في المعاملات الجزائرية إتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من أجل قبول الإستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كامل

لكن خلال السنوات الأخيرة أصبحت الجزائر من الدول الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر إزاء تحسن الظروف، ولدراسة هذا الموضوع أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي :

المبحث الأول: تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

المبحث الثاني: تحليل مناخ الإستثمار في الجزائر؛

المبحث الثالث: عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قامت الجزائر منذ الإستقلال بمعالجة مسألة الإستثمارات، وذلك من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات حيث أصدرت من هذه الأخيرة مجموعة من الحوافز والمزايا للمستثمر وفي ما يلي سوف سنتكلم على الإطار القانوني للإستثمار في الجزائر وسنتطرق كذلك لحجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتوزيعه الجغرافي والقطاعي

المطلب الأول: الإطار القانوني للإستثمار في الجزائر

نظرا للتطورات الإقتصادية والتحولات العميقة التي يقتضيها الإنتقال من إقتصاد مخطط مركزي إلى إقتصاد حر، قامت الجزائر بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات وذلك من أجل تنظيم عملية الإستثمار والعمل على فتح السوق الجزائري أمام المستثمر بين الأجانب ومن من خلال هذا المطلب سنتناول أهم قوانين الإستثمار في الجزائر كما سنتطرق إلى أهم الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر حسب كل قانون

الفرع الأول: قوانين فترة الستينات

أولا: قانون الإستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963:

لقد أصدرت الجزائر أول قانون للإستثمار بعد الإستقلال، وذلك بتاريخ 26 جويلية 1963، وقد كان موجها لرؤوس الأموال الأجنبية، حيث منحتهم ضمانات بعضه ضمانان عامة (قام بتقليص مجالات تدخل المستثمر الأجنبي) يستفيد منها المستثمر الأجنبي، وبعضها خاصة تستفيد منها المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية[1].

وفيمايلي سنقوم بهذه الضمانات[2]:

1. **الضمانات العامة:**

- حرية الإستثمار للأشخاص الأجانب سوءا كانوا طبعيين أو معنويين؛
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري المؤسسات الأجنبية؛
- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية؛
- ضمانات ضد نزع الملكية، حيث يمكن نزع الملكية بعدما تصبح الأرباح متراكمة تساوي رؤوس الأموال المستورة والمستثمرة، ويؤذي نزع الملكية إلى تعويض عادل.

[1]: عليوش قربوع كمال، **قانون الإستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1999، ص: 06.

[2]: المرجع نفسه، ص: 07.

2. المؤسسات المنشأة عن طريق الإتفاقية:

يتعلق هذا النظام بالمؤسسات الجديدة أو العمل على توسيع المؤسسات الموجودة، والتي يتكون برنامجها الإستثماري قيمة 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات، ويشترط أن يكون هذا الإستثمار في قطاع يتسم بالأولوية أو يشغل أكثر من 100يد عاملة دائمة للجزائريين.

كما يمكن للإتفاقية كذلك أن تنص على الإمتيازات الواردة في الإعتماد وزيادة على ذلك يمكنها أن تجمد النظام الجبائي لمدة 15 سنة وتخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة وطويلة المدى، ولم يطبق هذا القانون في الواقع العملي وهذا بسبب فقدان الثقة في شفافيته ومصداقيته من طرف المستثمرين، وبسبب إنتهاج الجزائر سياسة التأميمات (1963-1964).

ثانيا: قانون الإستثمار المؤرخ 15 سبتمبر 1966

جاء هذا الأمر لاغيا للقانون رقم 63-277، وقد تضمن في بابه الأول العديد من المبادىء التي من خلالها يقوم الإستثمار في الجزائر ونلخصها فيما يلي [1]:

1. للدولة والهيئات التابعة لها الأولوية في إنشاء المشاريع الإستثمارية في القطاعات الحيوية للإقتصاد الوطني، مع إمكانية مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي في هذه الإستثمارات وفقا لما تحدده الدولة؛
2. حدد مجال مساهمة الخواص من جنسية جزائرية أو أجنبية في القطاعيين الصناعي والسياحي بشرط الحصول على ترخيص مسبق من طرف:
   - وزير المالية والخطة بالإشتراك مع الوزارة المعنية بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للإستثمارات؛
   - محافظ الولاية بالإتفاق مع وزير المالية والخطة والوزارة المعنية.
3. أولوية الرأس المال الوطني على غيره عندما تتساوى الشروط الفنية للعروض لإنجاز المشاريع التي تستدعي فيه الدولة رؤوس الأموال الخاصة.

وإذا فحصنا المزايا المالية التي قدمها هذا القانون فإن الاستفادة منها مرهونة بعدة شروط تحد من حرية الإستثمار أو تكلفه ببعض المهام التي قد تكون معيقة للنشاط الإستثماري ومنها :

- العلاقة القائمة بين قدر الإستثمار وحجم العمالة الدائمة التي يخلقها؛
- معدل التكوين المهني وترقية الإطارات الوطنية؛
- حجم الإنتاج المخصص للتصدير أو الإحلال محل للواردات.

[1]: الجريدة الرسمية العدد: 80، الصادر بتاريخ 1966/09/17، الأمر رقم: 66-284، ص: 1202ومابعدها .

وإذا قمنا بمقارنة هذين القانونين السالفين الذكر، فإننا نجد قانون 63-277 ركز على الضمانات والحوافز وحرية الإستثمار ومبدأ التساوي في معاملة الإستثمارات الأجنبية مع نظيرتها الوطنية من أجل المحافظة على المستثمرين الأجانب، بينما قانون 66-284 وضع شروط على الإستثمارات الأجنبية ونص على أولوية المستثمر الوطني على الأجنبي إلا أنه كان صريحا وواضحا في إحتكار الدولة، ومن هذا نقول أن مكانة الإستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري لم تتحسن رغم إلغاء قانون 63-277 وإستبداله بقانون 66-284، كون هذا الأخير صدر مع تأميم القطاع البنكي وشركات التأمين وإحتكار الدولة لهما.

الفرع الثاني: قوانين فترة الثمانينات

من خلال ما تم عرضه وذكره لقوانين الستينات لاحظنا أن المشرع الجزائري كان يجمع بين تنظيم النشاط الإستثماري العمومي والخاص والوطني منه والأجنبي في قانون واحد، لكن في سنة 1982 تم إلغاء قانون الإستثمار رقم 66-284وعوض بقانونين وهما كالآتي :

أولا: قانون رقم 82-11 المؤرخ 21-أوت -1982:

والذي يتعلق بالإستثمار الإقتصادي الوطني وهو قانون يختص بتنظيم النشاط الإستثماري للقطاع الخاص الوطني داخل الإقتصاد الجزائري إبتداءا من سبتمبر 1982، ولقد حدد هذا القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49%من رأس المال الشركة، ونظرا لكون القانون لا يهتم بالجوانب التحفيزية، إستدعى الأمر إلى تعديله ليكون أكثر إستجابة لحاجة الإقتصاد الجزائري إلى إستثمارت خاصة محلية أو أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات النمو خاصة في قطاع المحروقات[1].

ثانيا: قانون الإستثمار رقم 86-13المؤرخ 19 أوت 1986:

في سنة 1986 عدل القانون رقم 82-13 بالقانون 86-13، حيث يهدف هذا الأخير إلى التخفيف من الإلتزامات التي تقع على عاتق المستثمر الأجنبي ومنحه بعض الصلاحيات بخصوص تسيير المشروع الإستثماري، كما أبقى القانون على نسبة المشاركة للمؤسسة الجزائرية العمومية ب 51%على الأقل من رأس المال المشروع الإستثماري [2].

وفي سنة 1988 صدر القانون 88-25 المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية الذي أكد على إستمرارية إحتكار الدول لجل النشاط الإقتصادي وتهميش القطاع الخاص الوطني، بمنعه الإستثمار في النشاطات الإقتصادية التي يعتبرها المشرع إستراتيجية.

[1]: الجريدة الرسمية العدد: 35، الصادر يوم: 1982/03/31، رقم: 82-13، المؤرخ في 1982/08/28، ص: 1724 وما بعدها.

[2]: الجريدة الرسمية العدد: 35، الصادر يوم 1986/08/27، رقم: 86-13، المؤرخ في 1986/08/19، ص: 1476وما بعدها.

الفرع الثالث: قوانين التسعينات

تبنت الجزائر خلال هذه الفترة قانونين أولهما سنة 1990 متعلق بالنقد والقرض والثاني سنة 1993 متعلق بجذب المستثمرين

أولا: قانون النقد والقرض 1990:

يعتبر هذا القانون الصادر في 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا يعكس إعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي بحيث شمل هذا القانون جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والإستثمار، صدر هذا القانون كتنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر. كما أسند لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، ونص هذا القانون على الاستثمارات وهو ليس بقانون استثمار لكنه " تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال [1].

وتتمثل المبادئ التي تضمنها قانون النقد والقرض في ما يلي [2]:

- حرية الإستثمار غير أن هذا القانون حدد قطاعات حكر للدولة والهيئات التابعة لها وإلى جانب ذلك وضع شروط لتدخل رأس المال؛
- تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية والتي وقعت عليها الجزائر؛
- حرية تحويل رؤوس لأموال، وذلك بتقديم الطب إلى بنك الجزائر للتأشيرة عليه وذلك بعد مرور 60 يوم؛
- تبسيط عملية قبول الإستثمار، بحيث يخضع ذلك للرأي العام بالمطابقة حيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض لينظر في ملفه خلال شهرين من تقديمه مع إمكانية الطعن في حالة الرفض .

وإن للقانون آثار إيجابية أيضا والمتمحورة في خلق وترقية مناصب الشغل وتأهيل الإطارات والعمال وتشجيع على الإستقلال ونقل التكنولوجيا وتوازن سعر الصرف .

---

[1]: دحماي سامية، "**تقييم مناخ الإستثمار ودوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ضل الإصلاحات الإقتصادية العشرية 1988: 1998**"، مذكرة ماجيستير، فرع النقود المالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2001، ص: 181.

[2]: عليوش قربوع كمال، **مرجع سابق**، ص: 13.

ثانيا: قانون الإستثمار لسنة 1993:

صدر هذا القانون وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، وذلك بهدف توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب وإستقطاب الإستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر ومن أهم ما جاء به هذا القانون ما يلي:

1. **حصة المستثمر الأجنبي:** لم يضع سقفا محددا لمساهمة الطرف الأجنبي في أي مشروع إستثماري مسموح به، مما يتيح لهذا المستثمر إمكانية التملك (100%)لأي إستثمار يقوم به، وهذا عكس ما كان سابقا، حيث حصة الطرف الأجنبي لا تتعدى 49%من أي مشروع .
2. **حرية تحويل أرباح المستثمر الأجنبي:** أكد هذا القانون على ضمان تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه إلى خارج حتى ولو تجاوزت هذه التحويلات رأس المال الأصلي للمستثمر .
3. **المساواة في المعاملة:** بحيث أن هذا القانون لم يميز بين الأجانب والجزائريين بخصوص النشاط الإستثماري .
4. **الإمتيازات:** تطبيقا لمبدأ المساواة في الحقوق والإلتزامات لم يكن هناك تميزا بين المستثمر الوطني الخاص والمستثمر الأجنبي بخصوص الإمتيازات الممنوحة بعنوان الإستثمار، ومن بين الإمتيازات التي جاء بها هذا القانون :

- يهدف إلى التخفيف من الأعباء الجبائية وشبه الجبائية ذات الصلة بإنجاز المشروع الإستثماري، وبالتالي تخفيض تكلفة الإستثمارات؛
- التخفيف من أعباء الاستغلال؛
- تنظيم الأرباح خلال فترة زمنية محددة من حياة المشرع الإستثماري.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن هذا القانون يعد قانونا إيجابيا ومن أحسن القوانين جاذبية للإستثمار الأجنبي المباشر وذلك مقارنة بقوانين السالفة الذكر، وذلك نظرا لتجاوبه مع متطلبات وبعض إنشغالات المستثمرين الأجانب نذكر منها:

- عدم التمييز بين المستثمر الوطني والأجنبي؛
- إمكانية التملك الكامل للمشروع بالنسبة للمستثمر الأجنبي؛
- أهمية الإمتيازات الممنوحة والتسهيلات التي من خلالها يتم إزاحة الكثير من البروقراطية[1].

[1]: الجريدة الرسمية العدد:64، الصادر: 1993/10/10، المرسوم التشريعي رقم: 93-12، المؤرخ: 1993/10/05 **المتعلق بترقية الإستثمار**، ص: 3 وما بعدها.

ولقد إستمر صدور القوانين والمراسيم التشريعية بعد سنة 1993 المهيأة لمناخ الإستثمار في الجزائر وذلك من أجل جلب وإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية والمتمثلة فيما يلي[1]:

❖ **المراسيم الرئاسية:**

- المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ 07 -10-1995 والخاص بالمصادقة على الإتفاقية الموحدة للإستثمار رؤوس الأموال العربية؛
- المرسوم الرئاسي رقم 95-316 المؤرخ في 30-10-1995 والخاص بالمصادقة على إتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بإستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى؛
- المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 30-10-1995والخاص بالمصادقة على الإتفاقيات المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الإستثمار؛
- المرسوم الرئاسي رقم 98 -334 المؤرخ في 26-10-1998والخاص بالمصادقة على إنضمام الجزائر إلى الشركة العربية للإستثمار .

❖ **المراسيم التنفيذية:**

- المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 25-03-1995 يهدف إلى إعطاء ترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل إستثماراته وأرباحه؛
- الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25-01-1995 ويخص عملية ترقية وحماية وتنظيم المنافسة الحرة؛
- المرسومين التنفيذيين رم 97 -319 و97-320 الصادرين في 24 -08- 1997 اللذان يهدفان إلى إنشاء الشباك الوحيد من أجل إزالة الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي
- الأمر رقم97-12المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأس مالها.

الفرع الرابع: قوانين الفترة الممتدة من 2000إلى يومنا:

وهناك مجموعة من الأوامر خلال هذه الفترة:

أولا: الأمر 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001 [2]:

---

[1]: زغيب شهرزاد، **مرجع سابق**، ص: 81.

[2]: الجريدة الرسمية العدد: 47، الصادر يوم: 2001/08/22، الأمر رقم: 01-03، المؤرخ في: 2001/08/20 **المتعلق بتطوير الإستثمار** ص: 4 وما بعدها .

جاء هذا الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار لاغيا ومستخلفا للمرسوم التشريعي 93-12، ولقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية والمنتجة للسلع والخدمات وكذا الإستثمارات التي تنجز في إطار منح الإمتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب .

ويلاحظ أن هذا الأمر له نفس التوجه مع المرسوم التشريعي الملغى بخصوص نظرته إلى الإستثمار الأجنبي المباشر وفيما يلي لأهم العناصر الجديدة ذات الصلة بالإستثمار التي جاء بها هذا الأمر مقارنة بالمرسوم التشريعي 93-12:

1. تخضع لهذا الأمر جميع الإستثمارات الوطنية والخاصة والعمومية والأجنبية بينما في المرسوم 93-12كانت تخضع له بطريقة غير مباشرة؛
2. جاء الأمر 01-03 بتوسيع مجال الاستثمار المسموح به للمستثمرين السابقين ذكرهم مقارنة بالمراسيم التشريعية السابقة الذكر بأن هذا الأمر إنشاء للمستثمر الوطني الخاص والأجنبي من الإستثمارات في النشاطات المخصصة للدولة والموصوفة بأنها إستراتيجية؛
3. قدم هذا الأمر مجموعة من المزايا نذكر منها:
   - إستكفال الدولة بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية؛
   - مضاعفة فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات من سنوات إلى سنوات؛
   - تبسيط إجراءات التصريح بالإستثمار؛
   - تقليص المدة الممنوحة للهيئة المكلفة بقبول أو رفض طلب الاستفادة من المزايا المقدمة للمستثمرين المنصوص عليها قانونا.

ثانيا: الأمر رقم 03-11المؤرخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض:

ومن أهم أسباب ظهور وصدور هذا القانون ما يلي [1]:

1. الإنفتاح على العالم الخارجي، وذلك من خلال حرية التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر؛
2. تطوير أدوات الضبط النقدي المصرفي والمالي؛
3. عدم إعتماد سياسة الصرف على تسيير التوازنات الداخلية والخارجية لمجموعة المؤسسات الإقتصادية إضافة غلى الخزينة؛
4. القيام بمراقبة البنوك والمؤسسات المالية والإشراف بشكل أفضل على سوق النقد؛

[1]: تومي عبد الرحمان، "**واقع وآفاق الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**"، مذكرة ماجيستير كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر،2001، ص: 266.

5. إرتفاع المديونية العمومية الداخلية والخارجية.

وتتمثل أهداف هذا الأمر فيما يلي:

1. الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض من أجل قيام البنك الجزائري بمهامه في أحسن الظروف؛
2. خلق علاقة بين البنك الجزائري والحكومة في المجال المالي؛
3. حماية أفضل للبنوك والساحة المالية والإدخار المالي.

ثالثا: قانون المحروقات رقم 05-03المؤرخ في مارس 2005:

يعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي تم إصدارها لحد الآن، وذلك من خلال الآثار الإيجابية على التنمية والإستثمار وهنالك عدة أسباب من شانها تم إصدار هذا القانون وهي كالآتي [1]:

1. زيادة مداخيل الدولة الناتج عن زيادة التنويع في الصادرات هذا القطاع؛
2. زيادة مناصب الشغل؛
3. الاستغلال الأمثل للمجال الطاقوي والموارد المائية أدى إلى فتح العزلة على المناطق المحرومة (سكان الجنوب) وذلك بإنشاء شبكة توزيع الغاز ومحطات تحليت المياه

ولكل قانون آثار إيجابية وسلبية، فهذا القانون آثاره الإيجابية كانت في تغيير الأوضاع التي تعاني منها الدولة من قلة للإستثمارات الأجنبية، وهشاشة إقتصادها، ونقص للتكنولوجيا، حيث يكمن هذا التغيير في إنعاش الإقتصاد والذي يوفره الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية.

وكما له آثار إيجابية فإنه لا يخلوا من السلبيات ومن أهم هذه الآثار السلبية هو إنتقال ثروات الدولة إلى يد الشركات الأجنبية، والذي ينجر عنه استنزاف لإحتياطي المحروقات، وحرمان أجيال المستقبل من هذه الثروات، وكذلك تحرير الأسعار النفطية في الآجال المتوسطة والذي من شأنه يؤذي إلى إستهلاك المنتجات المستوردة بدل المحلية.

كما أن هناك مجموعة مراسيم جاءت بعد هذا القانون، وذلك من اجل توفير المناخ المناسب للإستثمار وهي كالآتي [2]:

1. المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثنات من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03؛

---

[1]: تومي عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص ص: 268-269.

[2]: الجريدة الرسمية المادة: 2 من القرار: 03، العدد: 17 الصادر: 30 مارس 2008، ص: 25.

2. المرسوم التنفيذي رقم08-98المؤرخ في 24 مارس 2008 الذي يتعلق بشكل التصريح بالإستثمار وطلب ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك؛
3. القرار المؤرخ في 20فبراير 2008 يحدد النسب القصوى لمساهمة البنك أو المؤسسة المالية في راس مال شركة التأمين، أو إعادة التأمين الذي يحدد النسب القصوى لمساهمة البنك أو مؤسسة مالية في رأسمال شركة تأمين أو إعادة التأمين ب 15%منٍ رأسمال هذه الشركة .

المطلب الثاني: حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

للجزائر عدة مميزات طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741كم مربع، تقع في وسط المغرب العربي في شمال إفريقيا، والذي يعد موقعا إستراتيجيا هاما، وتمتد حتى جنوبها الكبير الذي يقدر ب 2.000.000 كلم مربع، وهي ذات سواحل بحرية هامة تمتد على 1200كلم .

فبفضل الثروات التي تتغنى بها والإمكانيات السياحية المتوفرة بها فهي تعتبر منطقة جذب وجلب للإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن السياسات الإقتصادية وكيفية تسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إقتصاد فعال مما جعل الجزائر تقع في تذبذبات عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال هذا المطلب سنتناول تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000إلى 2013 وكذا توزيعها الجغرافي والإقطاعي .

الفرع الأول: حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

تتميز تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بتذبذبات واضحة، وكذا تتميز بلا إستقرارية من سنة لأخرى، وفيما يلي سنقوم بتتبع لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

جدول رقم (02) : نمو تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإستثمار الأجنبي مباشر الوارد من دول العالم	438	1.108	1.065	634	882	1.081	1.795	1.662	2.593	2.746	2.264	2.571	1.484	**1.664**

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNICTD

من خلال الجدول يتضح لنا أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، قد شهدت فترة مهمة إذ انتقلت من 438 مليون دولار سنة 2000إلى 1.108مليون دولار سنة 2001وترجع الأونكتاد هذا الإرتفاع إلى [1]:

- الإستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات والتي تعود هيمنته للشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية؛
- القيام بخوصصة شركة الصناعات الجديدة بالحجار لشركة SPATالهندية .

لكن خلال سنة 2002 إنخفضت التدفقات بمعدل سالب مقدر ب 10.95%، ليتضح أن ذلك الإرتفاع السالف الذكر كان مؤقتا وغير ناتج عن تطور أو تحسن مناخ الإستثمار، ثم عاود الإرتفاع خلال سنة 2004 إلى 882 مليون دولار أي بنسبة مقدرة ب 39.11%، وذلك راجع لبيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركة WATANIYA للإتصالات الكويتية، كما واصلت الإرتفاع إنطلاقا من سنة 2005، ولكن بشكل متذبذب ولكن دائما فوق مستوى المليار دولار بحيث بلغ سنة 2008 ذروة جديدة قدرت ب 2.593مليون دولار، ويعوذ ذلك إلى تحسن مؤشرات الإقتصاد الكلي وإستقرار التوازنات الإقتصادية والتحفيزات، ووفقا للإنكتاد فإن الجزائر لها قدرات في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، والتي تتطور تدريجيا مقارنة ببعض الدول لشمال إفريقيا بحيث تحسن مناخ الإستثمار في الجزائر وتمتع بجاذبية قطاع المحروقات الذي يعرف على أنه أضخم الصفقات مثل تلك الموقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية "سونا طراك ".

إلا أن طبيعة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لطالما كانت متذبذبة، فقد ارتفعت سنة 2010 بنسبة 13%عن سنة 2009 وهذا راجع إلى التأثر بالقانون التكميلي لسنة 2010 الذي يعطي الأولوية للمؤسسات الجزائرية، حتى ولو كان مبلغ التكاليف الممنوحة من طرفهم أكبر من تلك الممنوحة من طرف المؤسسات الأجنبية، ويصل الفارق إلى 25% في بعض الحالات، إضافة إلى التوقف المفاجئ للإستثمارت الأجنبية في قطاع المحروقات التي كانت تقدر 90%من الإستثمارات الأجنبية سنويا في الجزائر، لكنها توقفت سنة 2010 على خلفية الفساد في شركة سونا طراك.

ولقد إستمر هذا التراجع لتصل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 2012 إلى أدنى مستوى منذ سنة 2005، ويعود ذلك إلى الإنكماش الحاصل في إنتاج المحروقات أثرا سلبيا في مستويات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، وهنا يتضح تأثير توقف نشاطات شركة سونا طراك بالخصوص لأنها كانت تعد أهم مصدر للإستثمارات الأجنبية في الجزائر .حيث انهارت التدفقات الوافدة للجزائر بصورة كبيرة جدا ما بين

[1]: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **مناخ الإستثمار في الدول العربية2014** ، الكويت، ص: 14.

سنتي 2011و 2012، أما بالنسبة لمخزون الجزائري التراكمي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، فنجد أنها متواضعة مقارنة بالدول العربية النامية الأخرى، كما أنها على مر فترة طويلة عرفت تذبذبا كبيرا في التدفقات الواردة إليها، حتى وإنسحاب بعض الإستثمارات إلى مخزونها، وإنطلاقا من بداية تجاوز أزمة الإستقرار الإقتصادي في الجزائر عرف تزايد ملحوظ حيث ان منذ أن كان سنة 2000 يقدر ب 305 مليار دولار إرتفع سنة2008 إلى 14.4 مليار دولار متزامنا مع ذلك الإرتفاع الغير مسبوق في التدفقات الواردة للجزائر في نفس السنة ممثلا نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي قدرت ب 8.5%، واستمر في التزايد إلى غاية سنة 2012 إلى مستوى 23 مليار دولار ممثلا بذلك نسبة 11.4%من إجمالي الناتج المحلي الجزائري

وإن ذل هذا كله إنما يدل على أن الجزائر قامت بجهود محضى من أجل تطوير لنظامها المتعلق بالإستثمار، وعليه يمكن القول أن الجزائر تعتبر من الدول التي نجحت في إبقاء تدفقاته بشكل إيجابي خلال السنوات الماضية .

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر .

تتوزع الإستثمارت الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب ما يوضحه الجدول الموالي الذي يبين كيفية توزيع المشاريع الإستثمارية حسب منطقة الأصل :

الجدول رقم (03): توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب المنطقة الأصل خلال الفترة الممتدة من (2002-2012)

المنطقة	عدد المشاريع	النسبة%	المبلغ(مليون دج)	النسبة%	مناصب الشغل	النسبة%
أوروبا	257	54.9	521531	25.8	48408	51.40
الإتحاد الأوروبي	205	43.8	444815	22	37069	39.41
آسيا	34	7.26	98580	4.87	5103	5.41
إمريكا	10	2.13	61580	3.05	3473	3.50
الدول العربية	154	32.9	1237112	61.17	35230	37.46
إفريقيا	1	0.23	1000	0.05	30	0.32
أستراليا	1	0.23	2974	0.15	264	0.28
متعددة الجنسيات	11	2.35	99117	4.96	1535	1.63
المجموع	468	100	2022164	100	94043	100

المصدر: الوكالة الوطنية للإستثمار WWW.ANDI.DZ، يوم 23 فيفري 2017، الساعة 11:00

من خلال الجدول يتضح لنا بأن الدول الأوروبية هي التي تحتل الصدارة من حيث المشاريع المنجزة بحيث مثلت حوالي نصف العدد الإجمالي للمشاريع ن بحيث تعتبر كل من : فرنسا، إسبانيا، إيطاليا من أهم البلدان المستثمرة في الجزائر وذلك في قطاعات متنوعة كالمحروقات، والصناعات الغذائية وغيرها ...

كما أعطت هذه المشاريع حوالي 48408منصب شغل بنسبة مقدرة ب 51.40%، بحيث يعد نصف عدد المناصب الشغل التي استحدثتها مختلف المشاريع الأجنبية، ثم تأتي في المرتبة الثانية الدول العربية بحوالي ثلث عدد المشروعات المنجزة، بحيث أعطت هذه الأخيرة ما يقارب 35230منصب شغل بما يقدر ب 37.46%، وفيما يخص مشاريع الدول الأسيوية فهي لم تتجاوز نسبة 8 % من المجموع الإجمالي، ومن أهم الدول هي : الصين، اليابان، إندونيسيا ، ماليزيا، كوريا الجنوبية ن بحيث توزعت إستثماراتها في قطاعات متعددة كالمحروقات، والبناء، والأشغال العمومية، وتكنولوجيا المعلومات، بحيث قامت بتوفير 5103 منصب شغل.

أما المشاريع المتبقية فهي موزعة على الشركات متعددة الجنسيات ب 11 مشروع، وأمريكا ب 10 مشاريع، وإفريقيا وأستراليا بمشروع واحد لكليهما.

الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

إن الجزائر بلد غني بالمحروقات، كما أن نطاقه المنجمي كما هو معروف مقدر ب 1.5مليون كم مربع وغير مستغل في معظمه، كما أنها تزخر ببنية قاعدية هامة، وقدرات إنتاجية كبيرة ....، نظرا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع إقتصادي من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، فمن خلال الجدول الموالي سوف نقوم بعرض لأهم التوزيعات القطاعية الأكثر جاذبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها في الجزائر سنة (2000-2013).

الجدول رقم (04): التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)

قطاع النشاط	المبلغ(مليون د.ج)	النسبة المئوية من إجماليقيمةالمشاريع	مناصب الشغل
الفلاحة	23657	9	5139
الصناعة	1569597	62	103660
الصحة	25711	1	4582
النقل	233667	9	46079
السياحة	135595	5	3517
الخدمات	3328947	13	35147
البناء والأشغال العمومية والهيدروليكية	226627	9	100991
المجموع	2546840	100	299115

المصدر: الوكالة الوطنية للإستثمار WWW.ANDI.DZ، يوم 23 فيفري 2017، الساعة 11:35

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الإستثمارت الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت بشكل غير متوازن على مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني، بحيث أحتل قطاع الصناعة والخدمات المرتبة الأولى بنسبة 62% و13%على الترتيب من إجمالي قيمة المشاريع المقامة، ويعود هذا إلى إرتفاع مردودية هاذين القطاعين لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، بحيث نلاحظ أن مختلف القطاعات لم تحضى بنصيب متواضع، وذلك رغم أهميتها ونذكر على سبيل المثال كل من قطاع الفلاحة وقطاع الصحة فهي تعتبر من القطاعات التي لا يحقق الربح إلا على المدى الطويل، وهو ما جعل المستثمرين الأجانب يتجنبونها، لذلك نجد قطاع الفلاحة يمثل سوى 9%من إجمالي الإستثمارات المحققة، أما قطاع السياحة الذي يعتبر راكدا بالكامل فهو لا يشهد حركة مهمة من جانبه .

كما يبرز تصنيف الإستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة على هيمنة هذا القطاع على جميع المستويات بنسبة (11%، 62%، 35%) على التوالي، والمتمثلة في الصناعة الغذائية، الكيمياء ن البلاستيك، صناعة الخشب والورق، بالإضافة إلى إعادة إستئناف وصناعة النسيج والجلود وفي الأخير تأتي مواد البناء والزجاج وتظهر أهمية كل من قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليكية بما يفرزه بنفس المقاربة (18%، 9%، 34%) وقطاع الخدمات بنسبة (9%، 13% 12%)، حيث سجل الإستثمار في المياه والطاقة اللذان يندرجان ضمن المشاريع العمومية الكبرى وبمبالغ مالية ضخمة، فضلا على الإستثمارت الكبرى في مجالات الإتصالات.

ومن هنا يمكن القول أن قطاع الصناعات والخدمات يحتلان مكانة كبيرة من قبل الشركات الإستثمارية في الجزائر[1].

المبحث الثاني: تحليل مناخ الإستثمار في الجزائر

يعد مناخ الإستثمار من المحددات الأساسية الرئيسية لحجم التدفقات الإستثمارية، إذ يفرض على الدول التوسع في منح التحفيزات والعمل على التقليل من العقبات.

ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتحليل مناخ الإستثمار في الجزائر، حيث ركزنا على تحليل مكوناته الإقتصادية، وكذا قمنا بتقييم مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر.

المطلب الأول : تحليل مكونات المناخ الإقتصادي لمناخ الإستثمار

الفرع الأول: المؤشرات الإقتصادية الكلية:

وهي متمثلة فيما يلي[2]:

أولا: معدل النمو:

لقد كان لإرتفاع لأسعار النفط خلال السنوات الأخيرة الأثر المباشر في تحسين معدلات النمو الإقتصادي، فبعدما سجلت معدلات النمو في بداية التسعينات 1990 معدلات سلبية، إرتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام لسنة 2003 إلى 6.9% ووصل سنتي 2004 و2005 إلى حدود 5.3 %، لكنه تراجع سنة 2006 إلى 2.7 %، ويعتبر هذا المعدل غير كافي لمواجهة مشكلة البطالة التي ماتزال في مستويات مرتفعة (أكثر من 20 %) مما يتطلب تحقيق معدلات نمو تتجاوز 7 % خلال السنوات العشر المقبلة .

ثانيا: التضخم:

توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم وإستقرار البيئة الإقتصادية، فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو الإقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تحدد إداريا، وقيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية فلقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر، وبعد تخفيض سعر الصرف سنتي 1990و 1991 إرتفاعا قياسيا تجاوز 28 % سنويا ووصل معدل التضخم لسنة 1994 إلى 39%، وهذا ما إنعكس بالسلب على القدرة الشرائية وإرتفاع لأسعار الفائدة في البنوك، هذه الظروف يمكن القول على أنها تعتبر عوامل معيقة للإستثمار، ولكن مع تطبيق الحكومة الجزائرية للسياسة المالية والنقدية بصفة صارمة بين 1994و 1996 على التوالي تراجع معدل التضخم إلى

[1]: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **مناخ الإستثمار الدول العربية 2014مرجع سبقذكره**، ص: 86.

[2]: ناجي بن حسين، "**تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية العدد: 31، 2009،ص 64.

15 % سنة 1996و 6 % سنة 1997، وتقلص خلال السنوات الأخيرة ليستقر في حدود 6 %سنة 2000 و1.64% سنة 2005 و2.70 % سنة 2007، وهذا ما يدل على إستقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع الدول المجاورة، وهذه دلالة على اعتباره عاملا إيجابيا في تحقيق وأكيد الإستقرار الإقتصادي.

ثالثا: التوازن الخارجي:

لقد شهدت وضعية ميزان المدفوعات بعد إرتفاع أسعار البترول منذ سنة 1999 تحسنا كبيرا إذ أصبح يسجل فائضا مما أدى إلى تحسن إحتياطي الصرف الأجنبي، فبعدما كان في حدود شهر إستيراد واحد سنة 1990 أصبح في حدود 50 شهرا إستيراد في نهاية سنة 2007 وهذا معناه أكثر من مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى تراجع حجم المديونية إلى أقل من 1 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2007، بعدما كانت تفوق 32 مليار سنة 1994 .

الجدول رقم (05): سيتم توضيح أكثر حول تطور بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال سنتي (2000-2004)

المؤشرات	الشغل	البطالة %	الفقر %	التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دولار	الدول الخارجية بالمليار دولار	الناتج الخام بالمليار دولار
سنة 2000	22215	8.28	1.2	3	9.7	25.1	7.54
سنة 2004	717000	7.17	6.8	3.6	6.9	21.4	6.84

المصدر: مولود حثمان، عائشة مسلم، **إتجاهات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة جامعة الجزائر ص 5 .

فمن خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلي[1]:

شهدت الجزائر في نهاية سنة 2004 تقدما في بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية حيث عمل هذا التحسن في السماح لمعدلات النمو الإقتصادي بإستحداث العديد من فرص العمل الجديدة حيث بلغت 717000منصب شغل سنة 2004 وتقليص الفقر إلى نسبة 6.8 %، حيث أصبح عدد السكان الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم ضعيفا .

[1]: مولود حثمان، عائشة مسلم، "**إتجاهات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990: 2004**"، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، ص: 05.

كما قد سجل ميزان المدفوعات رصيدا إيجابي مقدر ب 6.9 مليار دولار أي رصيد إيجابي مستمر للسنة الخامسة على التوالي منذ سنة 2000، أما الديون الخارجية فقد إنتقلت من 25.1 مليار دولار سنة 2000إلى 21.4مليار دولار مواصلة بذلك إتجاهها نحو الإنخفاض، أما بالنسبة للتضخم فمن خلال الجدول فقد إرتفع بنسبة 3.6 % سنة 2004 وهذا راجع للضخ الهائل للنفقات العمومية وكذا الزيادات في الأجور التي تمت سنة 2004.

الفرع الثاني: البيئة التحتية للمواصلات والإتصالات

تعتبر توفر البلد على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة من المواصلات البرية والجوية والبحرية ان وشبكة الإتصالات تواكب العصرنة (التطورات السريعة)، الذي يشهدها القطاع العالمي على أنه أهم محدد لإختيار الشركة لتوطين مشاريعها وفيما يلي سنذكرها بالتفصيل [1]:

أولا: شبكة المواصلات : تتميز الجزائر بتوفرها على أكبر شبكة للطرق البرية في إفريقيا والتي قدرت ب 107324 كلم، إلا أن هذه الشبكات تفتقر للصيانة الدائمة، فهنالك نسبة كبيرة بحاجة للصيانة والتجديد، كما تعتبر تكلفة النقل والتوزيع مرتفعة نسبيا لإتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية ..

أما شبكة النقل بالسكك الحديدية في الجزائر، فهي في الغالب موروثة من الحقبة الإستعمارية، وإذا قارنا الجزائر بالدول المجاورة يبقى عليها العمل من أجل تجديد وتحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية وربطها بأهم المناطق الصناعية والموانئ، أما النقل الجوي والبحري فنلاحظ تقادم فيس اسطول الشركات الوطنية ما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة وذلك من الأعباء التي يتحملونها في نقل وتوزيع منتجاتهم .

ثانيا: تكنولوجيا الإعلام والإتصال

في نهاية 2007 بلغ عدد مستعملي الانترنت 2.5 مليون مستعمل، ورغم هذا فإن أغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصة بها، بل لا تجيد إستعمال هذه الشبكة لترويج لمنتجاتها ولربط علاقة شراكة بينها وبين الشركات الأجنبية .

ولقد إرتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21مليون مشترك في نهاية سنة 2007 مقارنة ب 600 ألف مشترك فقط سنة 2001، كما إرتفع عدد مشتركي الهاتف الثابت إلى 3.6 مليون مشترك في 2006 بعد ما كان في حدود 2.6 مليون سنة 2002، وهكذا فقد إنتقلت الكثافة الهاتفية الكلية (الثابت والنقال) من 5.28 % سنة 2000إلى 51% سنة 2005 مع إستثمارات بلغت 5 مليار دولار منها 4 مليار

[1]: ناجي بن حسين، **مرجع سابق**، ص ص: 65-66.

دولار إستثمار أجنبي مباشر، ورغم هذه النتائج فقد إحتلت الجزائر سنة 2005 المرتبة 87 من بين 115 دولة في تكنولوجيا الإعلام والإتصال .

المطلب الثاني: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

سنقوم من خلال هذا المطلب تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر، وذلك من خلال القيام بتقييم نوعي لمناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير المناخ الإستثماري فيها

الفرع الاول: مؤشر الحرية الإقتصادية

يصدر عن معهد (هرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال)، وذلك لمعرفة قياس تدخل السلطة (الحكومة) في الإقتصاد، وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 من بينها 20 دولة عربية ومن بينها الجزائر، ولقد تصاعد مؤخرا إهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الإقتصادية [1].

أولا: مكونات المؤشر

وستند هذا المؤشر إلى خمسة (5) عوامل وهي كالآتي[2]:

1. وضع الإدارة المالية الموازنة للدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات وحجم مساهمة القطاع العام في الإقتصاد)؛
2. السياسة النقدية (مؤشر التضخم) وتدفق الإستثمارات الخاصة والإستثمار الأجنبي المباشر؛
3. وضع القطاع المصرفي والتمويل ومستوى الأجور والأسعار؛
4. حقوق الملكية الفكرية والتشريعات والإجراءات البيروقراطية ؛
5. أنشطة السوق السوداء، كما يحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية .

ثانيا: دليل مؤشر الحرية الإقتصادية

ويمكن تلخيصها فيما يلي :

(1- 1.95) يدل على حرية إقتصادية كاملة ؛

(2 – 2.95) يدل على حرية إقتصادية شبه كاملة؛

---

[1]: ريحان شريف، هوام لمياء ،" **دور المناخ الإستثماري في دعم وترقية تنافسي الإقتصاد الوطني (دراسة تحليلية تقييمية)**"، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد: 32، الجزائر، أفريل 2013.

[2]: كريمة قويدري، "**الإستثمار المباشر الإقتصادي في الجزائر**"، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة تلمسان الجزائر، 1999، ص: 89.

(3 – 3.95) يدل على ضعف الحرية الإقتصادية؛

(4 – 5.00) يدل على إنعدام الحرية الإقتصادية.

الفرع الثاني: مؤشر الشفافية

يصدر سنويا عن منظمة الثقافة الدولية transpirera international مؤشر الشفافية أو مؤشر النظرة للفساد، وذلك من أجل تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد بناءا على تصنيف 180 دولة.

ويحاول المؤشر عبر مجموعة من المسموحات ومصادر المعلومات المعتمدة، تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الإستثمار، ويستند هذا المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 7مؤسات دولية مستقلة لرصد آراء المستثمرين المحليين.

ولابد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء 3 مسموحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل.

وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يفي بدرجة فساد عالية و10 الذي يفي بدرجة شفافية عالية، وما بين الصفر والعشرة مستويات مندرجة من الشفافية.

ثانيا: وضعية الجزائر من مؤشر الشفافية

وفقا لمؤشر عام 2002 فإن أكثر الدول شفافية هي فنلندا تليها الدنمارك ونيوزيلندا ولأيسلندا وسنغافورة، وقد حافظت هذه الدول الخمس الأكثر شفافية في العالم على مواقعها، وذلك بالمقارنة مع ترتيبها العام، وفيما يخص الدول العربية فقد دخلت 4 دول وهي (تونس، الاردن، مصر، المغرب) التي أحتلت (36، 40، 52، 62) على التوالي [1].

الفرع الثالث: واقع مناخ الإستثمار في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية المختارة

سيتم عرض مجموعة من أهم المؤشرات الدولية المتعلقة بمناخ الإستثمار في الجزائر، وذلك من خلال الجدول التالي :

[1]: زين منصوري، "**واقع وأفاق سياسة الإستثمار في الجزائر**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص ص: 145: 146

الجدول رقم (06): وضعية الجزائر ضمن بعض المؤشرات الدولية بين سنتي 2005و2010.

المؤشرات الدولية	مؤشرات الكوفاس للمخاطر القطرية		المؤشر المركب للمخاطر القطرية		مؤشر التنمية البشرية	
الجزائر	2005 (163دولة)	2010 (163 دولة)	2005 (140 دولة)	2010 (140 دولة)	2005 (177دولة)	2010 (169دولة)
	درجةالإستثمار A4	A4	77.3	72.0	103	84
المؤشرات الدولية	مؤشرات التنافسية العالمية		مؤشر جاهزة البنية الرقمية		مؤشر سهولة أداء الأعمال	
الجزائر	2005 (117 دولة)	2010 2011/ (139 دولة)	2005 (115دولة)	2011/2010 (138 دولة)	2005 (155دولة)	2010 (181دولة)
	82	86	87	117	128	136

المصدر: بالإعتماد على تقارير مناخ الإستثمار 2004، 2010، تقرير التنمية البشرية 2010.

أولا: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (COFACE)، حيث يقيس مخاطرة قدرة الدول على السداد، ويغطي المؤشر 141 دولة منها 20 دولة عربية، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم فيما يلي[1]:

- تقييم العوامل السياسية؛
- مخاطر نقص العملة الصعبة؛
- قدرة الدولة على الإيفاء بإلتزاماتها الخارجية؛
- مخاطر إنخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأس مالية ضخمة؛
- مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي؛
- المخاطر الدورية؛
- سلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.

ولقد صنف دليل هذا المؤشر إلى ما يلي :

1. **درجة الإستثمار A:**وتنقسم إلى أربعة مستويات وهي :

[1]: محمد قويدري،" **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17-18، أفريل، الجزائر، 2000، ص: 291.

A1: البيئة السياسية والإقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا.

A2: إحتمال السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية وإقتصادية أقل إستقرارا، أو بروز سجل مدفوعات الدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1

A3:بروز بعض الظروف السياسية والإقتصادية الغير ملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوء مع تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية، رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا

2. **درجة المضاربة:** وتنقسم إلى ثلاث مستويات وهي :

B: يرجع أن يكون للبيئة السياسية والإقتصادية غير المستقرة تأثيرا أكبر على سجل السداد السيء أصلا

C: قد تؤدي البيئة السياسية والإقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيء أصلا

D:ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والإقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثرا سوءا .

فمن خلال ما يوضحه لنا الجدول السابق فإننا نلاحظ أن الجزائر قد صنفت في ديسمبر 2010 من ضمن مجموعة الدول ذات الدرجة الإستثمارية (A4) محافظة على نفس التصنيف لسنة 2005، وهذا يدل على عدم القدرة على السداد .

ثانيا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية [1]:

منذ 1980 يصدر شهريا هذا المؤشر عن مجموعة S; R; Pمن خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (INTERNATIONAL COUNTRY RISK GROUP)، وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالإستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية، ويتكون من 3 مؤشرات فرعية وهي كالآتي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية يشكل 50% من المؤشر المركب .
- مؤشر تقييم المخاطر الإقتصادية يشكل 25%.
- مؤشر تقييم المخاطر المالية يشكل 25 %.

ويقسم المؤشر الدول حسب درجة المخاطرة إلى المجموعات التالية:

- من 0 إلى 49.4 نقطة: درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛

[1]: محمد قويدري، **مرجع سابق**، ص: 291

- من 50 إلى 59.5 نقطة: درجة مخاطرة مرتفعة؛
- من 60 إلى 69.5 نقطة: درجة مخاطرة معتدلة؛
- من 70 إلى 79.5 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة؛
- من 80 إلى 100نقطة: درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني أنه كلما ارتفع رصيد المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة

ومن الجدول يتضح لنا أن الجزائر قد حافظت على مؤشرات ضمن درجة المخاطر المنخفضة (70-79.9) بحيث أنه كلما انخفض المؤشر من 77.3 إلى 72.0، وهذا معناه إرتفاع المخاطر السياسية والمالية والاستثمارية في الجزائر بشكل بسيط وغير مؤثر .

ثالثا: مؤشر التنمية البشرية [1]:

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ويتم إحتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات:

- طول العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و85 سنة؛
- المعرفة ويقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الإلتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين 0 % و100%؛
- مستوى المعيشة: ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و40000دولار.

ويتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر، مؤشر تنمية بشرية عادل يقدر ب 80 % أو أكثر، مؤشر تنمية متوسط يتراوح من 50 % إلى 79%، ومؤشر تنمية بشرية منخفض يقدر بأقل من 50 %.

ومن خلال الجدول يتضح لنا أن الجزائر قد أضافت 19 مرتبة، وذلك بإنتقالها إلى المرتبة 84، وهو ما سمح بإنتقالها إلى فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، ويدل هذا التطور على التحسن النسبي في مستوى الدخل والصحة والتعليم .

رابعا: مؤشر التنافسية العالمية [2]:

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ سنة 1979 عن المنتدى الإقتصادي العالمي (WORLD ECONOMIC FORUM)، والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية،

---

[1]: ناجي بن حسين، **مرجع سابق**، ذكره، ص: 71.

[2]: المرجع نفسه، ص: 67 .

بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالمية التنافسية الدول، فهذه لمؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالإستفادة من مزايا الإنتقال إلى بلد ما .

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا أن الجزائر قد تراجع ترتيبها ب 4 مراتب كاملة إلى الرتبة 86 سنة 2010 بعدما كان 82 سنة 2005، ويدل هذا على عدم فعالية الإصلاحات وخاصة في القطاع المالي، والذي بدوره يشمل القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية وقطاع التأمين، وهذا لكون طريق الإصلاحات في الجزائر محفوف بالعراقيل والصعوبات والتحديات .

خامسا: مؤشر جاهزية البنية الرقمية ومؤشر سهولة أداء الأعمال

من خلال الجدول يتضح لنا أن الجزائر قد تراجعت في رتبتها إلى 117 بعدا كانت 87 سنة 2005، وهذا في مؤشر جاهزية البنية الرقمية، أما فيما يخص مؤشر سهولة أداء الأعمال فإنها قد تراجعت أيضا إلى رتبة 136 بعد ما كانت سنة 2005 رتبة 128 رغم الإرتفاع الذي شهده المؤشر من ناحية الدول، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ضعف وثقل وعدم جاذبية بيئة الأعمال في الجزائر.

المبحث الثالث: عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الجزائر من أجل ترقية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية، إلا أنه حجم الإستثمار الأجنبي المباشر المسجل في البلاد لم يكن يتناسب مع مستوى الطموحات فقد كانت هذه الإستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من العراقيل الإقتصادية والقانونية والإدارية.

المطلب الأول: المعوقات الإقتصادية

ومن بين أهم المعوقات الإقتصادية التي ساهمت في ضعف الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ما يلي:

الفرع الأول: الإستقرار السياسي

لغياب الإستقرار السياسي أثر كبير على توافد الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد وتحفيز جلب الإستثمارات في هذا البلد نظرا للوضعية الإقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الإستثمار على رأسها "الكوفاس"، من خلال تقديرها لخطر البلد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الإستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة

لم تكن السبب الأساسي لغياب الإستثمارات الأجنبية في الجزائر فالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر في زيارة الجزائر ناهيك عن الإستثمار[1].

الفرع الثاني: عدم وجود سوق منافسة

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:

- إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الإستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص إقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الإنتقال من إقتصاد مخطط إلى إقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي تسير بها الإقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في هذا الجانب[2]؛
- كما أن الكثير من الإستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطرح كما يجب، وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العاملة والإقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف البعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة[3]؛
- الإستثمار الأجنبي المباشر مرتبط إرتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب؛
- إضافة إلى النقاط السابقة فإن الإستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولكن ما يلاحظ من إقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالإستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الإستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الإستثمار[4]؛

---

[1]: علي همال، فاطمة حفيظ، "**آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل إتفاق الشراكة الاوروومتوسطية**"، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، العدد: 04، الجزائر، مارس 2005، ص: 387

[2]: المرجع نفسه، ص:387.

[3]:كريمة قويدري، **مرجع سابق**، ص: 100.

[4]: بولعيد بعلوج، "**معوقات الإستثمار في الجزائر**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،العدد:04، قسنطينة، ص: 80.

- أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الإقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالإستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالإستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون في المستقبل الإقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الإستثمارية؛
- أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخليفة وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين والمجتمع، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط فعالا ومناسبا[1]؛
- منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق[2].

الفرع الثالث: عائق العقار

من أهم العراقيل التي تعيق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على إستقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار إستغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الإستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة[3].

كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي[4]:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة؛
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛
- أمن المنطقة الصناعية.

---

[1]: المرجع نفسه، ص: 81

[2]: علي همال، فاطمة حفيظ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 385.

[3] : محبوب بن حمودة، إسماعيل ناقة، "**أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الأجنبي**"، مجلة الباحث العدد: 05، 2007، ص: 66.

[4]: علي همال، فطيمة حفيظ، **مرجع سابق**، ص:385.

كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على أرض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 18/83 المؤرخ في 13 أوت 1983، المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية[1].

أما العقار السياحي في الجزائر فإنه يعاني مشاكل عديدة نذكر منها [2]:

- تقلص مساحات مناطق التوسع السياحي بسبب تدهور المستثمر للمواقع السياحية؛
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وإنتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق؛
- تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الإستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية؛
- تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي .

المطلب الثاني: المعوقات القانونية والإدارية

من أهم العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

الفرع الأول: الفساد الإداري

إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائه مقابل الحصول على رشوة فساد، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم تراخيص غير مسموح قانونا[3].

كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة1995،لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد.ويحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، وعشرة التي

---

[1]: محبوب بن حمودة، إسماعيل ناقة، **مرجع سابق**، ص: 66.

[2]: المرجع نفسه، ص: 66.

[3]:بولعيد بعلوج، **مرجع سابق**، ص: 82.

تعني درجة شفافية عالية،هذا وقد احتلت الجزائر المرتبة 97سنة 2004من أصل 146 دولة داخلة في الترتيب، واحتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة، وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[1].

الفرع الثاني: عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية

إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة النامية، والملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدىب الكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوافي أو لطائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين[2].

وتلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية [3]:

- إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة لأخرى.

إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج؛

- إن إحترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية والخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية غير قانونية، هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية؛
- إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش والتزييف في المعاملات التجارية وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول؛
- إن موضوع الإسراع والأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية، لان التهاون يضيع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم؛

---

[1]: صالح مفتاح، دلال بن سمينة، "**واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية–دراسة حالة الجزائر–**"، مجلة بحوثاقتصادية عربية، العددان: 43–44 ، 2008، ص ص: 124: 125.

[2]: بولعيد بعلوج، **مرجع سابق**،ص:85.

[3]: المرجع نفسه، ص: 85.

- إن انتشار الرشوة والمحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين وهذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات وبالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أوا لتعرض إلى الإفلاس.

❖ علاوة على العوائق السابقة الذكر، هناك عوامل أخرى تساهم في تنفير الإستثمار الأجنبي المباشر نلخصها فيما يلي[1]:

أولا: عدم الاستقرار الأمني

عرفت الجزائر بعد سنة 1991أحداث عنف مسلح وتخريب للكثير من المؤسسات الحكومية والاقتصادية والهياكل القاعدية وانتشار السيارات المفخخة والحواجز الأمنية المزيفة وقتل للأجانب ورجال الإعلام ...إلخ، والعمل بحالة الطوارئ وحضر التجول ليلا في بعض الولايات ونزوح السكان من المناطق الريفية والنائية باتجاه المدن، هروبا من رعب الإرهاب وبحثا عن الأمن.

كل هذه الظروف أفقدت الأمن في الجزائر طيلة العقد الأخير من القرن العشرين، لكن الوضع بدأ في التحسن خصوص بعد استفتاء الوئام المدني سنة 1991و توقف جماعة الجيش الإسلامي للإنقاذ عن العمل المسلح واندماج جل عناصره في المجتمع المدني وبهذا استرجعت الجزائر أمنها وأُلغي حضر التجول وتوقفت عمليات التخريب للمنشآت العمومية واختفت الحواجز الأمنية المزيفة مما وفرجوا أمنيا عاديا مع مطلع القرن الحالي.

ثانيا: ضعف أداء الجهاز المصرفي

حسب المهمة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر، فإن القطاع البنكي الجزائري وإن عرف مسار الإصلاح، إلا أنه في حالة نقاهة، كما أن أول ميزة للقطاع أنه لا يزال بنسبة95%بأيد البنوك العمومية، بينما يسجل وجود أكثر من عشرين بنكا خاصا حاليا في الساحة، وهذه البنوك لا تمثل سوى 5%من السوق .

وفي نفس السياق، أشارت الهيئة الفرنسية إلى اختفاء البنوك الجزائرية الخاصة من الساحة، ملاحظة أن القطاع الخاص في الجزائر تسيطر عليه المؤسسات المالية الأجنبية، ونشير حاليا إلى أنه لا يوجد في الساحة المالية الجزائرية أي بنك خاص برأسمال جزائري، واعتبرت الهيئات الأوروبية في تقاريرها أنه يتعين إيجاد آليات تضمن لعب البنوك الدور الأساسي في التمويل الاقتصادي عوضا عن الدولة.

ومن الظواهر السلبية التي مازال يعاني منها إقتصاد الجزائر تخلف وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها البنوك العمومية، فالمدة المتوسطة لتوطين عملية تصدير ما أقل بقليل من يومين، ومدة تحصيل

[1]: عبد الكريم بعداش، **مرجع سابق**، ص : 184-187.

قيمتها بالدينار الجزائري 43يوما وبالعملة الصعبة 57يوما وعملية خصم الأوراق التجارية لم تجر إلاّ لـ 38%فقط من المصدرين ويقارب 50%من المصدرين يعانون من صعوبات تسوية الخدمات التي يتلقونها في الخارج من خلال حساباتهم في الجزائر، كما تأخذ عملية الموافقة على الصرف المتعلقة بمصاريف المهمات في الخارج مدة أربعة أيام في المتوسط.

هذا بالإضافة إلى الصعوبات البيروقراطية التي تواجه المستثمرين الخواص عند حاجتهم إلى تمويلات هذه البنوك، ومن بين نقاط ضعف الجهاز البنكي الجزائري ما يلي:

- الاستخدام الشحيح لوسائل الدفع غير النقود، الذي يتجلى خصوصا من خلال قلة استعمال الشيك في تسوية المعاملات بسبب ضعف الثقة وبطء التحصيل ...الخ.
- عدد جد قليل في فرص التوظيف المقترحة من طرف الجهاز؛
- ضعف القدرة الكامنة (Capacité potentielle)للجهاز البنكي لمنح القروض، خاصة في ظروف نقص السيولة.

ثالثا: غياب نظام التأمين ضد أخطار الصرف

يوجد في الكثير من الدول أنظمة وتقنيات تؤمن وتحمي المستثمر الأجنبي من أخطار الصرف التي قد يتعرض لها مستقبلا، غير أنه في الجزائر لا يوجد أي نظام أو إجراء يمكن لهذا المستثمر القيام به لكي يحمي استثماراته أو عوائدها من تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري اتجاه العملات الصعبة.

رابعا: نقص ضمانات عدم نزع الملكية

لكل دولة ذات سيادة الحق في تنظيم ملكية الأجانب للأموال وحيازتها واستثمارها في القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل إقليمها كما أن لها الحق كذلك في منع الأجانب بشكل كلي أو جزئي من ممارسة هذه الحقوق داخل اختصاصها الإقليمي ومع ذلك فإن الدولة قد تسمح للأجانب بتملك الأموال واستثمارها بطرق قانونية في إقليمها من هنا يتعين ألاّ يستحوذ على هذه الأموال إلاّ بصورة أصولية مسببة وبإتباع الإجراءات القانونية التي ينظمها القانون الداخلي.

خامسا: أهمية السوق غير الرسمي وحجمه

الذي يلحق أضرارا معتبرة بالمؤسسات العاملة بطريقة نظامية، والمجبرة على تحمل أعباء جبائية وشبه جبائية وحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن النشاط الاقتصادي الرسمي في الجزائر يواجه منافسة كبيرة وغير عادلة من طرف المتعاملين في السوق غير الرسمي، إذ أحصت وزارة التجارة أكثر من 1600سوق غير رسمي سنة 2004، وصار الاقتصاد الوطني مميز بالتجارة غير الرسمية التي تقلق جل

المتعاملين الاقتصاديين، حيث تمثل الأسواق غير الرسمية بين 30%و 40%من النشاط التجاري الوطني.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل نستخلص إلى أن عملية تشجيع وجذب الإستثمارات الأجنبية إلى الجزائر قد طور وحسن المناخ الإستثماري الأجنبي المباشر في الجزائر، والذي بدأت خلال فترة التسعينات من خلال الهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة، والإصلاحات الإقتصادية والقوانين، والتسهيلات اللازمة للإستثمارات الأجنبية المباشرة .

ولكن رغم كل هذا لوحظ عزوف من طرف الشركات الأجنبية على الإستثمار بالجزائر إلا في قطاع المحروقات، هذا ما حتم على الدولة بالقيام بمجموعة من التعديلات على بعض التشريعات، ولعلى أبرزها تلك التي مست قانون الإستثمار وصدور الأمر رقم 01-03 في أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار، حيث قام بتقديم مجموعة من التحفيزات والتسهيلات التي من شأنها تقوم بجذب وإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، لكن رغم هذا لم يتجاوز حجم الإستثمارات المستوى المطلوب، وذلك بسبب وجود عوائق وعراقيل وصعوبات ذات أبعاد قانونية وإدارية وإقتصادية.

وهذا معناه أن تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وزيادة تدفقاته مرهون بإزالة هذه المعوقات، والإعتماد على السياسات الإستثمارية الفعالة.

الفصل الثالث: الإستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التعدينية بالجزائر- الشراكة الجزائرية القطرية للصلب-

- **المبحث الأول**: تطور هيكل الإقتصاد الجزائري
- **المبحث الثاني:** متطلبات تنويع الإقتصاد الجزائري
- **المبحث الثالث:** تجربة الجزائر في إنشاء المناطق الحرة – حالة منطقة بلارة–

تمهيد

إن توجيه النشاطات التصنيعية وتشجيعها نحو التصدير أصبح ضرورة حتمية إذ أن الدول استعملت أساليبها المتعددة لتحريك وتنشيط اقتصادياتها، وكانت الدول الغربية السباقة لذلك، حيث أنها فتحت حدودها للمستثمرين الأجانب باعتبار أن في ذلك فائدة كبيرة لها، وقد اتخذت إجراءات خاصة تمثلت في إنشائها لمناطق حرة، ومنه أصبح مبدأ المنطقة الحرة مستعملا من قبل العديد من الدول التي تبرز بشكل واضح اتجاهاتها الجديدة.

والجزائر كغيرها من الدول تعيش تحولا اقتصاديا هاما، وهو ما يدفعها للتكيف مع الأوضاع الجديدة، والسعي بكل الإمكانات المتوفرة لديها للوقوف أمام العقبات والتحديات التي تقف حائلا أمام مواكبة التطورات الاقتصادية الجديدة والتخلي عن السياسة الاحتكارية للتجارة الخارجية.

وعليه تعد المناطق الحرة المنشأة في إطار إتفاقيات الشراكة كوسيلة جديدة وقطبا ممتازا يسمح للدول المضيفة بجلب عدد هام من الإستثمارات الجبائية والمالية والجمركية، التي تتميز بها هذه المناطق، وما يترتب عن ذلك من إنعكاسات إيجابية على إقتصاديات هذه الدول.

وتؤذي في الأخير إلى دعم التنمية ورفع معدل النمو الإقتصادي، ولقد تبنت الجزائر هذا النوع من المناطق في تشريعاتها من خلال صدور أول مرسوم تشريعي رقم 12/93 سنة 1993 الخاص بهذه المناطق بتحفيزات مغرية والتي بمقدورها تعمل على جلب المستثمر الأجنبي والعمل على تحفيزه من أجل الإستفادة من مزايا هذه المناطق.

وعلى هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: تطور هيكل الإقتصاد الجزائري؛

المبحث الثاني: متطلبات تنويع الإقتصاد الجزائري؛

المبحث الثالث: تجربة الجزائر في إنشاء المناطق الحرة – حالة منطقة بلارة–.

المبحث الأول: تطور هيكل الإقتصاد الجزائري

عرف الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تغيرات عديدة والتي ساهمت إلى حد كبير في تغيير المفهوم الإيديولوجي وكذلك الإستراتيجي مما نجم عنه تغير في الأنظمة والقرارات، وتعتب ر المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بمختلف أنواعها القلب النابض للإقتصاد الوطني، رغم أنها لا تزال مختبرا للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة

المطلب الأول: الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بثلاث مراحل رئيسية مرحلة أولى هي مرحلة ما بعد الإستقلال، السوق ومرحلة ثانية وهي مرحلة الإقتصاد الإداري المخطط والمرحلة الثالثة وهي الإصلاحات الإقتصادية والإنتقال نحو إقتصاد السوق

الفرع الأول: مرحلة ما بعد الإستقلال (1962– 1966):

سنتطرق أولا إلى أهم الخصائص التي تميزت به هذه المرحلة ثم سنتطرق إلى أهم الإجراءات التي قامت بها السلطات في تلك الفترة.

أولا: خصائص المرحلة:

تميزت بداية هذه الفترة أي في سنة 1962 بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي:

1. غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين؛
2. قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوربيون ويحتل مساحة تقدر بـ 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة؛
3. الهياكل القاعدية: وهي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها، فالطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000كم، و4300كم من السكك الحديدية و 20 مطارا، وشبكة الكهرباء ،و600كم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية[1]؛

[1]: صالح صالحي، **محاضرات في مقياس عرض الاقتصاد الجزائري**، مطبوعة بجامعة سطيف، 1986.

4. مغادرة ما يقارب مليون إطارا تقنيا أوربيا الجزائر قبيل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين،منها حوالي 50000 إطارا من المستوى العالي و35000 إطارا متوسطا و100000 عاملا ومستخدما، وهو ما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما[1]؛
5. التخلي شبه التام عن الاستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوربيين؛
6. وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى؛
7. عند مغادرة المعمرين حولوا معهم إدخاراتهم ورؤوس أموالهم، وتم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك ،وانعدام الائتمان ونتج عن هذا قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات.

ثانيا: إجراءات السلطات الجزائرية في هذه المرحلة

إزاء هذا الوضع كان محتوما على السلطات الجزائرية في تلك الفترة أن تتدخل وهذا وفقا لأربع إتجاهات رئيسية وهي كالآتي[2]:

1. تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل ملاكها.
2. المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر واستعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية(S.N.REPAL) و(Raffinerie) بالجزائر العاصمة، و20% من حصص شركة الغاز(CAMEL)، و 40% في رونو(CARLRenault) و 30 %في (S.A.B.A.B)و 25% في الاتحاد الصناعي الإفريقي، والسباكة (La Fonderie) الأكثر أهمية في الجزائر أقيمت بعنابة.
3. إنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل، وبيع المحروقاتSonatrachفي سنة 1963، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في 1964، شركة(SNS) في 1964 المتخصصة في قطاع صناعة الحديد، وشركة (S.O.M.E.A)في الصناعة الميكانيكيةوالطائرات.

1:Ahmed Henni, Economie de l'Algerie indépendante, ENAG Algerie, 1991، P:26.
2:AmmourBenhalima, L'économie Algeriénne et ses perspectives de développement polycopie, P:4.

4. وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/12، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964. وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في 1966، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني في الجزائر (BNA) في 1966/08/13.

وكان الهدف الإستراتيجي من هذه السياسة التنموية حسب (الميثاق الوطني 1976) : استكمال الاستقلال الوطني، وبناء مجتمع متحرر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والاهتمام بترقية الفرد وتفتحه بحرية ،وكانت الاستثمارات في الفترة (62–67) ضعيفة.

الفرع الثاني: مرحلة الإقتصاد الإداري المخطط في فترة(1967–1987):

كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين اقتصادا إداريا، ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر، ومنحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين.

ويظهر ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية، و القيام بالتأميم في الميادين الصناعية، والمالية، المناجم والبترولية، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات وتمويلها، وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وبيعها.

وحسب استراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية المطلقةكانتقدمنحت للقطاع الصناعي، بينما القطاع الفلاحي لم يحظى بالأهمية الكبيرة، كماتميزت تلك الفترة بضعف الامكانيات البشرية والمادية والمالية في لأن السلطات كانت منشغلة بالتنظيم الإداري والانتاجي.

وكان الهدف من المخطط الثلاثي الأول (67–69) هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة، وأعطيت الأفضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات، أما المخطط الرباعي الأول (70–73) فلقد حدد فيه الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات، وأدخلت إصلاحات عميقة على شكلا لتمويل القديم وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين : واحد للإستغلال والآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما.

أما المخطط الرباعي الثاني (74–77) فهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق أهدافه، ويتميز بمبلغ الاستثمارات الكبير بسبب ارتفاع أسعار النفط، فقد توسع إنتاج النفط بشكل كبير[1].

إن تبني تنظيم وتسيير مركزي بشكل قوي للاقتصاد أدى إلى ظهور التبذير الهام للموارد أو للأموال العامة والبيروقراطية، والذي تولدت عنه إختلالات عميقة على مستوى الاقتصاد الداخلي أكبر منه على المستوى الخارجي.

ولقد بدأ المأزق المالي الخارجي انطلاقا من سنة 1986 مع سقوط أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات)، وكان المشكل الرئيسي للاقتصاد الجزائري، هو سعر برميل البترول الذي تجاوز 30 دولار أمريكي في سنة 1985، وانخفض إلى 14.4 دولار أمريكي في سنة 1986، ووصلت عائدات صادرات المحروقات للجزائر إلى 63.3 مليار دينار وانخفضت إلى 34.9 مليار دينار في سنة 1986.

ومن هذه السنة يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري قد وقع في الأزمة، حيث أنخفض الإنتاج بسبب انخفاض رصيد العملات الصعبة لتغذية جهاز الإنتاج المرتبط بالخارج بالتموين من المواد الأولية التي يتم تمويلها بإيرادات المحروقات، وكما تضاعف مشكل البطالة بسبب تراجع جهاز الإنتاج عن العمل، ولكن هذا ليس ناتجا من هيكل إنتاجي تنافسي[2]، وضرورة عودة الاقتصاد تفرض على السلطات العمومية قطيعة نظامية لفائدة اقتصاد السوق، هذه القطيعة ترجمت انطلاقا من سنة 1988 عن طريق الشروع في الإصلاحات الاقتصادية الكفيلة بإقامة نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق في المستقبل.

الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات الإقتصادية والإنتقال نحو إقتصاد السوق منذ سنة 1980

من أجل الانتقال في الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، فإنه تم الشروع في ثلاث دفعات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية والتي سنتطرق إليها إتباعا وهي كالآتي :

أولا: الدفعة الأولى من الإصلاحات1988.

كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي،وعندما انخفضت مدا خيل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 50%، شرعت السلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن بينها ما يلي:

---

[1]: بدعيدة عبد الله، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، فبراير، 1999 ص 356.

[2]:Ahmed Benbitour, **L'Algérie au Troisième Millénaire**, Defis et Potentialités, éditions MARINOOR. Algérie,1998,P:62

1. **استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية:** أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بدايةباستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، تمثلت في القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية، ومعاقبتها إذا لم تقم بتشريف التزاماتها المالية أمام الغير، وهذه المؤسسات يمكن أن تعلن إستثنائيا حالة توقف عن التسديد، ويمكن أن تؤدي إلى إفلاسها و إعلانها حالة إفلاس.
2. **الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط:** لتسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فإن قانون 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بنظام التخطيط وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزي ،ومن ثم فإن التخطيط يسعى ليرتبط حول صنفين من الاستثمارات:الاستثمارات الإستراتيجية والاستثمارات اللامركزية.
3. **مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي:** ونصوص القانون 87-19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، والإستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع ثم تقسيمها وتخصيصها، حيث قامت الحكومة في سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل[1].

وتم توزيعها على الفلاحين وفقا للتشريع الجديد المتعلق باستقلالية القطاع العام الإنتاجي وليس لأحد الحق في التدخل في تسيير المزارع (المستغلات) تحت طائلة الالتزام بمسئوليته المدنية والجزائية، بحيث وضع القانون حدا لنهاية القطاع الزراعي الاشتراكي، في حين أن القانون العقاري رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 يمنح الأفضلية للتنازل على الملكية الخاصة للأراضي الزراعية في مقابل وضع قيمتها.

كما حدد القانون حرية المعاملات على الأراضي الفلاحية الخاصة، وألغى سقوف تحديد الملكية الخاصة المؤسسة في 1971 بالأمر المتعلق بالثورة الزراعية، وبالإضافة إلى القرار المتخذ بإنشاء صيغة نهائية لحرية تجارة الخضر والفواكه، وقررت الحكومة في إطار الدفعة الأولى إعادة تخصيص أو توجيه المستغلات الفلاحية الوطنية في إطار الثورة الزراعية إلى المالكين السابقين، وتأسيس صندوق الضمان الزراعي بهدف تدعيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لمواجهة إعسار الفلاحين الخواص.

4. **منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني:** حسب نصوص القانون رقم 88- 85 المؤرخة في 12 جويلية 1988، فإن سقف الاستثمارات المثبتة بالقانون رقم 82-11 المؤرخة في 21 أوت

1: كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي واشنطن 1998، ص:10.

1982، وصل إلى 30 مليون دج، وأن القانون 90– 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر[1].

5. **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة:** وحسب نصوص قانون النقد والقرض المؤرخ في 04/14/ 1990 فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو لمؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني [2].
6. **وصنع تأطير جديد للأسعار:** وذلك من أجل إعادة إعداد آلية للأسعار كأداة ضبط، ففي السابق لا تظهر آلية الأسعار بأنهااستعملت كأداة ضبط، وهذه الآلية عملت عن طريق الكميات،ولكنها اصطدمت بسياسة الدعم الهامة المتعلقة بالمنتجات الضرورية،أما القانون رقم 89– 12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية يفرق بين نظامين كبيرين هما: الأسعار القانونية الإدارية الموجهة أساسا لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد أو النشاط الإنتاجي، والأسعار الحرة: الموجهة لتحسين عرض السلع (تشجيع مباشر للإنتاج عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار).
7. **إعادة تنظيم التجارة الداخلية:** وذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة (الفقرة 41– قانون المالية التكميلي 1991 والمنشور رقم 63 المؤرخ في 1990/08/20 بوزارة الاقتصاد) وعودة المنافسة (مرسوم سبتمبر 1988 يلغي كل الاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد الجزائري وغير المؤسسة عن طريق القانوني)[3].
8. **إعادة تنظيم التجارة الخارجية:** عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية (قانون المالية التكميلي 1990)، ويسمح باللجوء إلى الوسطاءمن أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية، وفي تجارة الاستيراد (تعليمة رقم 03 –91 بنك الجزائر في ماي 1991)، وتشير هذه التعليمة إلى أن : أي شخص مادي أو معنوية صفة التاجر يمكن أن يقوم بالاستيراد في كل السلع بدون اتفاق أو تصريح مسبق ما عدا القيام بتوطين العملية لدى بنك وسيط معتمد.

1:الجريدة الرسمية العدد، 16المادة 187 من قانون النقد والقرض. الصادرة بتاريخ 1990/4/14.

2:المادة 183 من قانون النقد والقرض، الصادر بتاريخ 1990/4/14.

3- Hocine Benissad, La réforme économique en Algérie, OPU, Algerie, 1991 P:74.

9. **التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية:** إن هذا التطهير المالي ليس مساهمة بالمال الجديد، ولكنه إجراءات تجميعية عن طريق التمويل بالأموال الخاصة (الديون) أمام الخزينة العمومية،وإعادتها إلى الوضع السابق بالمكشوفات البنكية بسندات أو أوراق مساهمة والتخفيف من التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية العمومية.
10. **مكانة الاقتصاد غير الرسمي أو المضاربات:** بواسطة الإجراءات الاقتصادية لاستقرار السوق بالمنتجات الضرورية لتسيير الطلب(حرية الأسعار وتقديم المساعدات للعائلات) وحماية الإنتاج الوطني.
11. **التحويل التدريجي للعملة الوطنية:** بواسطة إجراءات تعتمد أساسا على تعقيم الفوائض ورقابة متوازية لتطور الكتلة النقدية، وتشجيع القدرات على الصادرات ومستوى احتياطات الصرف، وأخيرا إجراء الانزلاق التدريجي للدينار نحو قيمته الحقيقية.
12. **إعادة هيكلة الدين الخارجي:** وذلك لتخفيف ضغط خدمة الدين و هذه الدفعة الأولى من الإصلاحات زادت حدتها الأزمة السياسية في 1991.

ثانيا: الدفعة الثانية من الإصلاحات 1991

بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات في أفريل 1991 مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها.

إن هذه الدفعة الثانية من الإصلاحات توجت بإصدار نصيين أساسين هما:

1. المرسوم التشريعي رقم 93–12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام وأدى إلى:
   - إنشاء حرية الاستثمار بالشكل المرغوب من صاحب المشروع؛
   - وضع نظام تشجيعي وتوجيهي للاستثمار؛
   - خضوع الاستثمار إلى نظام بسيط للإشهار؛
   - تكريس الضمانات للمستثمر وخاصة حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة ومدا خيلها واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع. والجزائر عضوه في العديد من الاتفاقات الدولية من ناحية ضمان الاستثمارات.

2. المرسوم التشريعي رقم 93–08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات وكذا إدخال أدوات جديدة في التجارة مثلا لتوريق Factoring والتمويل الايجاري Leasing.

في الفترة ما بين (92–93) كانت وضعية الاختلالات المالية الخارجية والداخلية تتمثل في أربعة عوامل هامة وهي: الاختلالات المالية الخارجية، عجز الميزانية، التضخم، الإعسار المالي.

- **الإختلالات المالية الخارجية:** تعود إلى أن أجل استحقاق الدين الخارجي كان قصير الأجل الذي يفرض تقشفا في الواردات وهذا يلحق أضرارا بالغة على الاقتصاد.
- **عجز الميزانية:** وهو ذلك الذي عاد إلى الظهور في سنة 1992، وهو ما يفرض استنتاج ملاحظتين هما:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالتطور الخطير للعلاقة بين نفقات التسيير والإيرادات الإجمالية حيث تمت تغطية نفقات التسيير بـ 61% من الإيرادات الإجمالية في 1991

وبـ76% من الإيرادات الإجمالية في 1992

وبـ 93% من الإيرادات الإجمالية في 1993

هذا يبين أن ميزانية الدولة كانت تسير نحو التخلي عن وظيفتها الأساسية الادخارية في الاقتصاد هذا من جهة، و أصبحت نفقات التجهيز شبه ممولة كليا بعجز الميزانية من جهة أخرى، لأنه لم يبق لها إلاّ القليل وهي تحتاج إلى أموال كبيرة ، وهذه الوضعية مخالفة كليا مع ما حدث في السبعينات أين كان إدخار الميزانية يمول نفقات التجهيز كلية، ويسمح أيضا بفائض إجمالي للميزانية والذي كان يخصص لتمويل جزء من الاستثمارات الإنتاجية للمؤسسات العمومية[1].

الملاحظة الثانية: والمتعلقة بالاستثمارات:حيث أن علاقة التراكم الإجمالي للأموال الثابتة إلى الإنتاج الداخلي الإجمالي تستمر إلى أن تكون أكبر من 30% وهذا مؤشر آخر للتقشف، والتفسير هو أن هيكل التراكم الإجمالي للأموال الثابتة تم توجيهه بشكل قليل نحو الاستثمارات الإنتاجية المباشرة.

في ظل هذه الظروف فإن أي زيادة في الاستثمارات لا تعمل إلا على مضاعفة الإختلالات، وعليه فإن الحصة النسبية للضرائب خارج الجباية العادية في الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات: 25% في سنة 1986 ، و18% في سنة 1991 و 1992.

[1]:Ahmed Benbitour, opcit pp: 76-77.

- **التضخم:** كان أكبر من 30%، ومحاولة كبحه وتجنب أثره على الندرة وتطور السوق الموازية، ويمكن تفسير التضخم بأسباب هيكلية وأسباب السياسات الاقتصادية الكلية.

فالأسباب الهيكلية أو المؤسسية: تتعلق بتكوين هيكل المؤسسات في البداية، والهدف الحقيقي من تأسيسها، وما يتبع المؤسسة من سياسة تشكيل أسعار منتجاتها، سياسة الإنتاج،حرية البيع والمنافسة، رفع مراقبة الأسعار ونظام الأسعار الإدارية، وترك الحرية للمؤسسات لزيادة أسعارها أو انخفاضها في إطار المنافسة، أما أسباب السياسات الاقتصادية الكلية، تكمن في فائض السيولة في الاقتصاد، وفي صرامة العرض وفائض الطلب.

- **الإعسار المالي الشديد:** كان نتيجة للطلب غير العادي للقرض من جهة المؤسسات للسحب على المكشوف التي لا تضمن إلا القليل من المقابل الإنتاجي.

ولمواجهة الأخطار الناتجة عن تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية فإنه تم تحضير برنامجا اقتصاديا وماليا لأربع سنوات انطلاقا من 1994 لإعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية ولخلق الظروف الضرورية لنمو اقتصادي متين ومستديم.

ثالثا: الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية (1994-1995).

بدأت الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية في أفريل 1994 بسبب حدوث تدهور آخر في أسعار النفط سنة 1993، ومع تراكم الأعباء لخدمات الدين الخارجي، ومع مرور الزمن بدأت ملامح الأزمة المالية الاقتصادية تظهر وبرزت معها عدة ضغوط مالية وأخرى خارجية ،و من بين الضغوطات على المصادر المالية الداخلية نجد:

- العجز الإجمالي للمالية العمومية؛
- نمو الكتلة النقدية تجاوز 10.3 % و ارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 30% سنة 1993؛
- ركود النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في المتوسط.

أما الضغوطات المالية الخارجية [1] :

- خدمات الديون تمثل سنة 93 حوالي 86 % و هو ما دفع السلطات العمومية إلى إعادة جدولة ديونها؛
- تسديد خدمات ديون 28 مليار دولار خلال الفترة (91 – 93)؛

[1]: عبد الله بلوناس، **برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري**، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية 29 – 30 أكتوبر 2001.

- التقليص الكبير في الواردات خلال الفترة (92 – 93) حيث لم تمثل سوى 50 % من المستوى الذي كانت عليه سنة 1985 بالسعر الجاري، و هو ما انعكس على تموين الجهاز الإنتاجي، وانخفاض الإنتاج الإجمالي بالقيم الحقيقية بـ – 2.5 % سنة 1993؛
- انخفاض في الاستهلاك الفردي بـ – 6.4 % بسبب أزمة السكن و البطالة.

و لرفع هذه الضغوطات قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج للاستقرار الاقتصادي (94–95) واتخذت عدة إجراءات هي :

- ضبط الاتفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي مع مرور الزمن؛
- تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء الدين الخارجي و ذلك بإعادة جدولة ما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج الأربع؛
- تعديل الأسعار النسبية و تحرير التجارة الخارجية و تخفيض الرسوم الجمركية من 60 % إلى اقل من 50 %ومن 50% إلى 45%؛
- تخفيض قيمة العملة بنسبة 40,17% في أفريل 1994، وتعديل قيمة الدينار القابل للتحويل إلى عملات أجنبية؛
- إزالة سقوف أسعار الفائدة على القروض من القروض التجارية إلى الجمهور؛
- إلغاء الدعم لمعظم السلع وتوسيع ذلك حتى على المواد الأساسية؛
- تثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية وتخلي الخزينة عن استثمارات القطاع العام ونتج المجال أمام تمويلات البنوك؛
- استعمال آليات تسمح بالانتقال إلى اقتصاد السوق و الشروع في إصلاحات هيكلية للمؤسسات و إعفائها من تسديد الديون للخزينة؛
- إصلاح شبكة الضمان الاجتماعي و إدخال بعض التعديلات عليها سنة 1992 لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية.

رابعا: برنامج التعديل الهيكلي (ماي 95 –ماي 98):

بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي،وحسب صندوق النقد الدولي فإن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي[1] :

1. تحقيق نمو متوسط مستوي بقيمة 5%من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات؛
2. تخفيض التضخم إلى 10.3%؛
3. التخفيض من عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8 % سنة 95/94؛
4. التحرير التدريجي للتجارة الخارجية؛
5. الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية 1996؛
6. وضع إطار تشريعي للخوصصة؛
7. خدمة الدين تبقى بين 45%إلى 50% حتى 1995؛
8. بالنسبة لاحتياطات الصرف الهدف هو الوصول إلى ما يعادل 3 أشهر من الواردات وهذا ابتداء من سنة 1997؛
9. تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل، والتحكم في نمو النفقات العامة، وتشجيع القطاع الإنتاجي، ودعم الفئات الأكثر تضررا من عملية التعديل ذاتها.

المطلب الثاني: الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري

يعتبر النمو الإقتصادي هدف محوريا لكل السياسات الإقتصادية إذ تسعى الحكومات في جميع البلدان على اختلاف مستويات تقدمها إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية ومستقرة، وتتكون خصائص الإقتصاد الريعي في ما يلي:

- إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدنها البلدان النفطية منذ 1973 قد غيرت دور الدول فيما يخص إدارتها للإقتصاد وأضفت صفة الدولة الريعية عليها، فالبلدان المصدرة للبترول تستفيد من ريوع إحتكارية ناتجة عن زيادة إنتاجية الآبار النفطية المحلية، ونتيجة للعلاقات العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية تصح الدولة الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي وبقية قطاعات الإقتصاد.

[1]: حاكمي بوحفص، **الإصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات – دراسة حالة الجزائر**، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف، 29 – 30 أكتوبر 2001.

- يتميز الإقتصاد الريعي بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، قد يؤذي عدم التحكم فيها إلى حدوث سلوكيات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، فالرهان السياسي والإقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية بقدر ما يسعى الى التحكم في رقابة الريع وكيفية توزيعه[1].
- لقد نشأ وتطور إطار نظري وفكري حول مفاهيم الإقتصاد الريعي للدولة الريعية حيث لا يقتصر التحليل فقط حول التوازنات والإختلالات الماكرو اقتصادية، ولكن أيضا التحولات في الهياكل ووظائف مؤسسات الدولة، وأثر سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي والإقتصادي وعلى تراكم رأس المال في القطاع الخاص، فيصبح الإقتصاد مركزا على القطاعي الريعي ومهمشا للقطاعات الأخرى.
- ويعود السبب في فشل مخططات تنويع الإقتصاد إلى ضعف التحولات الهيكلية التي تمت في هذه البلدان، فرغم الإستثمارات الكبيرة التي قامت بها بعض الدول في القطاعات الصناعية (كالجزائر مثلا)، إلا أنها بقيت دولا ريعية تعتمد اعتمادا شبه كاملا على ما تجنيه من تصدير موارده االأولية (النفط، الخام...).
- إن العنصر المفتاحي لدوام نمو القطاع المحلي يرتكز على قدرة الإقتصاد على خلق إدخاره الخاص وتطوره التقني، فالخطر الناجم عن الريع يتمثل في كون سيرورة النمو تنتج فقط عن تحويل رأس المال المالي إلى رأس المال المادي، مع إنتاج محلي يتوقف بقاؤه على استمرار قام الدولة في فرض رسوم جمركية مرتفعة لحمايته من المنافسة الأجنبية، في الوقت الذي يكون فيه الإقتصاد البترولي عاجزا عن الإنتاج بكيفية مستقلة نظرا لتبعيته للواردات الأجنبية وللمتغيرات الخارجية التي لا يتحكم فيها.
- تعاني جل الإقتصاديات النفطية ومن بينها الجزائر من عدة إختلالات على مستوى المتعاملين الإقتصاديين وعلى مستوى المؤسسات، والتي تضاف إلى الإخفاقات التقليدية للأسواق وعدم كفاءة القطاع الخاص في تحقيق النمو والقيام بالتصنيع في الإقتصاديات الريعية، فبرامج التعديل الهيكلي والتحرير الإقتصادي لا تغير في أي شيء من هذه الوضعية القاعدية، فمرحلة التحرر والانفتاح الجارية تخلق إطارها الخاص للبحث عن الريع، ومع زوال المزايا المرتبطة بتقييد التجارة الخارجية

[1]:ناجي بن حسين، **التنمية المستدامة في الجزائر (حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد)**، مجلة الإقتصاد والمجتمع العدد 05، 2008، ص: 21.

ومراقبة الأسعار، تظهر أدوات أخرى تخلق هي الأخرى ريوع جديدة ناتجة عن دعم الصادرات وعمليات الخوصصة والدعم الموجه لقطاعات إقتصادية جديدة(الفلاحة، السياحة).

وعليه فإن البحث عن الريع لا يكون فقط نتيجة الضوابط الحكومية وتدخلاتها، بل يمكن أن ينجم أيضا عن تحرير السوق وعن الخوصصة، وهكذا فإن البحث عن الريع بطريقة غير منتجة أو مدمرة لا يعتبر فقط نتيجة الأسواق المقيدة[1].

المطلب الثالث: الإقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار المحروقات

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء وإرساء قواعد الإقتصاد الوطني، وخاصة أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة متمثلة في موارد الطاقة، غير أن هذه الأخيرة كانت محتكرة من طرف الشركات مما إستوجب على الجزائر إسترجاعها عن طريق التأميم وإستغلالها لصالح الإقتصاد الوطني، وتميز هذا القرن بكونه عصر البترول حيث احتل مكانة عالمية ليس كعامل طاقة بل كمورد استراتيجي إقتصادي بحيث أصبحت الصناعة البترولية من أهم الأنشطة الصناعية في العالم، ويحتل قطاع البترول في الجزائر موقعا هاما في الإقتصاد الوطني، وفيما يلي سنتطرق إلى وضع الإقتصاد الجزائري إزاء إنهيار أسعار البترول.

الفرع الأول : تداعيات إنخفاض سعر النفط على الإقتصاد الجزائري

حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية ووقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف (بصندوق ضبط الإيرادات) الذي انشأ سنة 2000مع إنطلاق طفرة أسعار النفط، ورغم ذلك هناك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الإقتصاد الوطني أهمها[2]:

- إنخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط، بحيث تراجعت صادرات النفط بحوالي النصف تقريبا؛
- خسارة كبيرة في الأرصدة المالية العامة، حيث تضاعف عجز الميزانية العامة تقريبا ليصل إلى 16%من إجمالي الناتج المحلي في 2015؛
- لمواجهة الإنخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات، الذي انخفضت موارده بشكل حاد حيث تراجع ب 6.714.1مليار دج في

[1]: ناجي بن حسين، مرجع سابق ص ص: 22–23.

[2]: عبد الحميد مرغيت، **تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، موسوعة الإقتصاد الاسلامي**، http://www.edu-dz.com/2017/03low-oil-prices.html يوم 10 ماي 2017، ص ص : 4_5.

الفترة الممتدة ما بين نهاية جوان 2014 ونهاية جوان 2015 إنخفاض 3.33بالمائة خلال 12 شهر؛

- عجز في الحسابات الخارجية، بحيث حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 78.7مليار دولار في النصف الأول سنة 2015، وهذا راجع لتراجع الصادرات وارتفاع الواردات؛
- إنخفاض إحتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار سنة 2013.

وفي حالة ما إذا استمر التراجع في أسعار النفط خلال الفترة المقبلة فإنه مما لاشك فيه أنه ستؤدي التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق وفرات في الميزانية العامة إلى تقليص وتيرة النمو وكذلك نقص وضعف فرص العمل في القطاع العام.

الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة من السلطات الجزائرية لمواجهة الصدمة :

اتخذت السلطات الجزائرية عدة إجراءات من أجل ضبط الأوضاع المالية وتحييد أثر الصدمة على النمو الإقتصادي والمتمثلة فيما يلي :

- استخدمت السلطات الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق الضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو؛
- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء من أجل رفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي، والغرض من وراء ذلك هو من أجل الحد من الطلب على الواردات والتقليل من الضغوطات على الإحتياطيات الدولية؛
- اتخاذ تدابير حاسمة لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث إنخفضت ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8 %، كما إنخفض تقدير ميزانية التسيير ب 3.3%، وميزانية التجهيز ب 16%.

وقد شملت تدابير التقشف تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير متكررة عبر تخفيض الإستثمار العمومي(تجميد مشاريع)، وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على المنتجات منها (السيارات والإسمنت..)، وخفض التوظيف في القطاع العام، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم التي شملت أساسا الرسم على

القيمة المضافة على إستهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية ب 15%على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

المبحث الثاني: متطلبات تنويع الإقتصاد الجزائري

إن أهم ميزة تتميز بها معظم الدول هو توفرها على مورد طبيعي جد هام، بحيث يعتبر هذا الأخير الركيزة الأساسية في جميع النواحي، واعتمادها عليه بشكل كلي ما جعل إقتصاديات هذه الدول إقتصاديات ريعية، وبالنظر إلى المخاطر التي تعتري هذه الوضعية وكذا الانخفاض الكبير في البترول تقابله زيادة النفقات العامة والأزمات، ما حتم العمل من أجل التنويع في الإقتصاد وذلك من أجل تجنبها وهذا من خلال اتخاذ أساليب وسياسات من شانها تساعد على بناء اقتصاد قوي دون الاعتماد على المورد الواحد، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إليه بالتفصيل بحيث سنتكلم على الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة وكذلك، سنتطرق إلى متطلبات الإقناع الإقتصادي.

المطلب الأول: التنويع الإقتصادي

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم التنويع الإقتصادي وأهدافه كما سنتعرج على أهم الأنواع وكذلك سنتكلم على محددات التنويع الإقتصادي في الجزائر، وواقع حتمية تحقيقه.

الفرع الأول: مفهوم التنويع الإقتصادي وأهدافه[1]:

أولا: مفهوم التنويع الإقتصادي

يعرف التنويع على أنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل وذلك عن طريق توجيه الإقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الإعتماد على سوق، أو قطاع، أو منتوج واحد، أي بمعنى آخر التنويع الإقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية، فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر أخرى، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية من بينها الجزائر تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، يجعل أي إقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر، وبالتالي فإن وجود تنويع إقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية، أو خدمية متنوعة وغير متركزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد.

[1]: أحمد عمان، **حتمية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل تهاوي اسعار النفط في الأسواق العالمية**، ملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، الوادي 02–03نوفمبر 2016، ص:04.

ثانيا: أهدافه

ويمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

1. التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الإقتصادي في الاسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثال الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية)؛
2. تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الإعتماد على الخارج في إستيراد السلع الإستهلاكية؛
3. توفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد والاهتمام بترقية العنصر البشري فكريا؛
4. تحسن وضمان إستمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل للعملة الأجنبية.

الفرع الثاني: أنواع التنويع الإقتصادي [1]:

أولا: التنويع الأفقي: ويطلق على توزيع الإستثمار على أدوات من نفس الفئة، أي سبيل المثال قطاع البترول.

ثانيا: التنويع الرأسي ويطلق على توزيع الإستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة، والصناعة، والخدمات، أو فئات مختلفة من الأدوات الإستثمارية كالأسهم والسندات.

ثالثا: التنويع الداخلي وهو الإعتماد الكلي على مصادر تمويل داخلية.

رابعا: التنويع الخارجي: ويكون من خلال إيجاد مصادر خارجية للتمويل سواء بالتكتلات وأساليب المشاركة، أو عن طريق الإندماج كما يحدث للمؤسسات الإقتصادية.

الفرع الثالث : محددات التنويع الإقتصادي في الجزائر وواقع حتمية تحقيقه

أولا: محددات التنويع الإقتصادي في الجزائر

تتمثل محددات التنويع الإقتصادي فيما يلي:

1. تطبيق معايير الحوكمة وتوفير مناخ الإستثمار، ومحيط آمن؛
2. ضبط مختلف السياسات العامة وتوجيهها لخدمة الإقتصاد المنتج للقيمة المضافة؛

[1]: أحمد عمان، **مرجع سابق**، ص ص: 05_06

3. التحكم في متغيرات الإقتصاد الكلي كسعر الصرف، ومعدل التضخم، ونسب الإستيراد والتصدير؛
4. تنشيط الاسواق المحلية، و الولوج للأسواق العالمية المختلفة؛
5. توفير سبل التمويل المختلفة كالأسواق المالية، ومدى صلابة الجهاز المصرفي.

ثانيا: واقع حتمية التنويع الإقتصادي في الجزائر

يفرض الواقع الإقتصادي العالمي على الجزائر مسايرة التغيرات وذلك من أجل التخلص من التبعية للإقتصاد النفطي، ومن بين أهم المؤشرات ما يلي:

1. خشية نضوب الثروة والإيرادات النفطية؛
2. التغيرات في سوق الطاقة على المدى المتوسط، وهذا راجع حسب وكالة الطاقة الدولية إلى إنخفاض أسعار النفط، الذي سيؤثر بدوره سلبا على إقتصاديات الدول العربية النفطية؛
3. نمو إستهلاك النفط المحلي من قبل بعض الدول العربية خاصة منها الجزائر؛
4. خلق فرص عمل جديدة في قطاعات جديدة، خاصة الدول الكثيفة السكان، والتي تشهد تزايد في نسبة البطالة؛
5. التخفيف من وقع الأزمات والصدمات الخارجية غلى الإقتصاد المحلي، والتي تحدث نتيجة الإعتماد على قطاع واحد، فالتنويع الإقتصادي هو وسيلة الغرض منه تحقيق أهداف أسمى ألا وهي المساهمة في تحقيق معدلات النمو عالية للناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع الدخل الوطني، وتشغيل أكبر عدد من اليد العاملة، وبالتالي إستمرارية النمو على المدى الطويل؛
6. على الجزائر إتباع سياسة إقتصادية متكاملة ومتنوعة، وهو ما يتم حاليا تجسيده بخلق فكرة النموذج الإقتصادي الجديد، والذي يسعى لربط وتكامل كل الصناعات وخلق فرص عمل جديدة وتحقيق مكتسبات مالية، وتوسيع أفاق التصدير.

المطلب الثاني: متطلبات الإقلاع الإقتصادي

إن النمو الإقتصادي هو الهدف الذي تسعى إليه الدول ككل، ويعتبر المعيار الذي يقاس به اداء الحكومات والإنجاز الذي تقيم به الدول، والجزائر على غرا جميع الدول تطمح لان تحقق نمو اقتصاديا يؤهلها إلى الاندماج في الإقتصاد العالمي، وذلك من خلال البحث عن بديل للمحروقات وذلك تجنبا لأي أزمة في الافق، وهذا من خلال إعطاء اولوية للقطاعات الت تمتلك فيها امكانيات معتبرة، ومن خلال هذا المطلب سنتكلم على أهم الآليات الإقلاع الإقتصادي كما سنعرج إلى أهم المعوقات التي تعتريه.

الفرع الأول: مفهوم الإقلاع الإقتصادي ومميزاته

أولا: مفهوم الإقلاع الإقتصادي[1]:

هو مرحلة الشروع في تحقيق الثروة الصناعية وتختص بتراجع مكانة الانشطة الإقتصادية التقليدية، مقابل نمو الأنشطة الحديثة الصناعية العملية وتركيز شبكة نقل متكاملة وظهور البنوك القوية، وع ثالث مرحلة من مراحل النمو الإقتصادي.

تتعدد المداخل النظرية التي عالجت مشكلة انطلاق التنمية في الدول المتخلفة، لكن الإشارة الصحيحة لمفهوم (الإقلاع الإقتصادي) برزت في نظرية المفكر الكبير روست والتي وضعت إطار فكريا متميزا لتصورها لقضية الانطلاق وفق مسر خطي للتنمية تمر بها الدول عبر مراحل محددة، إذ يعتبر المرحلة الثالثة، وأهم مرحلة من المراحل الخمس، حيث عرف فيها المجتمع إنقلابا جذريا يتميز بإزالة العوائق والحواجز المضادة للنمو المنتظم، ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للإقتصاد، فبهذه المرحلة تحدث تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل التطور التكنولوجي وتوسع المصانع، وتركز الإستثمار في القطاعات الصناعية ذات المردود السريع، إذن روست يرى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الإنطلاق، حيث إرتفعت نسبة العاملين في الصناعة وتنتشر المراكز الحضرية، وتعتب هذه المرحلة قصيرة نسبيا (من 20إلى 30 سنة تقريبا)، وهي أصعب مراحل النمو حيث انها تعد مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد الإقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ثانيا: خصائصه

يتميز الإقلاع الإقتصادي بعدة خصائص هي كالآتي:

1. مرحلة قصير نسبيا تتراوح مدتها من 20إلى 30سنة؛
2. حدوث إنقلاب جدري في فنون الإنتاج؛
3. نمو الدخل الوطني وتحقيق نمو إقتصادي بمعدل 2%؛
4. وجود قطاعات ذات نمو قوي يتميز بالتركيز والقطبية؛
5. المناخ السياسي والمؤسساتي الملائم؛

[1]: العيداني إيمان ومختفي حميدة، **الطاقات المتجددة كحل بديل للانطلاق الإقتصادي في الدول النفطية– دراسة حالة الدول النفطية العربية**، الملتقى الدولي الثاني متطلبات تحقيق الإقلاع الإقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، البويرة يومي 29–30 نوفمبر 2016، ص: 08.

6. العامل الحاسم في الإنطلاق هو الإستثمار المنتج الذي ينمو بمعدل 10%من الدخل الوطني وحسب روست فإن هناك ثلاث شروط للإنطلاق هي:

- ارتفاع معدل الاستثمار المنتج ينتقل من 5 %إلى 10% من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان؛
- انشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع؛
- التأسيس السريع لأداة سياسية إجتماعية ومؤسساتية تتمحور حول التنمية.

الفرع الثاني: آليات الإقلاع الإقتصادي

كما هو معروف أن إقتصاد الجزائر هو مرتبط بقطاع المحروقات، ما يجعله أكثر عرضة للصدمات النفطية، والجزائر كغيرها تعمل على توسيع وتنويع القاعدة الإقتصادية وذلك من خلال[1]:

أولا: تفعيل القطاع الصناعي: تعد الصناعة عصب عملية التنمية، بحيث أن معظم النتائج التي يسجلها هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة توضح مدى ركوده، ما يميزه من قدرات إنتاج هائلة غير مستقلة بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة، وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير، تبعية كبيرة لقطاع المحروقات الإعتماد على الصناعات الخفيفة، وغياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل إقتصادي قوي، مما يستوجب وضع توجيهات إستراتيجية وسياسات إنعاش، وتنمية الصناعة تضمن التوجهات التالية :(تبني أطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية، تحديد المبادئ الاستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية، ضرورة تحفيز الإستثمارت الأجنبية، ضرورة تغيير النظام الإقتصادي ومواصلة سياسة الإصلاحات، الحد من سياسة الدعم والحماية المفرطة للدولة وتفعيل دور القطاع الخاص، العمل على توظيف التكنولوجيا الحديثة على كافة المستويات والمجالات سوآءا التخطيطية أو الإدارية، أو التسويقية).

ثانيا: تنمية القطاع الزراعي: إن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج تبقى ضعيفة مقارنة بالإمكانيات الطبيعية والبشرية، التي يتوفر عليها القطاع ويرجع ذلك إلى : ضعف مستوى الإنتاج الزراعي نتيجة عدم الإستقرار في التشغيل والأجور غير المشجعة، التأطير المحدود للمستثمرات الفلاحية، الإصلاحات المتكررة التي عرفها القطاع، إرتفاع أسعار المدخلات وخاصة الأسمدة والعتاد، إن تنمية القطاع الزراعي يتوجب وضع سياسات زراعية ذات استراتيجيات دقيقة وذات أهداف واقعية.

---

[1]: فاسي فاطمة الزهراء، أوكيل حميدة، **معيقات وسبل تحقيق الإقلاع الإقتصادي للدول النفطية وغير النفطية حالة الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني متطلبات تحقيق الإقلاع الإقتصادي في الدولي النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات البويرة يومي 29–30 نوفمبر 2016، ص: 05.

كل هذه السياسات من شانها أن تجعل القطاع الزراعي يساهم في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات باعتبارها مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية الإستيراد وتمويل المشاريع التنمية المحلية، كما تساهم في تخفيض الواردات الغذائية التي تعرف تزايدا مطردا رغم أن مساهمة الإنتاج الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات وتقليص حجم الواردات يبقى ضئيلا مما يعني زيادة الفجوة الغذائية والتبعية للخارج. ونتيجة لهذه المساهمات فعلى صناع القرار تنمية القطاع من خلال (خلق فعالية إنتاجية القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات، ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القروض، تحديث اسلوب الفلاحة مع توفير المتطلبات الضرورية لها من خلال بناء السدود أي ضرورة عصرنة القطاع، العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات وهذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه).

ثالثا: تنمية القطاع السياحي: اصبح يشكل هذا القطاع أحد أهم القطاعات المهول عليها من اجل دفع النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية، إذ يعد اسرع القطاعات نموا بمعدل يفوق 6%، وبالنظر إلى العوائد المالية التي يوفرها في الأمد المتوسط والطويل ولما يوفره من فرص لخلق الثروة وفي ظل الصدمات التي يعرفها الإقتصاد الجزائري، فإن هذا الخيار يكتسي أهمية كبيرة في زيادة الدخل وتحسين ميزتان المدفوعات ومصدر للعملة الصعبة، لكن الجدير بالذكر أن قطاع السياحة رغم توفره على نقاط قوة من حيث الموارد إلا أن النتائج ضعيفة من حيث الإستقطاب، وهذا يعود لعدة معوقات منها : (ضعف طاقات الإيواء وتدني مستوى الخدمات، نقص تكوين وتأهيل المستخدمين، مشكل العقار السياحي...).ومن أهم آليات النهوض بهذا القطاع في الجزائر يجب : (تفعيل دور القطاع الخاص بتحسين المناخ الإستثماري من خلال تطوير البنية التحتية والعمل على تطبيق القوانين لحماية المناطق ضد الإستعمال العشوائي، تكثيف التشريع الضريبي في إطار التحفيزات للمستثمرين، إقامة شراكة بين القطاع العام والخاص).

رابعا: ميكانيزمات التنويع الإقتصادي

وتتمثل في مختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح سياسات التنويع الإقتصادي ونجد منها :

1. **تفعيل دور القطاع الخاص:** يعد هذا القطاع القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط إقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب الشغل، ويتجلى ذلك من خلال دوره الفعال في معظم الأضلاع الثلاثة المحركة للنمو (صناعة، زراعة، سياحة)، بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل، فعملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص جاءت انطلاقا من مزايا عديدة وهي : (إرتكاز نشاطه الإقتصادي على الهدف الإقتصادي –تحقيق الربح–، الكفاءة في

إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها مقارنة بالقطاع العام وما يميزه من عدم الرشادة في الإستخدام للموارد، قدرة القطاع الخاص على خلق الحوافز لعنصر العمل بما يضمن إرتفاع الإنتاجية، التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والإبتكار بما يضمن القدرة على الإبتكار).

2. **تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دخلا مهما للنمو الإقتصادي وآلية حقيقية من آليات وميكانيزمات التنويع الإقتصادي، وكأداة للتنمية وذلك لقدرتها في المزج بين النمو وخلق مناصب الشغل فضلا عن تحقيق التكامل بينها وبين المؤسسات الكبيرة من حيث إمدادها بالمنتجات النهائية والمنتجات الغير التامة إضافة لمساهمتها في تحقيق تنمية محلية، كما تكتسي هذه المؤسسات اهمية بالغة في الإقتصاد باعتبارها منفذ جديد لإستغلال الموارد والخدمات خاصة المحلية منها، بالإضافة إلى المساهمة في التصدير وخلق أكثر وفرة واستمرارية للتشغيل، ونظرا لهذه الاهمية فإن التحدي الذي يواجهه هذا القطاع في الجزائر أن هذه المؤسسات لاتزال في طور التأسيس وعليها التطلع إلى آفاق واسعة حتى تكون المحرك القاعدي للإقتصاد الوطني وتعزيز طاقاتها في الإستثمار وذلك من خلال تحديث نظم الإدارة والأعمال من خلال إستعمال التكنولوجيا وتحسين مناخ الأعمال.
3. **الإستثمار الأجنبي المباشر:** لقد تعاظم دور الإستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي، بعد أن أضحت ترى فيه مصدرا لتمويل مشاريعها الإقتصادية وجالبا لتكنولوجيا الحديثة وناقلا للمعرفة والتدريب ومساهما في تنمية الصادرات، ومن أجل الظفر بالمزايا التي يقدمها الإستثمار الأجنبي كان من الضروري على الجزائر العمل على تحفيز المستثمرين وتشجيعهم في إطار الساسة العامة للدولة وتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة حيث سعت الجزائر من خلال الإصلاحات وسن القوانين المرتبطة بالإستثمار إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو هذه الإستثمارات[1].

المطلب الثالث: الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة

تسعى الدول إلى إقامة مناطق مخصصة من اجل العمل على تنمية صادراتها من جهة، ومن جهة أخرى العمل على إستقطاب رؤوس الأموال، بحيث تتميز هذه المناطق بأهمية كبيرة بالنسبة للإقتصاد الوطني خاصة عندما يتم إستغلالها على أكمل وجه، وذلك من خلال توفير مناخ إستثماري ملائم ووضع استراتيجيات تنموية ملائمة والتي من شأنها تعمل على توسيع حركة المبادلات في هذه المناطق، ومن خلال

[1]: المرجع نفسه، ص ص:08_ 10.

هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم المناطق الحرة والمناطق الصناعية الحرة للتصدير، وكذلك سنستعرض الدور الهام الذي تلعبه هذه المناطق فيجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: ماهية المناطق الحرة

أولا: مفهوم المناطق الحرة وانواها

1. **مفهوم المناطق الحرة:** هناك عدة تعاريف للمناطق الحرة نذكر منها[1]:

- المناطق الحرة هي مناطق مغلقة ومعزولة وغير مأهولة بالسكان والتي تدخل فيها الكثير من السلع الغير ممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول؛
- هي مساحة معزولة مخصصة ومسيطر عليها، تدار كخدمة عامة أو مجاورة لميناء الدخول مزودة بخدمات النقل، التفريغ، الفرز والتصنيع وعرض السلع، وإعادة الشحن المائي والبري والجوي، أي سلعة أجنبية، أو محلية يمكن إدخالها إلى المنطقة دون خضوعها للقوانين الجمركية أو دفع رسوم مستحقة.

2. **أنواعها**

هناك أشكال متعددة للمناطق الحرة وهي كالآتي[2]:

- **المناطق الحرة العامة الشاملة أو متعددة المشاريع:** وتتمثل فيما يلي:
- **المدن والموانئ الحرة:** توسع هذا النوع من المناطق بسبب الموقع الجغرافي لهذه المناطق في مسار التجارة الدولية وتطور عملها.
- **المناطق الحرة التجارية:** وتعد هذه المناطق من الأنواع التقليدية التي أخذت تنمو وتتطور مع نمو وتطور التجارة بين البلدان.
- **المناطق الحرة الصناعية:** ازداد عدد هذا النوع من المناطق نتيجة لتنوع احتياجات الدول وسعيها لتحقيق المزيد من المكاسب الإقتصادية والاجتماعية.
- **المناطق الحرة التجارية/ الصناعية:** يعد هذا النوع من أحدث الأنواع المناطق الحرة، حيث يبين المناطق الحرة التجارية والمناطق الحرة الصناعية، ويمكن ان يطلق عليها المناطق الشاملة،

[1]: خروف منير، توامرية ريم، **المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الإستثمار الاجنبي المباشر**، الملتقى الوطني المؤسسات الإقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل انهيار الأسعار، قالمة25–26 أفريل 2017، ص:05.

[2]:المرجع نفسه، ص: 06.

بحيث تحتاج غلى مساحات شاسعة بسبب حجم ونوعية المشروعات المقامة، وتعد هذه المناطق من أكبر المناطق الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

- **المناطق الإقتصادية الخاصة:** وهي عبارة عن مناطق حرة داخل مدن حرة، وهي مناطق ليست مغلقة وإنما هي مدن أو مقاطعات متكاملة تحتوي على الخواص الاعتيادية للمجتمع وتختلف عن المناطق الحرة الأخرى وذلك بوجود لامركزية الإدارية التي تسمح باتخاذ قرارات الإستثمار في المناطق الإقتصادية الخاصة خارج نطاق الدولة.
- **المناطق الحرة الخاصة:** وهي تلك المشاريع التي تعامل جمركيا وضريبيا كمناطق حرة مستثناة من الأنظمة والقوانين النافذة في البلد بغض النظر عن موقع إنشائها أو ملكيتها، ولا تلتزم الدولة اتجاهها بتقديم الخدمات التي توفرها للمناطق الحرة.

ثانيا: أهدافها: وتتمثل فيما يلي:

1. تحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية عن طريق اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية؛
2. إدخال التكنولوجيا الحديثة واكتساب العاملين المهارة الفنية الازمة لتطوير إنتاجهم؛
3. خلق فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة؛
4. تساعد المناطق الحرة على تطوير الموانئ؛
5. تشجيع الصادرات وتنمية التجارة الدولية.

ثالثا: المناطق الصناعية الحرة للتصدير

1. **مفهومها:** هي عبارة عن مجمع صناعي مرتبط بهياكل قاعدية للتجارة الخارجية وهي وسيلة للسياسة الإقتصادية مزودة بنظام للتبادلات والمراقبة بهدف جلب الإستثمارات، وهي تضع كل التسهيلات الضرورية والامتيازات من أجل تحفيز إنشاء النشاطات الإقتصادية المتعددة.
2. **أهميتها:** تكمن أهميتها فيما يلي خلق مناصب شغل، تساهم في التنمية الإقتصادية للبلدان المستقبلية، تشجيع الصادرات للبلدان المتقبلة والاندماج في الإقتصاد العالمي، الاستفادة من الخبرات الأجنبية ونقل التكنلوجيا الحديثة في مجال التصنيع.

الفرع الثاني: دور المناطق الحرة في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية

أولا: الأهمية الإقتصادية للمناطق الحرة

تكمن الأهمية الإقتصادية للمناطق الحرة من خلال النقاط التالية[1]:

1. تساعد الإعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والمحلي؛
2. تنمية المبادلات التجارية بشكل عام؛
3. توفير فرص العمل؛
4. المساهمة المباشرة والغير مباشرة في تطوير وتنمية المناطق والاقاليم التي تقام فيها المناطق الحرة؛
5. الإعفاءات التي تتميز بها المشاريع في المناطق الحرة تعمل على تشجيع إقامة صناعات ذات مستوى تكنولوجي متقدم وأساليب إنتاجية متطورة تمكنها من الإنتاج لجودة وكفاءة عاليتين مما يساهم في رفع التنافسية مثل الصناعات في الأسواق العالمية؛
6. استغلال الموارد الطبيعية الخام بدلا من تصديرها بصورتها الأولية، وبأسعار متدنية جدا.
7. التشارك في العملية الإنتاجية، وتتثمل في إعطاء المستثمرين في الدول المعنية من الإشتراك في العمليات الإنتاجية وتبادل الخبرات الإدارية؛
8. تنشيط تجارة الخدمات؛
9. جذب تكنولوجيا حديثة وأساليب عمل وإدارة متطورة.

ثانيا: محددات جذب الإستثمارات الأجنبية المباشر للمناطق الحرة الصناعية

يكمن نجاح المناطق الصناعية الحرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر على المحددات التالية[2]:

1. **موقع المناطق الحرة الصناعية:** يلعب الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة في الدول المضيفة دورا حيويا في نجاحها وفي قدرتها على إقناع الأجانب بالاستثمار فيها، ويلعب الموقع دورا مهما في التأثير على مجمل التكاليف التشغيلية (الإنتاج، الأجور، مصادر الطاقة..).
2. **توفر العمالة الكافية والمؤهلة والمدربة:** بحيث يعتبر من بين أهم العوامل للاستثمار في هذه المناطق، وعلى فإن الشركات الأجنبية هي التي تحمل على عاتقها تأهيل العمالة.

---

[1]: المرجع نفسه، ص :10.

[2]: المرجع نفسه، ص ص: 10_11.

3. **التوازن في المصالح:** التوازن في المصالح المشتركة بين الدول المضيفة والمستثمرين بغض النظر على جنسياتهم هو عامل رئيسي في قدرتها على جذب المستثمرين.
4. **وضوح الأنشطة:** يعتبر عاملا مهما لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة الصناعية الحرة، وخصوصا إذا كانت متخصصة في صناعة معينة.
5. **وضوح وانسجام التشريعات في المنطقة الحرة الصناعية:** تتعلق هذه التشريعات بالإستثمار والتصدير والاستيراد والنقل وتحويل الأرباح.
6. **توفر مستلزمات البنية الأساسية الذكية:** إن توفرها يعد عنصر مهم في التنافس بين المناطق الصناعية الحرة المتجاورة.
7. **توفر الخدمات المالية والمصرفية:** تعد هذه الخدمة عنصرا أساسيا معززا للإستثمار الأجنبي المباشر في هذه المناطق، فكلما توفرت الحوافز الكافية لجذب المصارف المالية العالمية لفتح فروع لها في المنطقة، سهل ذلك الإستثمار في هذه المناطق لوجود هذه الخدمات والتسهيلات.

المبحث الثالث: تجربة الجزائر في إنشاء المناطق الحرة – حالة منطقة بلارة–

تشغل المناطق الحرة في نطاق التجارة والتبادل الدوليين حيزاً كبيراً، وتحتل فضاءً اقتصادياً مهماً، حيث تمثل المناطق الحرة اليوم عاملاً من العوامل التي تلجأ إليها الدول، وخاصة النامية منها- لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة وتشجيعها، وذلك لما تقدمه تلك المناطق من التسهيلات والحوافز والمزايا الاستثمارية التي تمكن الشركات المستثمرة من زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تحقيق عائد أكبر لها، مما أدى إلى زيادة اهتمام الدول بأهمية مثل هذه المناطق في الاقتصاد الوطني، فوضعت التشريعات وسنت القوانين التي تحكم عملها لإعطائها المزيد من المزايا والحوافز التي تعمل على جعلها مركزاً لاستقطاب استثمارات خارجية ومحلية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ولا سيما التصديرية، منها :

المطلب الأول: التعريف بالمنطقة محل الدراسة

تقع منطقة التبادل الحر " بلارة "ببلدية الميلية ولاية جيجل بالشرق الجزائري الكبير، بحيث يتألف موقعها العقاري على مساحة إجمالية تقدر ب 530 هكتار، ويعود الوعاء العقاري إلى الأملاك العمومية.

وتعتبر كمنطقة صناعية للتصدير، حيث يمكن القيام بمختلف النشاطات الإستثمارية، ما عدا الملوثة أو المحضورة دوليان وفيما يلي بطاقة تقنية شاملة على المنطقة " بلارة " :

الفرع الأول : الموقع الجغرافي [1]:

أولا: السياق المحلي

تقع بلارة على بعد :

- كلم على بلدية الميلية؛
- 40 كلم على ميناء جنجن؛
- 40 كلم على مطار فرحات عباس " الطاهير "؛
- 50 كلم على الولاية (جيجل).

ثانيا: السياق الإقليمي

تقع بلارة على بعد :

- 96 كلم على ولاية بجاية؛
- 137 كلم على ولاية سطيف؛
- 150 كلم على ولاية سكيكدة؛
- 140 كلم على ولاية قسنطينة؛
- 255 كلم على ولاية عنابة؛
- 340 كلم على ولاية تبسة؛
- 265 كلم على ولاية باتنة؛
- 330 كلم على ولاية بسكرة.

ثالثا: السياق الوطني

تقع " بلارة "على بعد:

- 350كلم على العاصمة الجزائر؛
- 700 كلم على ولاية وهران؛
- على الطريق السريع شرق غر ب90 دقيقة.

الفرع الثاني: إمكانية الوصول:

يمكن الوصول إلى المنطقة " بلارة "عبر طريقين رئيسين هما :

- الطريق الوطني السريع رقم 43 و 27الرابطين بين جيجل وسكيكدة؛

[1]: مديرية الصناعة والمناجم بجيجل

- محطة السكك الحديدة.

الفرع الثالث: المساحة[1]: تقع منطقة بلارة على مساحة تقدر ب 530 هكتار.

الفرع الرابع: المناخ

يسود المنطقة مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بشتاء معتدل وممطر وصيف حار وجاف، بحيث تتميز المنطقة كذلك بتساقط الأمطار الغزيرة في فصلي الخريف والشتاء، مع إرتفاع الكمية إبتداءا من نهاية شهر سبتمبر حتى شهر جانفي، بحيث تصل الكمية التساقط إلى 1200ملم سنويا.

ومن شهر ماي إلى غاية شهر أكتوبر تتوافق درجات الحرارة والفصل الحار على عكس الفصل البارد والذي يمتد من شهر نوفمبر حتى شهر أفريل.

الفرع الخامس: الشبكة النفعية:

تتوفر مباشرة على الماء والطاقة (الكهرباء والغاز).

أولا: الماء

إن الكمية الهائلة من الأمطار المتساقطة على المنطقة جعلتها تحضى بشبكة مائية كبيرة، ومن أهم الوديان الدائمة الجريان الوادي الكبير المنحدر من سد بني هارون بميلة والذي يمر بشرق المنطقة " بلارة" حيث يصل طوله 12 كم، ومتوسط الصيب السنوي فيه 802.5مليون متر مكعب، يتصل على طول مجرى الواد الكبير روافد وشعاب مثل (واد أدار، وواد بوعجابة.....إلخ).

ثانيا: الكهرباء والغاز

سيتم انجاز محطة كهرباء في المنطقة بطاقة 1600ميغاواط، كما ان انابيب الغاز الطبيعي تمر بمحاذاة المنطقة أي بغرب المنطقة" بلارة ".

الفرع السادس: الإمكانيات الصناعية في المنطقة

تتميز الإمكانيات الصناعية في المنطقة بما يلي:

- صناعة مواد البناء؛
- صناعة التحويل الزراعية الغذائية؛
- صناعة النسيج؛
- الصناعة الميكانيكية؛
- الصناعات الجديدة.

[1]: مديرية الصناعة والمناجم بجيجل.

المطلب الثاني: التسهيلات والامتيازات والآثار المتوقعة من إنشاء المنطقة

تتطلب المنطقة الحرة " بلارة" تهيئة كاملة، ليكون المستثمر الأجنبي على استعداد للعمل فيها، ومنطقة بلارة هذه منطقة جاهزة للعمل، ابتداء من الأرضية المهيأة، إلى مساحتها الشاسعة الزراعية، وفيما يلي أهم التسهيلات والامتيازات التي تتوفر عليها المنطقة وكذا أهم الآثار التي ستعتري المنطقة إزاء تحويلها إلى منطقة صناعية :

الفرع الاول: التسهيلات والإمتيازات

في إطار الأشغال التي تتكفل بها الدولة من أجل التهيئة الكاملة للمنطقة، والتي نص عليها المرسوم التشريعي المؤرخ في 17 / 10/ 1994 في مادته الرابعة والذي جاء ب:

- ربط المنطقة بخطوط للطرق الرئيسية التي تربط الناحية بالتراب الوطني؛
- إيصال المنطقة بمختلف شبكات التزويد بالكهرباء والغاز والماء الشروب والهاتف؛
- إيصال المنطقة بشبكات لصرف مياه الأمطار وتطهير المياه المستعملة، وطبقا لهذا المرسوم تم تهيئة المنطقة عن طريق إنجاز عمارات للخدمات العمومية، والتي تشمل: الجمارك، الأمن الوطني، الصحة، الحماية المدنية؛
- العمل على ربط المنطقة بالسكك الحديدية؛
- ربط المنطقة بشبكة هاتفية عن طريق المركز الهاتفي موصول بدوره بالشبكة الوطنية والدولية؛
- العمل على حماية المنطقة من الفيضانات.

الفرع الثاني: الآثار المتوقعة من إنشاء المنطقة " بلارة" :

هنالكُ أثار إيجابية وكذلك سلبية وفيما يلي نذكر أهمها[1]:

أولا: الأثار الإيجابية

1. العمالة: يمكن أن تحدث مناصب عمل مباشرة عن طريق الشركات والمؤسسات المستثمرة داخل المنطقة، وغير مباشرة وذلك بفعل الروابط الخلفية مع الإقتصاد الوطني؛
2. زيادة العائد من النقد الأجنبي ومصدر الأجور المدفوعة إلى العمال: إذ يستفيد العمال الجزائريين من نسبة لا تقل عن 10 % من اجورهم بالعملة الأجنبية؛

[1]: منور أوسرير، **دراسة نظرية على المناطق الحرة (مشروع بلارة)**، مجلة الباحث العدد:02، 2003، ص: 45.

3. قيمة الإيجار من المباني، الأراضي، الكهرباء والغاز والإتصالات؛
4. إستيراد المواد الأولية والتجهيزات وكل ما تحتاجه المشاريع من الأسواق الوطنية والمحددة مسبقاب20%؛
5. إدماج إنتاج المؤسسات الوطنية بإنتاج مؤسسات للمنطقة؛
6. تطوير وتنمية الخدمات؛
7. المساهمة في تحسين وتطوير التكوين بمراكز التكوين المهني والمراكز العلمية؛
8. تنمية المناطق المحاطة بالمنطقة وتحسين مردودية الطاقات المحلية؛
9. زيادة حصيلة الصادرات خارج نطاق المحروقات.

ثانيا: الآثار السلبية

ينجم عن إنشاء أي منطقة حرة صناعية في العالم بعض السلبيات والإنعكاسات، وخاصة في بداية عملها ويمكن تلخيصها فيما يلي :

1. الربح الضائع للخزينة العمومية من المداخيل الجبائية (إعفاء جميع الإستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والإقتطاعات...)؛
2. عدم إستقرار المؤسسات الأجنبية المستثمرة بسبب المزايا والحوافز المتوفرة في بلدان أحسن وفي ظل منافسة قوية؛
3. إختلاف الأجور والإمتيازات بين العمال ومن نفس الكفاءات والمهارات، يؤذي إلى عدم إستقرار العمال؛
4. التأثير على البيئة والمحيط.

المطلب الثالث: نماذج على المشاريع المقترحة في المنطقة

ظلت المنطقة الحرة بلارة تعاني الجمود لسنوات عديدة، رغم المبالغ الضخمة التي أنفقت على إقامتها وتهيئتها والتي بلغت حوالي 141.2 مليار سنيتم، وفي خضم ذلك قامت الحكومة بإنشاء وكالة وطنية لتدعيم المنطقة، هذه الوكالة ملحقة بوزارة التجارة، تتمثل مهمتها الأساسية تأطير وتسيير المنطقة الصناعية التي ظلت تعاني العزلة والتهميش، منذ فيفري 1997 تاريخ الإعلان عن تحويلها رسميا إلى منطقة للتبادل الحر، بعد فشل المشاريع الصناعية التي كانت مبرمجة بالمنطقة في مطلع الثمانينات.

وهنالك العديد من المشاريع التي تم إقتراحها على المنطقة " بلارة "، بحيث سنخلص إلى أهم مشروع وهو مشروع الحديد والصلب وهو قيد الإنجاز والذي هو محل دراستنا، وفما يلي سنذكر اهمها :

الفرع الأول: مشروع الإمارات العربية المتحدة [1]:

لقد أبدى الوفد الإماراتي الذي كان مشكلا من مسؤولين من إدارة الموانئ بدبي عن رغبتهم الكبيرة في تسيير وإستغلال المنطقة " بلارة ".

ولقد أبدى الوفد إعجابه بالإمكانيات والمنشآت القاعدية المتوفرة، بحيث أبدى رغبته بدعم المنطقة بالخبرة اللازمة لعملية الإدارة والتسيير، وذلك من خلال عقد الإمتياز الذي يخضع للقانون الجزائري.

لكن هذا المشروع لم يجسد على أرض الواقع، وذلك على واقع الخلاف الذي حصل ما بين الشركتين الجزائرية والإماراتية والذي إنتهى بإلغاء هذا المشروع.

الفرع الثاني: المشروع الإيطالي [2]:

بعد المشروع الإمارات الذي كان مقترح على المنطقة " بلارة " والذي باء بالفشل، ظهر مشروع ثاني كان من المزعم أن يتم تنصيبه في المنطقة الصناعية بلارة وهو المشروع الإيطالي.

بحيث قام الوفد الإيطالي والمتكون من إطارات مؤسسة " دانيلي" وهي الشركة المختصة في صناعة الحديد والصلب، بزيادة إلى المنطقة وذلك من أجل إقامة مركب لتحويل الفولاذ.

بحيث يوفر في بداية طاقته الإنتاجية حوالي 750منصب شغل، وتقدر الطاقة الإنتاجية للمشروع حوالي 1.7مليون سنويا، منها 1.2 مليون طن موجهة للتصدير و 500 ألف طن موجهة لمركب الحديد والصلب بالحجار.

كما تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع حوالي 230مليون دولار، أو ما يعادل 24 مليار دينار جزائري لكن السلطات المحلية أبدت بعض التحفظات فيما يخص إقامة المشروع، وذلك من خلال طلبها من المجمع الصناعي " دانيلي " من إعداد دراسة خاصة عن تأثير المركب الصناعي المراد إنجازه على البيئة.

ومرة أخرى باء هذا المشروع بالفشل لتصبح بعد ذلك المنطقة من دون قطب صناعي بها مرة اخرى.

الفرع الثالث: مركب الحديد والصلب " الشركة الجزائرية القطرية " [3]:

عاد مرة أخرى الإهتمام بالمنطقة الصناعية بلارة ببلدية الميلية بولاية جيجل، بعد إنتعاش نشاط ميناء جن جن، وإستقطاب المنطقة للكثير من الإستثمارات، منها مشروع إنجاز مركب الحديد والصلب بشراكة

---

[1]: جريدة الخبر ليوم الخميس 08–02–2001 ص: 03.

[2]: جريدة الشروق العدد 121، 2001 ص: 02.

[3]: مديرية الصناعة والمناجم بولاية جيجل.

جزائية قطرية، وهذا بين مجمع "سيدار" وشركة" قطر ستيل الدولية "، والذي من المنتظر أن يدخل حيز الإنتاج هذه السنة " 2017".

بلارة التي كانت مشروعا لمنطقة حرة سنة 1997، أصبحت مهيأة بنسبة كبيرة لإحتضان المشاريع وهي تتوفر على عوامل تؤهلها لان تكون قطبا صناعيا مهما.

إن إنجاز مصنع للحديد والصلب بمنطقة بلارة يعود إلى بداية الثمانينات حيث تقرر القيام بتهيئتها، وذلك تحضير الإنطلاق الأشغال، لكن المشروع لم يتجسد، ولقد صنفت المنطقة في 1997 كمنطقة حرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 1997/04/05، وذلك بعد الدراسة التي أعدتها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، حيث اختيرت من بين 16 ولاية.

ولقد تم إلغائه بموجب المرسوم رقم 01/05 المؤرخ في 2005/04/05، وتهافتت بعد ذلك العديد من الشركات على إنجاز مشاريع بالمنطقة الصناعية وأبدوا رغبتهم بالإستثمار فيها منها :

- مجمع ياباني؛
- شركة ارسيلور الهندية؛
- سيفتال الجزائرية؛
- وشركات أخرى مصرية.

وتم سنة 2010 إقتراح المنطقة لتكون مكانا لمشروع إقامة مصنع رونوا والذي حول في النهاية إلى وهران.

ويدخل المشروع الإستثماري الجزائري القطري في إطار الإجراءات التي جاء بها قرار المجلس الوطني للإستثمار في 2011/04/19، والذي يتضمن ملخص عمل المجموعة الوزارة المشتركة التي إعتمدت قائمة المناطق الصناعية الجديدة المحددة من طرف الحكومة، ووقع الطرفان على إقامة المشروع خلال الزيارة التي قام بها إلى الجزائر أمير دولة قطر الشيخ " حمد بن خليفة آل ثاني" في 7 جانفي 2013، وقبلها قد تم إمضاء مذكرة التفاهم الأولى بين البلدين في شهر جويلية 2012 من أجل إنشاء المركب.

أولا: مركب الحديد والصلب ببلارة[1]:

هذا المشروع هو ثمرة الاتفاق الجزائري القطري الذي تم التوقيع عليه يوم 07جانفي 2013 بمناسبة زيارة أمير قطر للجزائر القاضي بإنشاء شراكة جزائرية قطرية في مجال الحديد والصلب بمنطقة بلارة (جيجل) بحضور رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وأمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

[1]: مديرية الصناعة والمناجم ولاية جيجل

(ضمن بروتوكول اتفاق يضم ثماني اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم بين الجزائر وقطر تتعلق بعدة ميادين منها النقل البحري، النفط والغاز والصناعة البتروكيماوية تم التوقيع عليها أثناء هذه الزيارة)

وسيساهم هذا المركب عند بداية الإستغلال حسب التقديرات الأولية في توفير 3000منصب شغل مباشر وفي تقليص فاتورة إستيراد الجزائر للفولاذ البالغة سنويا 10 ملايير دولار أي ما يعادل 20بالمائة من مجموع وارداتها من جهة ثانية.

هذا الإتفاق الذي على أساسه تمت عملية الإنطلاق في إنجاز مصنع للحديد والصلب بالمنطقة الصناعية ببلارة في جيجل والذي خصص له غلاف مالي قدره 2 مليار دولار وسينتج 2 مليون طن كمرحلة أولية على أن يصل الإنتاج في المرحلة الثانية سنة 2019 إلى 5 ملايين طن.

وقد بدأت عملية التجسيد الفعلي للمشروع بإنطلاق إنجاز الكثير من المشاريع الجانبية التي تستهدف أولا توفير الخدمات اللوجيستيكية الضرورية لإنجاز المشروع، وثانيا تحسبا لدخول المشروع حيز التجسيد وشروع في الإنتاج مثل (محطة توليد الكهرباء، الربط بشبكة المياه، خط السكة الحديدية...الخ).

بحيث سيرعى المشروع (promoteur du projet) شركة المساهمة الجديدة والتي تسمى**AQS (Algérien qatari steel)**الصلب الجزائري القطري أي الشركة الجزائرية القطرية للصلب بحيث قدرت فترة البناء ب 20 شهرا حسب الإجراءات المنصوص عليها في العقد.

ثانيا: وصف مشروع مركب الحديد والصلب[1]:

الطور الأول:

سيكون البدء في عملية الإنتاج هذا العام 2017، وهذا لإنتاج 2 مليون طن من منتجات الحديد والصلب سنويا (1.5 مليون طن من الحديد المسلح، و0.5 مليون طن من قضبان الأسلاك)، وسيتمم إنجاز خلال هذه المرحلة :

- وحدة للاختزال المباشر للحديد بطاقة 2 مليون طن من الحديد المختزل، وذلك بنزع الأكسجين من كرات أكسيد الحديد عن طريق حرقها بالغاز الطبيعي؛
- القوس الكهربائي وآلة الصب المستمر لإنتاج القبضان وتحويلها على مستوى مصانع الدرفلة؛
- مصنعين للدرفلة لإنتاج قضبان الأسلاك والحديد المسلح بطاقة مليون طن سنويا لكل منهما؛
- وحدة لإنتاج الجير المستعمل في عملية صناعة الصلب؛
- وحدة لمعالجة المياه الخام لإنتاج الماء الصناعي؛

[1]: مديرية الصناعة والمناجم بولاية جيجل.

- وحدة لمعالجة مياه الصرف الصحي؛
- ورشات الصيانة المركزية؛
- مخازن تخزين قطع الغيار والمواد الإستهلاكية؛
- المرافق الإجتماعية؛
- شبكات النقل بالسكك الحديدية والطرق؛
- محطة تحويل وتوزيع الطاقة الكهربائية؛
- محطة رئيسية للغاز الطبيعي المسال؛
- وحدة لإنتاج الغازات الصناعية (الاكسجين، النيتروجين، الأرجون...).

الطور الثاني:

يرتقب البدء في هذه المرحلة سنة 2019 لإنتاج 2 مليون طن من منتجات الحديد والصلب، خلال هذه المرحلة سيتم إنشاء:

- وحدة أخرى للاختزال المباشر للحديد بطاقة 2 مليون طن سنويا من الحديد المختزل؛
- قوس كهربائي بطاقة 2 مليون طن سنويا؛
- مصنعين أو ثلاثة للدرفلة بطاقة 02 مليون طن سنويا.

ثالثا: احتياجات وعوائق مركب الحديد والصلب" ببلارة"

1. الطاقة (الكهرباء والغاز):

- تزويد المركب بالكهرباء من المحطة المركزية الكهربائية الجديدة؛
- بالنسبة للغاز فقد اوكلت المهمة إلى شركة تسيير شبكة النقل الكهرباء (GRTE) من أجل ربط المركب بالغاز.

2. التزود بالماء:

- سيتم تزويد المركب بالماء من سد بوسيابة الواقع ببلدية الميلية؛
- فيما يخص تطهير القنوات، تم إنجاز التصميم من طرف الديوان الوطني للتطهير على أن تتم الأعمال قبل انطلاق الأشغال بالمركب.

3. نقل السكك الحديدية:

- تقدر المسافة بين محطة السكة الحديدية بازول وموقع بلارة ب 51 كلم، و06 كلم بين ميناء جن جن (موقع تفريغ المواد الأولية) ومحطة بازول؛

- تم إبرام عقد شراكة بين الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية (SNTF) و (AQS) لاقتناء 100عربة.

رابعا: أهداف الشراكة الجزائرية القطرية للحديد والصلب

يساهم مجمع بلارة بما يرضي الطلب الوطني على :

1. احتياجات السوق من الخرسانة؛
2. ظفرة في البناء، والأشغال العمومية؛
3. تخفيض البطالة في المنطقة والمناطق المجاورة لها؛
4. خلق آلاف منصب شغل؛
5. تخفيض فاتورة الواردات في منتجات الطلب، مما يؤذي إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات؛
6. زيادة عدد الأنشطة مثل: (النقل، التجارة...إلخ)؛
7. خلق حركة تنموية وتجارية هامة؛
8. تقليص واردات منتجات الحديد.

خامسا: الآثار الإقتصادية للمشروع[1]:

1. سيسمح هذا المشروع بخلق حوالي 3000منصب شغل؛
2. إنجاز أكبر محطة توليد الكهرباء في الجزائر بمنطقة بلارة بطاقة إنتاجية 1600ميغاواط أي 3 أضعاف طاقة محطة الأشواط؛
3. تطوير شبكة الطرقات وذلك بربط ولاية جيجل بالطريق السيار شرق غرب من جهتين وهما الطريق السيار جن جن (جيجل) والعلمة (سطيف)، والطريق السيار الميلية (جيجل) ديدوش مراد (قسنطينة)؛
4. إنجاز مشروع القطار الفائق السرعة على محور الطريق السيار جن جن العلمة (سطيف)؛
5. فتح رحلات دولية جديدة من وإلى مطار فرحات عباس وتكثيف الرحلات الداخلية وخاصة نحو العاصمة؛
6. فتح خط تجاري للرحلات البحرية انطلاقا من ميناء جن جن بجيجل نحو الأسواق الخارجية للتصدير؛
7. إنجاز فنادق فخمة لاستقبال رجال الأعمال والمستثمرين والاستفادة منها لتغطية العجز في إستقبال السياح في موسم الاصطياف؛
8. تطوير البنية التحتية لبلدية الميلية ثالث أكبر بلدية بجيجل والمناطق الشرقية للولاية التي تعاني من التهميش.

[1]- العيد قريشي، **آفاق إنشاء منطقة حرة صناعية للتصدير بمنطقة بلارة – جيجل- المشروع الجزائري القطري للحديد والصلب** ، الملتقى الدولي الخامس الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية لتصدير، بومرداس، يومي 25- 26 ماي 2016، ص: 11

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل نستخلص إلى أن الرهانات المطروحة اليوم على الجزائر لتنويع إقتصادها ومداخيلها هي بناء توجه وإستراتيجية جديدة قائمة على الإستثمار في القطاع الفلاحي بالدرجة الأولى، والعودة إلى الطموح الصناعي السابق، والتوجه على المدى البعيد للقطاع السياحي، فعلى الرغم من إمتلاك الجزائر لقاعدة صناعية سابقة إلا أن القراءات الجديدة تقتضي التعاون والإستثمار المشترك في المجال الصناعي، من أجل أن تصبح الجزائر من البلدان المصدرة، وبالتالي المزيد من تنويع اقتصادها الوطني، تأخذ الإستراتيجية الجديدة التي تتماشى مع الإستقلال الإقتصادي والسياسي من أجل ضمان مداخيل جديدة التي من شأنها تعمل على تبديد مخاوف الصدمات البترولية المتكررة.

فالمناطق الحرة تعتبر عنصر اساسي وحيوي من أجل تحقيق أهداف تنموية للدول، والجزائر كغيرها من الدول، أخذت قفزة نوعية من خلال استغلال هذه المناطق، فهي أهم وسيلة لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا مما تملكه من تسهيلات و تحفيزات، فمصنع الحديد والصلب بالشراكة الجزائرية القطرية من شانه أن يساعد الإقتصاد الوطني، ويعمل على زيادة الإنتاجية للبلد والتي بدورها تعمل على زيادة الصادرات، ومن ثم تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وكذلك يعمل على تخفيض نسبة البطالة وكذا تخفيض فاتورة الواردات في منتجات الطلب.

وهذا معناه أن المناطق الحرة الصناعية تعتبر وسيلة لجلب المستثمر الأجنبي، ومن خلاله يتم تحريك عجلة التنمية، ومن ثم الوصول للرفاه الإقتصادي.

خاتمة عامة

الإستثمار الأجنبي المباشر كان ولايزال من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، إذ أنها عرفت اهتماما كبيرا من طرف العديد من الدول، حيث اصبحت الحاجة إليه ملحة وضرورية خاصة من الدول النامية، وهذا لما له من أثار إيجابية وفوائد إقتصادية واجتماعية التي تستفيد من هذه الدول.

تعمل العديد من الدول جاهدة وهذا بهدف الحصول على إستقطاب للإستثمار الأجنبي المباشر إليها وذلك بإتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير والأدوات التي يتم استعمالها بهدف التخفيف من التكاليف التي قد يتحملها المستثمر الأجنبي من جهة، والعمل على توفير المجال والبيئة المناسبة له من جهة أخرى، وهذا بهدف تحقيق نشاطه الإستثماري .

ولقد عرفت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تحولا كبيرا، فمنذ قرابة 27سنة من إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، والذي أعطى الفرصة للإستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر، ثم جاء بعده مرسوم تشريعي رقم 93-12 الصادر سنة 1993والمتعلق بترقية الإستثمارات، والذي ساوى ما بين المستثمرين الأجانب والمحليين، وذلك عكس ما كان عليه الوضع قبل هذا التاريخ.

وهنا يتضح لنا أن أهمية الإستثمار والضرورة الملحة للإهتمام بمناخ الإستثمار، والعمل على تطويره وبالأخص الإقتصاد الجزائري، وذلك من أجل أن يصبح قادرعلى جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليه، وهذا بهدف دعم التنمية الإقتصادية والعمل على تحريك ودفع النمو خصوصا، لأن الجزائر تعد من بين الدول الضعيفة في كجال الإستثمار الاجنبي رغم الجهود المبذولة.

وقد إنتهت دراستنا بمجموعة من النتائج واقتراح لبعض التوصيات والتي هيكالآتي:

أولا : النتائج

1. يعد مفهوم الإستثمار من المفاهيم الجد مهمة، والتي يجب تحديدها بكل دقة، وهذا لما قد ينتج من منازعات ما بين المستثمرين الأجانبوالدول المضيفة لهم، وهذا من أجل حماية الإستثمارات الأجنبية؛
2. لا يوجد هنالك تعريف موحد للإستثمار الاجنبي المباشر وهو ما نتج عنه من إجتهاداللباحثين الاقتصاديين، ولعل عدم الإتفاق يجعل الإحصائيات ذات الصلة بالموضوع تختلف من بلد لآخر؛
3. هنالك اختلاف وتنوع في النظريات الإستثمار الأجنبي المباشر والتي تتماشى مع الزوايا التي ينظر منها إليه؛

4. تدعيم وتشجيع الإستثمار الاجنبي المباشر يعد اهم خطوة نحو الانفتاح على الإقتصاد العالمي؛
5. تسعى الدول لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل الاستفادة منه، وهذا من خلال العمل على تهيئة وتوفير مناخ إستثماري فعال يعمل على جلب الإستثمار بما يطابق ويتماشى مع المقاييس والمؤشرات الدولية؛
6. يعد مناخ الإستثمار المرآة التي من خلالها يتم توضيح حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر سوآءا كانت الواردة أو الصادرة، فكلما كان هناك مناخ إستثماري تتوفر فيه جميع المؤهلات والعوامل الأساسية كلما كان مطابقا للمعايير الدولية، ومن تما يعمل على جذب تدفقات إستثمارية كثيرة؛
7. قيام الحكومة الجزائرية على تحسين صورة مناخها الإستثماري، وذلك من خلال إتباع عدة إصلاحات عملت على جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة؛
8. البيروقراطية الإدارية والمالية وانعكاساتها السلبية على تنفيذ القوانين؛
9. إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الحرة، وكذا الاختيار الجيد لمكان إقامة هذه المناطق يؤذي إلى تهيئة مناخ إستثماري جيد ومناسب؛
10. المناطق الحرة الصناعية لها دور كبير في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا لما تحتويه من تسهيلات وتحفيزات تساعد على رفع التنمية.

ثانيا : إختبار الفرضيات

من خلال الدراسة والتحليل اللذان تما في هذا البحث، تمكنا من البرهنة على صحة بعض الفرضيات وإبطال أخرى، وهي كالتالي:

1. الفرضة الأولى: وهي مؤكدة وتمت البرهنة على ذلك في المبحث الثاني في الفصل الثاني حيص لاحظنا تحسنا في بعض المؤشرات الإقتصادية ذات الصلة بمناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (إنخفاض معدلات التضخم، التوازن الخارجي....)، بينما المعيقات الأخرى منهاما قد تحسنت وهنالك ما تفاقمت كالرشوة، الذي خصص لها جهز لمحاربتها وهذا دليل على إنتشارها؛
2. الفرضية الثانية: إن كل الحوافز والضمانات التي قام المشرع الجزائري بإصدارها خاصة القانون 90-10والقانون 93-12، ظف إلى ذلك تحسن الأوضع الأمنية بعد فترة

التسعينات، إلا حجم الإستثمارات بقي دون مستوى طموحات الجزائر، حيث أن هذه الأخيرة لايزال مناخها الإستثماري يعاني من مجموعة من العوائق، التي وقفت كعائق حول إقامة المشاريع الإستثمارية، وبالتالي هي غير محققة؛

3. الفرضية الثالثة: من خلال تحلينا للشراكة الجزائرية القطرية في المبحث الثالث من الفصل الثالث إستنتجنا أنها ستضيف الكثير للإقتصاد حيث ستقدم قيمة مضافة للناتج الوطني الخام، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

ثالثا: التوصيات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا، نقدم مجموعة من التوصيات والتي هي كالآتي:

1. الاجتهاد من أجل إزالة العراقيل البيروقراطية، وذلك من خلال إصلاح الإدارة الجزائرية وهذا بمحاربة الفساد الإداري، وإضفاء للشفافية والثقة، والتي تمنح بموجبها تخفيض للإجراءات واستغلال للوقت وإقتصادا للتكاليف؛
2. العمل على وضع نظام تحفيزي الذي من شأنه يعمل على تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة كل بحسب أهميتها على الإقتصاد الوطني؛
3. العمل على تجنب وتفادي وتضارب القوانين لتحقيق التناسق ما بين أدوات السياسة الإقتصادية وهذا بهدف الحفاظ على الاستقرار الإقتصادي؛
4. العمل على تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف الحصول على التكنولوجيا العالمية والخبرات من أجل تخفيض تكاليف الإنتاجية؛
5. العمل على توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر إلى كافة القطاعات الغير نفطية مثل : الصناعة، الزراعة، السياحة .....إلخ؛
6. العمل على المتابعة اليومية لنشاط الشركات الأجنبية من أجل الوقوف على مدى إحترامها لإلتزاماتها.

رابعا: آفاق الدراسة

1. هل الحوافز والتسهيلات المقدمة من طرف الجزائر متلائمة مع رغبات المستثمرين الاجانب؛
2. على الجزائر أن تحسن من مناخها الإستثماري لجذب المستثمرين؛
3. الإهتمام أكثر بمتطلبات الإستثمار الأجنبي في الجزائر وترقيته.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

- الكتب

1. إبراهيم متولي حسن مغربي، **دور حوافز الإستثمار في تحصيل النمو الإقتصادي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
2. أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية**، شباب جامعة، الإسكندرية، مصر، 2001.
3. أشرف السيد حامد قبال، **الإستثمار الأجنبي المباشر**، درا الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2012.
4. أميرة حسب الله محمد، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الإقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
5. حسين عبد المطلب الاسرج، "**سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**"، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد83، ديسمر، 2005.
6. رضا عبد السلام، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، دراسة مقارنة لتجارب كل من الشرق وجنوب آسيا مع تطبيق على مصر، 2007.
7. زياد رمضان، **مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1998.
8. سعيد التوفيق عبيد، **الإستثمار في الأوراق المالية**، مكتبة عين الشمس، القاهرة.
9. عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الإقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
10. عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي**، الدار الجامعية، مصر، 2003.
11. عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.
12. عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الرابعة، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1998.
13. العيد قريشي، **واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017.
14. عبد القادر السيد المتولي، **الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن.
15. علي عبد الفتاح ابو شرار، **الإقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار السيرة، الأردن، 2007.
16. عليوش قربوع كمال، **قانون الإستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1999.

17.عمر صقر، **العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة**، دار الجامعية، قطر، 2003.

18.فريد النجار، **الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

19. محمد بشير حلبة، **القاموس الإقتصادي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

20.محمد بلقاسم بهلول، **الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي(مثال الجزائر)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

21.منصوري الزين، **تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع،2012.

22.نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

- **المقالات والمجلات:**

23. حاتم فارس الطعان، **الإستثمار وأهدافه ودوافعه**، جامعة بغداد، العراق، أنظر الموقع www.iasj.net.iasj،الإطلاع عليه يوم 14-02-2017.

24.ريحان شريف، هوام لمياء، **دور المناخ الإستثماري في دعم وترقية تنافسي الإقتصاد الوطني(دراسة تحليلية تقييمية)**، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 32، الجزائر، 2013.

25. زغيب شهرزاد، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وافاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد08، بسكرة، 2005.

26.زين منصوري، **واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، الشلف، 2005.

27. علي همال، فاطمة حفيظ، **آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل إتفاق الشراكة الأور ومتوسطية**، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، العدد 04، الجزائر، مارس 2005.

28.بولعيد بعلوج، **معوقات الإستثمار في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد04، قسنطينة.

29.محمود بن حمودة، إسماعيل ناقة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 05، 2007.

30.صالح مفتاح، دلال بن سمينة، **واقع وتحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر-**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008.

31.بدعيدة عبد الله، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية**، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 1999.

32. ناجي بن حسين، **التنمية المستدامة في الجزائر (حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد)**، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد05، 2008.

33.منور أوسرير، **دراسة نظرية على المناطق الحرة (مشروع بلارة)** ، مجلة الباحث، العدد 02،2003.

34.عبد الحميد مرغيت، **تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، موسوعة الإقتصاد الاسلامي**، http://www.edu-dz.com/2017/03low-oil-prices.html يوم 10 ماي 2017.

35. مولود حثمان، عائشة مسلم، **إتجاهات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر.

36. ناجي بن حسين، **تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009.

- **الرسائل الجامعية:**

37. إلياس حناش، "**أثر تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الإقتصادية في البلدان العربية**"، مذكرة ماجيستر تخصص تحليل قطاعي كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة الجزائر 2010: 2011.

38.تومي عبد الرحمان، "**واقع وآفاق الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**"، رسالة ماجيستير كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2001.

39. دحماي سامية، "**تقييم مناخ الإستثمار ودوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ضل الإصلاحات الإقتصادية العشرية 1988: 1998**"، رسالة ماجيستير، فرع النقود المالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2001.

40.عبد الكريم بعداش، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة(1996 : 2005)**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

41.عزرين عبد الرزاق، "**النظام القانوني للإستثمارات الأجنبية في الجزائر واقع وافاق**"، مذكرة ماجيستر تخصص إدارة الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة خميس مليانة عين الدفلى، الجزائر، 2014 .

42.عصام عبد العزيز مصطفى، "**الأثار الإقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998.

43.عمار زودة، "**محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر**"، مذكرة ماجيستر تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008.

44.فارس فوضيل، "**أهمية الإستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

45.فيصل حبيب حافظ، "**دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية إقتصاد المملكة العربية السعودية**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

46.كريمة قويدري، "**الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجيستر، تخصص مالية دولية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان الجزائر، 2011.

47.كريمة قويدري، "**الإستثمار المباشر الإقتصادي في الجزائر**"، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة تلمسان الجزائر، 1999.

48.محمد سارة، " **الإستثمار الأجنبي في الجزائر**"، مذكرة ماجيستير تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة منتوري ، قسنطينة الجزائر 2009: 2010.

49.منى محمود إدلبي، "**سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الإستثمارات في الدول النامية**"، رسالة دكتورة(غير منشورة) كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

- **الملتقيات والمؤتمرات والندوات:**

50.أحمد عمان، **حتمية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل تهاوي اسعار النفط في الأسواق العالمية**، ملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، الوادي 02-03نوفمبر 2016.

51.حاكمي بوحفص، **الإصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات – دراسة حالة الجزائر**، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف، 29 – 30 أكتوبر 2001.

52.خروف منير، توامرية ريم، **المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الإستثمار الاجنبي المباشر**، الملتقى الوطني المؤسسات الإقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل انهيار الأسعار، قالمة 25-26 أفريل 2017.

53.عبد الله بلوناس، **برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري**، ورق مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية 29 – 30 أكتوبر 2001.

54. العيد قريشي ، **آفاق إنشاء منطقة حرة صناعية للتصدير بمنطقة بلارة – جيجل- المشروع الجزائري القطري للحديد والصلب** ، الملتقى الدولي الخامس الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية لتصدير، بومرداس، يومي 25- 26 ماي، 2016.

55. العيداني إيمان ومختفي حميدة، **الطاقات المتجددة كحل بديل للانطلاق الإقتصادي في الدول النفطية– دراسة حالة الدول النفطية العربية**، الملتقى الدولي الثاني متطلبات تحقيق الإقلاع الإقتصادي في الدول النفطية في

ظل انهيار أسعار المحروقات، البويرة يومي 29-30 نوفمبر 2016.

56. فاسي فاطمة الزهراء، أوكيل حميدة، **معيقات وسبل تحقيق الإقلاع الإقتصادي للدول النفطية وغير النفطية حالة الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني متطلبات تحقيق الإقلاع الإقتصادي في الدولي النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات البويرة يومي 29-30 نوفمبر 2016.

57. محمد قويدري،" **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17- 18، أفريل، الجزائر، 2000.

المراسيم والقوانين:

58.الجريدة الرسمية العدد: 80، الصادر بتاريخ 17/ 09/ 1966، الأمر رقم: 66- 284.

59.الجريدة الرسمية العدد: 35، الصادر يوم: 31/ 1982/03، الامر رقم: 82-13، المؤرخ في 28/ 1982/08.

60. الجريدة الرسمية العدد: 35، الصادر يوم 27/ 1986/08، رقم: 86-13، المؤرخ في 1986/08/19.

61. الجريدة الرسمية العدد: 16المادة 187 من قانون النقد والقرض. الصادرة بتاريخ 1990/4/14.

62. الجريدة الرسمية العدد: 64، الصادر: 10/ 1993/10، المرسوم التشريعي رقم: 93-12، المؤرخ: 10/05/ 1993 **المتعلق بترقية الإستثمار**.

63. الجريدة الرسمية العدد: 47، الصادر يوم: 2001/08/22، الأمر رقم: 01-03، المؤرخ في: 20/ 2001/08 **المتعلق بتطوير الإستثمار.**

64. الجريدة الرسمية المادة: 2 من القرار: 03، العدد: 17 الصادر: 30 مارس 2008.

• تقارير

65.كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي واشنطن 1998.

66.المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **مناخ الإستثمار في الدول العربية2014** ، الكويت.

• Sites internet

67..WWW.ANDI.DZ

68.WWW.ANDI.DZ

- **مراجع أخرى**

69.صالح صالحي،**محاضرات في مقياس عرض الاقتصاد الجزائري**، مطبوعة بجامعة سطيف، 1986.

70.مديرية الصناعة والمناجم بجيجل

71.جريدة الخبر ليوم الخميس 08-02-2001 .

72.جريدة الشروق العدد 121، 2001.

ملخص

الملخص

إن الإستثمار الأجنبي المباشر له مكانة جد هامة، كون هذا الأخير يعد من أهم المصادر التي تعمل على تمويل التنمية وتنويع الإقتصادي لأي بلد، بحيث تتنافس العديد من الدول على جذب هذا النوع من الإستثمارات إليها، وهذا من خلال مجموعة من القوانين التحفيزية التي تساعد على تشجيع وضمان الحماية للمستثمر الأجنبي، وكذا العمل على تحسين مناخها الإستثماري، عبر إنتهاج العديد من السياسات التي من شأنها تقوم بتسيير المناخ الإستثماري بصفة عامة والإستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة. وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لإبراز دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الإقتصاد الجزائري، ومن خلال التطرق إلى المناطق الحرة الصناعية التي تلعب دور كبير في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا لما تحتويه من تسهيلات وتحفيزات من شأنها تساعد على رفع وتيرة التنمية الإقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر قد حسنت صورة مناخها الإستثماري، وذلك من خلال إتباع عدة إصلاحات التي تعمل على جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إن المناطق الحرة الصناعية لها دور كبير في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لما لها من مزايا وتحفيزات تعمل على رفع التنمية.

الكلمات المفتاحية :

الإستثمار الأجنبي المباشر، التمويل، تنويع الإقتصاد، المناطق الحرة، المناخ الإستثماري.

Résumé :

L*'investissement étranger direct a le statut d'un très important, le fait que ce dernier est l'une des sources les plus importantes de travail sur le financement du développement et la diversification économique d'un pays, donc en concurrence pour de nombreux pays pour attirer ce type d'investissement, et est par le biais d'une combinaison de lois d'incitation qui aident à encourager et d'assurer la protection des investisseurs étrangers, ainsi que de travailler pour améliorer le climat d'investissement, par la plupart des politiques ont adopté une politique qui conduira en général et les investissements directs étrangers, en particulier le climat d'investissement. Cette étude est une tentative de mettre en évidence le rôle d'IDE dans la diversification de l'économie algérienne, et en adressant les zones franches industrielles, qui jouent un rôle majeur pour attirer les investissements étrangers directs, et ce parce qu'ils contiennent des installations et des incitations qui contribueront à accélérer le rythme du développement économique, l'étude a révélé que Algérie image du climat d'investissement a amélioré, et en suivant un certain nombre de réformes qui attireront les investissements étrangers directs, les zones franches industrielles ont un rôle important pour attirer les investissements directs étrangers, et en raison de ses avantages et incitations travail pour élever Walt Numeih.*

Mots-Clés :

L'investissment étrange, Diversification de l'économie, Zones Franches, Le climat d'investissement